

تقرير مجلس إدارة الشركة

عن الفترة المالية من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠

❖ السادة أعضاء الجمعية العامة ..

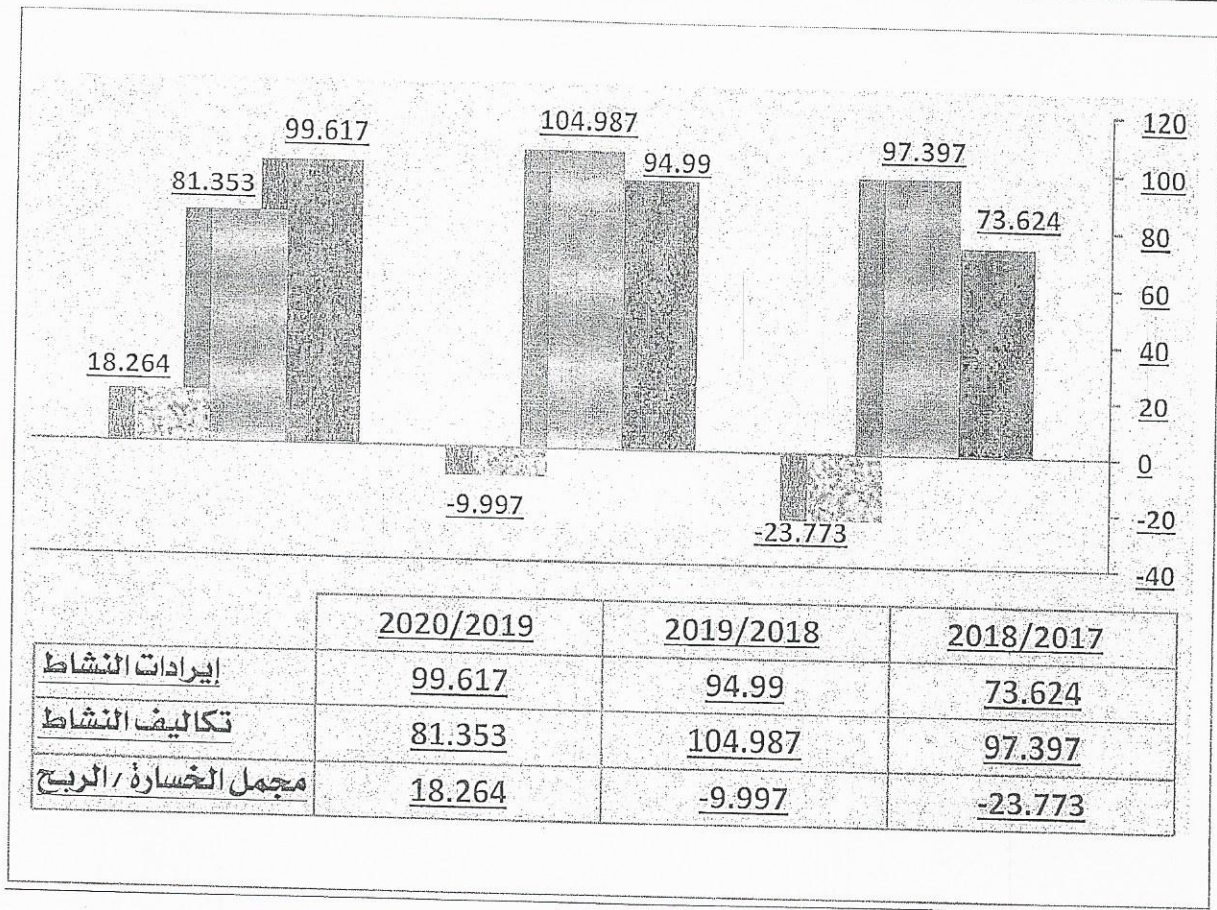
نتشرف أن أعرض على حضراتكم نتائج أعمال الشركة موضعا أهم المؤشرات التي أسفرت عنها الميزانية والحسابات الختامية عن الفترة المالية من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠

❖ فيما يلي أعرض النتائج المحققة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بالنتائج المحققة العاميين الماضيين ٢٠١٧/٢٠١٨ & ٢٠١٨/٢٠١٩ والتي أظهرتها قائمة الدخل كالتالي :-

القيمة بالمليون جنيه

البيان	الفترة المالية من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠	الفترة المالية من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠	الفترة المالية من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠
إيرادات النشاط	٧٣,٦٢٤	٩٤,٩٩٠	٩٩,٦١٧
تكاليف النشاط	٩٧,٣٩٧	١٠٤,٩٨٧	٨١,٣٥٣
... مجمل الخسارة / الربح ...	(٢٣,٧٧٤)	(٩,٩٩٧)	١٨,٢٦٤
مصروفات عمومية وإدارية	(٣٦,٨٩٦)	(٦١,٤٨٣)	(٢٦,٠٨٦)
مصروفات تمويلية	(٢٨,٢١٩)	.	.
رواتب مقطوعة وبدلات مجلس الإدارة	(٠,٢٣٢)	(٠,٢٢٣)	(٠,٢٧٠)
مخصصات بخلاف الاهلاك	(٢,٨٨٠)	.	.
إيرادات متنوعة وفوائد دائنة	١٤,١٧١	١٠,٨٢٧	٧,٤٠٨
أرباح بيع أصول ثابتة	١٣,٣٧٢	٣,٩٧٩	١,٧١٣
صافي خسارة / ربح العام	(٦٤,٤٥٧)	(٥٦,٨٩٦)	١,٠٢٩

وبمقارنة النتائج المحققة هذا العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالعاميين الماضيين تبين الآتي:



- كما أظهرت النتائج التطور في إيرادات الأراضي كالتالي:

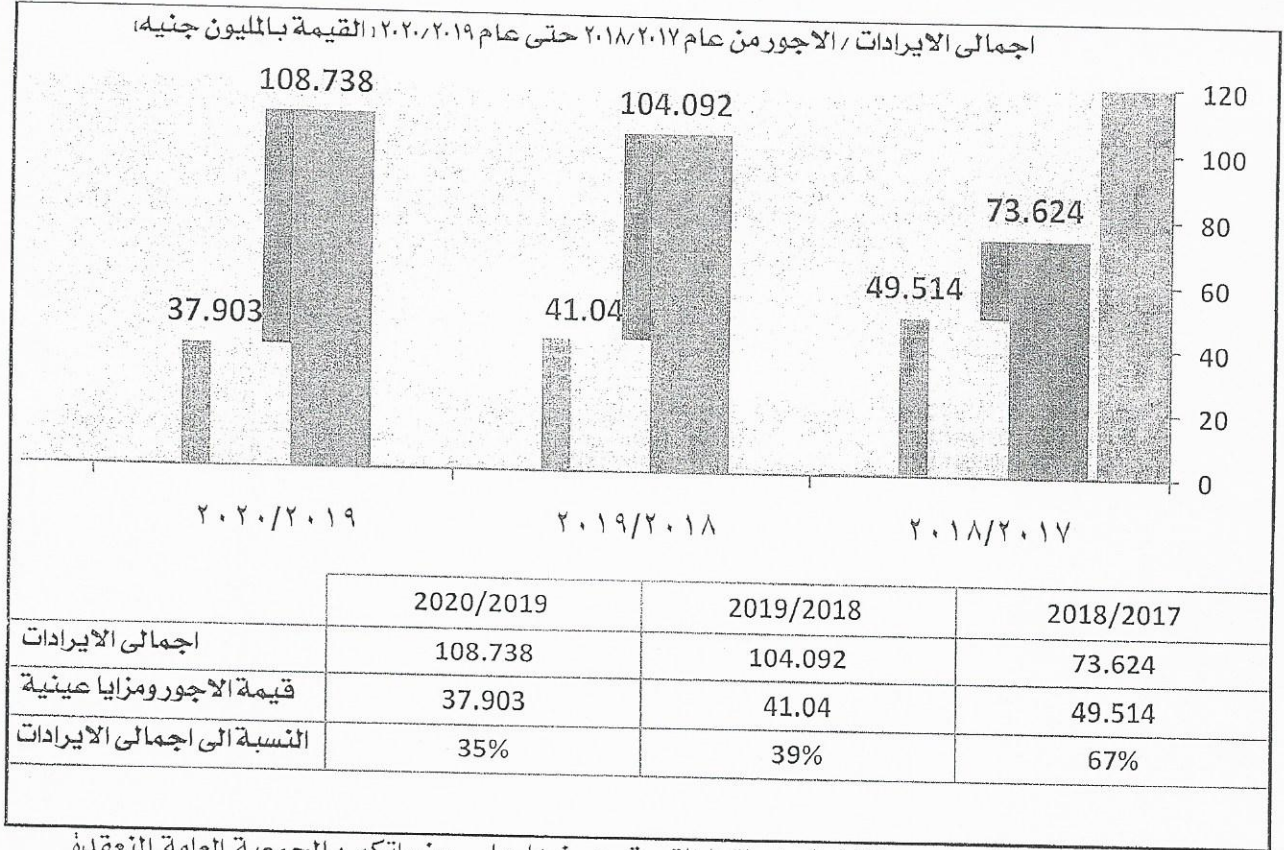
القيمة بالمليون جنيه

العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩	العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨	العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧	البيان
٤٩,٥٥٥	٣٦,٢٩٣	٢٥,٠٦٦	إيرادات الأراضي
%١٩٨	%١٤٥		نسبة التطور %

- وانخفاض نسبة الاجور لاجمالي الإيرادات كالتالي:

العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩	العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨	العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧	البيان
١٠٨,٧٣٨	١٠٤,٠٩٢	٧٣,٦٢٤	إجمالي الإيرادات
٣٧,٩٠٣	٤١,٠٤٠	٤٩,٥١٤	قيمة الاجور ومزايا عينية
%٣٥	%٣٩	%٦٧	النسبة الى إجمالي الإيرادات
١٤٦٦	١٥٩١	١٧٦٧	عدد العاملين





وقد قامت الشركة بتكثيف الجهد لتنفيذ خططها التي تم عرضها على حضراتكم بالجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ١٢ / ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك على النحو التالي:

اولا : نهو وتنفيذ الاعمال المتبقية بالمشروعات المسندة منذ فترة حتى لا يتسبب ذلك في سحب تلك الاعمال والتنفيذ خصما على حسابها باسعار السوق اليوم مما يزيد من خسائر الشركة:

فقد تم نهو الاعمال المتبقية بمشروع توشكى وتمت اعمال التجارب والتشغيل وجارى نهو الملاحظات وعمل الختامى وبمشروع وادى الصعايدة بأدفو - اسوان تم تكثيف الجهد فى استكمال تنفيذ الاعمال المتاح تنفيذها بالمشروع بسبب ان الاعمال مرتبطة بنهو شركة كهرياء اسوان اعمال التوصيل والتركييب للمحولات الكهريائية بالمشروع وهو مايجمل الشركة اعباء وخسائر مالية نتيجة فروق الاسعار نتيجة توقف المشروع لفترة طويلة لاسباب خارجة عن ارادة الشركة وقد تم مخاطبة هيئة التعمير لعمل ختامى للاعمال المنطذة لتقليل الاعباء والخسائر التي تتحملها الشركة . كما يتم استكمال ونهو تنفيذ الاعمال التي تم الحصول عليها بعقود خلال ٢٠١٧ & ٢٠١٨ وتعظيم الايراد المحقق من تلك الاعمال بعد العمل على تنفيذها ذاتيا وبصفة خاصة اعمال التكريك بحيره المنزلة لصالح هيئة حماية الشواطىء والتي قد تم نهو اعمال التكريك والمتبقى نقل ناتج التكريك وكما تم تنفيذ المخطط فى اعمال تكريك بميناء اللنشات بسيدى كريل لصالح شركة سوميد وتم مد مدة العملية لحين قيام شركة سوميد بالبت فى مناقصة العقد الجديد والذي تم بحمد الله رسوه على شركتنا بقيمة قدرها ٢٢,٥١٢ مليون جنيه & كما جارى تنفيذ اعمال الاسفلت المتبقية بالمشروع المنطقة الصناعية ببياض العرب بمدينة بنى سويف الجديدة وكذا نهو ملاحظات شبكات الصرف الصحى والمياه بالمشروع وجارى تسليمها لجهة الانتفاع . كما تم تسليم اعمال الغابة الشجرية ببنى سويف وتم بدء تنفيذ اعمال الصيانة التي مدتها عامين من تاريخ التسليم الابدائى الذي تم فى ٢٠٢١/٢٠٢٠.



ملاحظات	نسبة المنفذ	اجمالي المنفذ ٢٠٢١/٩/٣٠	قيمة المشروع بالمليون جنيه	بيان الاعمال
	٪١٠٠	٣٨٤,٠٠	٣٨٤,٠٠	مشروع قناة الشيخ زايد من كم ٣١ حتى كم ٥١ بتوشكى
	٪٩٤	١٤١,٣٠٠	١٥٠,٧٢٥	مشروع استصلاح وادى الصعايدة - ادفو / اسوان
تم نهو اعمال التكريك والمتبقى نقل ناتج التكريك	٪٨٧	٤٤,٦٩٨	٥١,٦١٠	اعمال التكريك ببوغاز جنوب مثلث الديبة بببحيرة المنزلة
	٪١٠٠	٢٦,٢٠٦	٢٦,٢٠٦	اعمال التكريك والتطهير بميناء اللنشات بسيدى كرير / لصالح شركة سوميد، تمت ختاميا
	٪٩٨	١٥٩,٢١٢	١٦٢,٦٣٠	مشروع المنطقة الصناعية ببياض العرب ببني سويف
تم تسليم المشروع فى ٢٠٢١/٢/٢١ وبدء تنفيذ اعمال الصيانة لمدة عامين	٪٧٦	٤٠,١٦٦	٥٢,٦٧٧	مشروع الغابة الشجرية ٩٠٠ فدان ببني سويف الجديدة

كما تم خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ تسليم عدة مشروعات على النحو التالى :

- ١- تم تسليم نهائى لمشروعات الاستصلاح والبنية الاساسية بابو سمبل وذلك للعمليات الاتية :  
- بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٥ تم تحرير الختامى والتسليم النهائى لاعمال الاستصلاح والبنية الاساسية لمساحة ٥٠٠٠ فدان  
- بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٦ تم تسليم اعمال توريد وتركيب ٤ محطات عائمة  
- بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧ تم تسليم اعمال انشاء ٣٠٠ وحدة سكنية بقسطل وادندان  
- بتاريخ ٢٠١٩/١١/٦ تم تسليم اعمال الاستصلاح والبنية الاساسية بالسلام بابو سمبل
- ٢- تم فى ٢٠٢٠/١/٢ تحرير الختامى وتسليم اعمال احلال وتجديد محابس بالمشغلات لمحطة مياه اظفيح بالجيزة  
لصالح شركة المياه والصرف الصحى بالجيزة
- ٣- تم فى ٢٠٢٠/١/٢٥ تحرير الختامى لمشروع استكمال زراعة منطقة ابن بيتك بالحى السادس بمدينة بنى سويف  
الجديدة وبدات اعمال الصيانة للزراعات والى مدتھا ١١ شهر
- ٤- تم فى ٢٠٢٠/٤/١٥ تحرير الختامى للاعمال المتبقية لتوسيع وتعميق مصرف النصر بمشروع امتداد البستان

كما قامت الشركة بتنفيذ خطة الصيانة واصلاح المعدات - وتم تشغيل بعض المعدات والوحدات المنتجة لتعظيم  
الايراد المحقق من التشغيل الذاتى حيث تم خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ اصلاح عدد (١٥) معدة بتكلفة بلغت ٢,٠٢٥  
مليون جنيه وقد تم تشغيل المعدات والوحدات الانتاجية التالية :

- ١- تشغيل الشفطات فى اعمال التكريك بمشروع تكريك جنوب مثلث الديبة بببحيرة المنزلة & اعمال تكريك  
وتطهير ميناء اللنشات بسيدى كرير لصالح شركة سوميد
- ٢- تشغيل ماكينة تبطين القنوات والى كانت متوقفة منذ نهو الاعمال بمشروع قناة الشيخ زايد بتوشكى حيث تم  
تشغيلها بمشروع فرع (٤)، بتوشكى .
- ٣- تم اعاده تأهيل كساره إنتاج السن بتوشكى لزيادة انتاج السن بمختلف الدرجات وبيعه للعملاء .
- ٤- تشغيل وتاجير معدات ووحدات منتجة مختلفة .



ثانياً ، كثفت الشركة جهودها لزيادة حجم اعمال الشركة حتى يمكن تغطية كافة النفقات والالتزامات المالية على الشركة . وقد أسفر الجهد عن حصول الشركة على اعمال جديدة وقامت الشركة بنهـو تنفيذ بعض تلك الاعمال وموقف التنفيذ بتلك المشروعات الجديدة كالآتى :

بيان الاعمال	تاريخ الاسناد	قيمة المشروع بالمليون جنيه	اجمالي قيمة المنفذ حتى ٢٠٢١/٩/٢٠	نسبة المنفذ
اعمال تأهيل وتبطين ترع بزمـام الادارة العامة لرى اسوان	٢٠٢٠/٦/١٧	٣,٦٠٨	٣,٦٠٨	%١٠٠
اعمال تأهيل ترعة الرزافة بزمـام الادارة العامة لرى غرب البحيرة	٢٠٢٠/٩/٣٠	٣٦,٠٠٠	٣٥,٩٣٠	%١٠٠
اعمال احلال وتجديد ٦ بوابات بمحطة مياه البدرشين	٢٠٢٠/١٠/١٣	٠,٢٢٠	٠,٢٢٠	%١٠٠
اعمال تبطين القنوات بضرع ٤١، بتوشكى	٢٠٢٠/١١/١٢	٤,٠٠٠	٢,٦٨٢	%٦٧
اعمال ازالة الاختناقات الملاحية بالرياح البحيرى (العقد مدته عامين )	٢٠٢١/٢/٢٠	٧٥,٨٠٣	٢٩,١٣٥	%٣٨
--- الاجمالي ---		١١٩,٦٨١	٧١,٦٢٥	%٦٠

كما نجح مجلس ادارة الشركة فى ٢٠٢١/٤/٢٢ توقيع عقد تحالف وشراكة مع المجموعة العربية للاستثمار والمقاولات ا بناء المستقبل، لاعمال ضمن المبادرة الرئاسية مشروع حياة كريمة ، لتطوير قرى الريف المصرى وذلك عدد ٧١، قرى بمركز البلينا - محافظة سوهاج وهى كالتالى : قرية عرابة أبيدوس- قرية بنى منصور - قرية الحرجة قبلى - قرية الحرجة بحرى - قرية الشيخ بركة - قرية العوكلية - قرية الجبيل والشولية . وسوف تبلغ قيمة حجم الاعمال والتي تشمل اعمال شبكات انحدار الصرف الصحى ومحطات الرفع وخطوط الطرد : نحو ٦٠٠ مليون جنيه . وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠ بدء تنفيذ الاعمال شبكات انحدار الصرف الصحى لتلك القرى وتبلغ القيمة الاجمالية لحجم العمل فى شبكات الانحدار نحو ٤١٠,٠٠ مليون جنيه كما تم الحصول خلال شهر يوليو ٢٠٢١ على اعمال أخرى جديدة هى :

- عملية / تكريك وتطهير الرواسب المتركمة بميناء اللنشات بسيدى كرير لصالح شركة سوميد بقيمة قدرها ٢٢,٥١٢ مليون جنيه ، ٣ سنوات بدء من ٢٠٢١/٨/١٦

- عملية / تنفيذ / مشروع تأهيل عدد ١١٠١ مسقة خصوصية بدائرة الادارة العامة للموارد المائية والرى بالقليوبية بطول ٨٩ كم - اعمال التبطين والدبش - النموذج الاول - وذلك بسعر ٢٠٠ جنيه للمتر المسطح - على أن يتم اصدار اوامر اسناد لكل مسقة ويكون بمثابة عقد منفصل ومن المنتظر أن تصل القيمة الاجمالية لاعمال المشروع نحو ٥٠,٠٠ مليون جنيه

ثالثاً : مجلس ادارة الشركة يبذل جهد كبير لحل المشاكل المتركمة منذ فترة طويلة واهمها مشكلة عقد تسوية مديونية البنوك والذي تم تحريره بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢ - مشكلة مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية - مديونية المحكمة الاقتصادية حيث تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنهـو تلك المشكلات على النحو التالى :

- مشكلة عقد تسوية مديونية البنوك والذي تم تحريره بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢ :



والسيد اللواء مهندس /طارق حامد الشريبي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية - وقد افادنا بنك مصر بخطابه المؤرخ فى ٢٠٢١/ ٥/١٠ -والذى تضمن موافقة السلطة المختصة بمصرفكم فى ٢٠٢١/٤/١٥ على طاب شركتنا المقدم فى ٢٠٢٠/١١/٨ بشروط تضمنت ضرورة موافقة البنك الاهلى المصرى - كما افادنا البنك الاهلى المصرى بخطابه المؤرخ فى ٢٠٢١/٨/٢٢ والذى تضمن موافقة السلطة المختصة بمصرفهم بشروط وضوابط عديده - وايماء الى ذلك تم مخاطبة بنك مصر & البنك الاهلى تضمن الاتى :

بنك مصر:

أن شركتنا أثبتت خلال التفاوض فى الفترة الماضية بما لا يدع مجالاً للشك انها حريصة على انهاء النزاع القائم بما يعود بالمصلحة المشتركة للبنوك الوطنية والشركة الوطنية والمالكة للدولة بحيث تكون التسوية متوافق عليها ومرضية لجميع الاطراف. وقد تم المناقشة وعقد عدة اجتماعات منذ اغسطس ٢٠٢٠ وتم التوافق مع سيادتكم على بنود ملحق عقد التسوية - وعليه قامت شركتنا بمخاطبة سيادتكم بخطابها المؤرخ فى ٢٠٢٠/١١/٨ الذى تضمن ماتم الاتفاق عليه - وبعد مضى نحو ٧ شهور تم افادتنا بخطاب مصرفكم المؤرخ فى ٢٠٢١/٥/١٠ والذى تضمن موافقة السلطة المختصة بمصرفكم فى ٢٠٢١/٤/١٥ على طاب شركتنا المقدم فى ٢٠٢٠/١١/٨ بشروط تضمنت : ضرورة موافقة البنك الاهلى المصرى - وعده شروط أخرى وكذا عدم الموافقة على الاتى :

- ١- تحمل ضوائع التنظيم لتوسعة الشوارع المحيطة بقطعة الارض موضوع السداد العينى وهى على سبيل المثال وليس الحصر: الردود من الجهة الشرقية للقطعة ١٢٠٨ جزء من قطعة الارض موضوع السداد العينى .
  - ٢- عدم انشاء بوابة خاصة لقطعة الارض ملك البنكين على شارع قنال المحمودية طريق محور المحمودية حالياً بمعرفة الشركة حيث لا يوجد منفذ لدخول قطعة الارض الا من خلال بوابة الشركة الرئيسية على طريق محور المحمودية حالياً .
- وباقى الشروط كما هى بموافقة مجلس ادارة مصرفنا المؤرخة ٢٠١٦/٩/٢١

وطلبت شركتنا رداً على ذلك بالآتى:

- ١- موافقة بنك مصر على كافة البنود المذكورة بخطاب الشركة لبنك مصر فى ٢٠٢٠/١١/١٨ بما فيها البندين المذكورين بعاليه والخاصة بالآتى :
  - عدم تحمل شركة مساهمة البحيرة لضوائع التنظيم لتوسعة الشوارع المحيطة بقطعة الارض موضوع السداد العينى وبالذات أنه تم تقييم سعر الارض قبل تطوير محور المحمودية وبسعر لا يتناسب مع القيمة الحالية للارض
  - عدم قيام شركة مساهمة البحيرة بإنشاء بوابة خاصة لقطعة الارض وخاصة أنه قد تم مناقشة تلك البنود اثناء الاجتماعات المتكررة مع سيادتكم وتم التوافق على ذلك وأن ذلك يعرض الممثل القانونى للشركة للمسائلة الادارية والقانونية حيث أن تقرير المراقب المالى للشركة الجهاز المركزى للمحاسبات اوضح بتقريره بخصوص عقد التسوية المؤرخ فى ٢٠١٧/٤/٢ أنه تضمن العديد من شروط الإذعان منها :
  - إلزام شركة مساهمة البحيرة بإنشاء طريق مرصوف بعرض ٢٥ م ، ويطول ٤٦٠ م ، على أن يتم إستقطاع مساحة الطريق مناصفة بين شركة مساهمة البحيرة والبنك وعلى أن تتحمل شركة مساهمة البحيرة بتكلفة إنشاء الطريق
  - إلزام شركة مساهمة البحيرة بإنشاء بوابة خاصة لقطعة الأرض
  - إلزام شركة مساهمة البحيرة بتحمل كافة العمولات والمصروفات التى ينفقها البنكين رسمياً وأيضاً غير رسمية .
- ٢- بناء على ماتم الاتفاق عليه بخصوص : حال رد والغاء أى خطاب ضمان من خطابات الضمان طرف بنك مصر يتم رد ٥٠٪ من الوديعة الضامنة أو مودعى تأمينات خطابات الضمان المحجوزة على ذمة هذا الخطاب لحساب الشركة وتخفيض مبلغ الاعفاء بال ٥٠٪ المتبقية - تطالب شركتنا أن يتم تنفيذ ذلك الاتفاق فور التوقيع على ملحق عقد التسوية وذلك على جميع خطابات الضمان طرف مصرفكم منذ بداية التفاوض على ملحق عقد التسوية والتي تم ردها خلال فترة التفاوض وهى على سبيل المثال : خطاب رقم رقم ٢٠٠٢/٢٠٠٢/٤٠٨ بقيمة ٢١٩٦٦٢٥ جنيه
- خطاب رقم ١٦/٩٧/٢٥٧ بقيمة ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه & - خطاب رقم ٢٠٠٢/٠٠٠٢١٠٠١٠٤ بقيمة ١٦٧٥١٢ جنيه
- ٢- افادة الشركة بقيمة رصيد الودائع حتى تاريخه والتي كانت قيمتها طبقاً لما ذكر بعقد التسوية المؤرخ فى ٢٠١٧/٤/٢ بمبلغ ٢٢.٧٧٢ مليون جنيه & مبلغ ١.٥٩٥ مليون دولار امريكى
- ٤- افادة الشركة ببيان خطابات الضمان القائمة حتى تاريخه حتى تتمكن الشركة من مطابقتها مع دفاتر الشركة



٥- افاده الشركة بالمعنى المقصود بالعبارة التى انتهى بها خطابكم ، وباقى الشروط كما هى بموافقة مجلس ادارة مصرفنا المؤرخة ٢١/٩/٢٠١٦

البنك الاهلى المصرى :

ردت شركتنا على خطاب البنك المؤرخ فى ٢٢/٨/٢٠٢١ والمتضمن موافقة السلطة المختصة بمصرفهم على طلبات الشركة الواردة بخطابها المرسل بتاريخ ١٨/٥/٢٠٢١ مرفق صورة ١ : والى ما تضمنه خطاب مصرفكم لبعض الشروط .  
نود أن نحيط سيادتكم علما بالآتى :

- ١- بالنسبة لموضوع التسوية الخاصة بالمديونية الناشئة عن تسهيل خطابات الضمان موضوع البند اولاً بخطاب مصرفكم : نحيط سيادتكم بموافقة شركتنا على ما جاء بخطابكم بالخصوص
- ٢- تلاحظ لشركتنا أن ما جاء بنهاية خطاب سيادتكم والمتضمن الآتى :  
علما بأن التسوية معقدة على شرط واقف قانونا ولن يتم توقيع ملحق عقد التسوية الجديد الا بعد اصدار الشركة لصالح البنكين توكيل رسمى عام غير قابل للإلغاء يمنح السلطة والحق للبنكين فى التوقيع على عقود البيع الابتدائية والنهائية امام الشهر العقارى والبيع لنفسه او للغير فى بيع الارض محل عقدي البيع والتسوية العينية السابقة والحالية وذلك بالصيغة القانونية للتوكيل التى يتم اعدادها بمعرفة البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وتسليم تلك الارض فعليا للبنكين خالية من أية اشغالات .  
وردت شركتنا على هذا الشرط : أن هذا الطلب مخالف للاعراف القانونية بشأن التسويات المتعقدة بين جهتين اداريتين وخاصة أن شركتنا تابعة للشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحات المياه الجوفية المملوكة للدولة والتابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، وأن ذلك الشرط والطلب من مصرفكم يعرض الممثل القانونى لشركتنا للمسائلة الادارية والقانونية من قبل الجهات المعنية والمراقب المالى للشركة الجهاز المركزى للمحاسبات ، لذا ترى شركتنا أن يتم عقد كامل التسوية بتعاقداتها فى جلسة واحدة يقوم كل طرف بتسليم الطرف الآخر التزاماته وتسلم حقوقه .  
ثم طلبنا من البنكين : الافادة بموافقة البنكين على طلبات الشركة طبقا لما جاء بعاليه وأن الشركة على استعداد تام للتنسيق مع السادة / مسؤولى البنك الاهلى المصرى والسادة / مسؤولى بنك مصر للتوافق ومراجعة كافة العقود واعداد كافة المستندات المطلوبة لانهاء موضوع التسوية وأن الشركة حريصة كل الحرص على انهاء النزاع القائم بما يعود بالمصاحبة المشتركة للبنوك الوطنية والشركة الوطنية والمملوكة للدولة بحيث تكون التسوية متوافق عليها ومرضية لجميع الاطراف وفى اقرب وقت ممكن حيث أن التأخير فى انهاء التسوية له آثار عديدة نظرا لما حدث ويحدث من تغييرات جوهرية

#### مشكلة مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية :

قامت الشركة بالتفاوض مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية لحل مشكلة سداد المديونية المستحقة على الشركة - وقد تم عرض قطعة أرض مملوكة للشركة لسداد أصل الدين مع المطالبة بأسقاط المبالغ الإضافية والغرامات الموقعة على الشركة للاستفادة بالقرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠م لسداد أصل المديونية والإعفاء من الفوائد . وعليه قامت الشركة فى ٢٠/٨/٢٠٢٠ بعرض نقل ملكية قطعة أرض ٨٠٠٠م ملك للشركة للهيئة سدادا للمديونية مع الاعفاء من الفوائد حيث وافق مجلس إدارة الشركة فى ٢٦/٨/٢٠٢٠ على ذلك . وفى ١٢/١٠/٢٠٢٠ تم موافاة الهيئة بمستندات الملكية للأرض وصوره من محضر التقييم لسعر المتر والمعد بمعرفة اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ولكن تم اخطارنا من الهيئة بأعادته عمل تقييم للأرض من ثلاث جهات مختلفة معتمده من البنك المركزى المصرى وتم عمل ذلك التقييم المطلوب من جهات معتمده من البنك المركزى

وبتاريخ ٢٤/٢/٢٠٢١ تم الاجتماع مع السيد الأستاذ / نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بالقاهرة وتم التوصل الى عدة خطوات تم بموجبها سداد مبالغ لهيئة التأمينات الاجتماعية . وقدمت الشركة أيضا للهيئة ثلاثة تقييمات من الجهات المعتمده لمساحة ٢٠٠٠٠م ضمن مساحة الارض المملوكة للشركة بناحية الناصرية بالعامرية بالإسكندرية وفى حالة موافقة الهيئة سيتم نقل ملكية قطعة الارض مقابل سداد جزء من المديونية كما قامت الشركة بنهوا الاجراءات اللازمة لبيع بالمزاد العلنى لعدد (٢٤) سياره مخردة مملوكة للشركة ليتم توريد كامل قيمتها للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية . وقدمت الشركة مقترحة بمشاركة الهيئة فى المشروع الاستثمارى المزمع تنفيذه على مساحة ٢٢٠٠٠م بارض الورش بحجر النواتية سدادا لباقي المديونية وفى حالة عدم الموافقة على هذا المقترح سوف

تسيير الشركة في اجراءات نقل ملكية مساحة ٨٠٠٠ م<sup>٢</sup> طبقا لخطابنا للهيئة في ٢٠٢٠/١٠/١٢ . وتم الرد من السيد اللواء / رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بخطاب مؤرخ في ٢٠٢١/٦/٧ بأن الموضوع معروض على لجنة مبادلة الارض بالمديونية المستحقة على الشركة ومحدد لها جلسة معاينة بمعرفة الادارة الهندسية للهيئة - وقد طلبت تلك اللجنة من شركتنا استخراج بعض المستندات المطلوبة لانهاء اجراءات المبادلة وتسوية المديونية . وجرى استخراج تلك المستندات من الجهات المختصة ( حتى شرق الاسكندرية )  
مشكلة مديونية المحكمة الاقتصادية :

تم تقديم مقترح للسيد المستشار / رئيس قلم مطالبة الرسوم بالمحكمة الاقتصادية بالاسكندرية بأن يتم تخصيص مساحة ١٠ الاف متر مسطح من قطعة الارض المملوكة لشركتنا بالناصرية - العامرية بالاسكندرية أوفياى الشركة باتمام اجراءات البيع لتلك المساحة لصالح المحكمة لسداد المديونية المستحقة على الشركة - وتم مقابلة سيادته وتمت الموافقة على قيام الشركة ببيع مساحة ال ١٠ الاف متر مسطح لصالح المحكمة الاقتصادية

رابعا : اتخذ مجلس ادارة الشركة الاجراءات القانونية اللازمة بشأن استثمار قطعة أرض مملوكة للشركة بمساحة ٢م<sup>٢</sup>٢٠٠٠ بمنطقة امتداد سموحة. على محور المحمودية طبقا لقرار الجمعية العامة للشركة المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٣ بالموافقة على الاستثمار بالمشاركة على قطعة ارض ملك الشركة بأرض الورش بجحر النواتية الواقعة على محور المحمودية مساحتها نحو ٢م<sup>٢</sup>٧٢٠٠٠ فى تنفيذ مشروع (سكنى - ادارى - تجارى - خدمى) وتمثل الاجراءات الجارى تنفيذها فى اختيار مكتب استشارى فنى بأحدى الطرق القانونية . أعداد كراسة شروط ومواصفات تلبى رؤية الشركة وأهدافها الاستراتيجية خلال المرحلة القادمة بما يتوافق مع قرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٣ . طرح الأرض موضوع الاستثمار فى مناقصة محدودة لأنها ذات طبيعة تخصصية ودعوة الشركات المتخصصة فى هذا المجال للوصول إلى أفضل العروض الفنية والمالية . اختيار العروض الفنية المناسبة التى تعظم المصلحة العامة للشركة

وفيما يلى نعرض على حضراتكم التقرير المالى :



المؤشرات العامة للميزانية

القيمة بالمليون جنيه

٢٠١٩/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	البيان
١٠٠	١٠٠	رأس المال المرخص به
٦٠	٦٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٢١٦,٨١٩	٢١٦,٨١٩	الاحتياطيات وفرق إعادة تقييم الأصول الثابتة
(٧٦٧,٥٨٦)	(٨٣٠,٧٩٥)	خسائر مرحلة
(٥٤٧,٦٦٤)	(٥٥٢,٩٤٧)	إجمالي حقوق الملكية
٤٥,٩٤٣	٤٥,٨٨٢	قروض قصيرة الأجل
٢٤,٨٤٦	٢٣,٨٤٦	المخصصات عدا الإهلاك
٥٣٢,٧٥٢	٥٣٧,٩٨٦	الأصول الثابتة بالتكلفة
٣٤١,٥٢٢	٣٤٢,٨٨٦	مجمع الإهلاك
١٩١,٢٢٩	١٩٥,١٠٠	صافي الأصول الثابتة
(٥٦,٨٩٦)	١,٠٢٩	صافي الربح / الخسارة

المركز النقدي لشركة في تاريخ الميزانية

البيان	القيمة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ جنييه	القيمة في ٢٠١٩/٦/٣٠ جنييه
بنوك ودائع الأجل	٥٣ ٦٦٠ ٧٦٨	٥٦ ٠٩٤ ٨٨٥
بنوك حسابات جارية	٤ ٦١٨ ١٧٣	٥ ٧٤٠ ٦٥٧
على ذمة خطابات الضمان	٥ ٤٠٠ ٣٩٦	٥ ٥٦١ ٩٥٤
شيكات تحت التحصيل وأوراق القبض	-	-
إجمالي النقدية بالبنوك والصندوق	٦٣ ٦٧٩ ٣٣٧	٦٧ ٣٩٧ ٤٩٦
سحب على المكشوف	(٨٥٤ ٤٢٩ ٨٢٢)	(٨٥٢ ٥٩٧ ٨٦٣)
النقدية بالصندوق ولدى البنوك آخر العام	٦٣ ٦٧٩ ٣٣٧	٦٧ ٣٩٧ ٤٩٦
أوراق الدفع شيكات آجلة للمقاولين والموردين	(-)	(-)
الإجمالي	(٧٩٠ ٧٥٠ ٤٨٥)	(٧٨٥ ٢٠٠ ٣٦٧)

حركة الأصول الثابتة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠

البيان	رصيد أول المدة ٢٠١٩/٧/١ جنييه	الإضافات خلال الفترة	الاستبعادات خلال الفترة جنييه	رصيد آخر المدة ٢٠٢٠/٦/٣٠ جنييه
الأراضي	١٧٤ ٣٦٣ ٧٧٦	٥ ٣٨١ ٣٣٦	-	١٧٩ ٧٤٥ ١١٢
مباني وإنشاءات	٣٨ ٤٤٠ ٩٣٦	-	-	٣٨ ٤٤٠ ٩٣٦
آلات ومعدات	٢٤٦ ٠٢٢ ٣٢٣	-	(١٨٢٢٨٧)	٢٤٥ ٨٤٠ ٠٣٦
وسائل نقل وانتقال	٦٩ ١٥٢ ٧٥٨	-	-	٦٩ ١٥٢ ٧٥٨
أثاث ومهمات مكتبية وحاسبات آلية	٤ ٧٧١ ٨٦٣	٣٥٥٠٠	-	٤ ٨٠٧ ٣٦٣
الإجمالي	٥٣٢ ٧٥١ ٦٥٦	٥ ٤١٦ ٨٣٦	(١٨٢٢٨٧)	٥٣٧ ٩٨٦ ٢٠٥



حركة الإهلاك والمجمع من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠

البيان	رصيد مجمع الإهلاك أول المدة	إهلاك الفترة	مجمع الاستبعادات	رصيد مجمع الإهلاك آخر المدة ٢٠٢٠/٦/٣٠
مباني وإنشاءات	٢٦ ٣٣٣ ٩٧١	٣٥٣ ٨٨٨	-	٢٦ ٦٨٧ ٨٥٩
آلات ومعدات	٢٤١ ٧٦٠ ٤٠٥	١ ١٣٤ ٤٠٣	(١٨٢٢٨٧)	٢٤٢ ٧١٢ ٥٢٠
وسائل نقل وانتقال	٦٨ ٩٢٤ ٩٦٩	٢٢ ١٤٢	-	٦٨ ٩٧٣ ١٢٠
أثاث ومهمات مكتبية وحاسبات آلية	٤٥٠ ٣١٤٦	٣٥٢٠٩	-	٤٥١ ٢٣٤٤
الإجمالي	٣٤١ ٥٢٢ ٤٩١	١ ٥٤٥ ٦٤٢	(١٨٢٢٨٧)	٣٤٢ ٨٨٥ ٨٤٣

المخزون

البيان	القيمة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ جنية	القيمة في ٢٠١٩/٦/٣٠ جنية
رصيد مخازن قطع الغيار	١٢ ٤٦٩ ٦٣٩	١٢ ٥٥٣ ٦٢٧
رصيد مخازن الخامات	١٢ ٨٣٢ ٩٢٥	١٣ ٣٨٠ ٣٨٤
رصيد مخازن الوقود	١٦٥ ٦٨٥	٣٨ ١٣٤
رصيد مخازن المهمات	٦٢٨ ٠٩٢	٦٢٦ ٣٨٨
رصيد مخازن العدد	١ ٤٥٦ ٩٥٠	١ ٤٩٤ ٦١٨
رصيد مخازن الرواكد والمرتجعات	٢ ٣٥٢ ٩١٧	٢ ٣٧٩ ٢٧٤
الإجمالي	٢٩ ٩٠٦ ٢٠٨	٣٠ ٤٧٢ ٤٢٥

## فرع الشركة بلبيبا :

الشركة منذ بدء الاحداث فى ليبييا قامت فى حينه بموافاه وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومقرر لجنة متابعة مستحقات الشركات المصرية العاملة فى ليبييا بكافة مستحقات الشركة والمستندات الخاصة بفرع الشركة هناك وبيان بكافة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمستندات الدالة على ذلك. وقد تم مخاطبة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي لاعاده المطالبة لحفظ حقوق الشركة - ومؤخرا ومع تحسن الاوضاع فى ليبييا فأن الشركة تسعى للرجوع للعمل فى ليبييا والوقوف اولا على حالة موقع الشركة هناك وحالة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة - حتى يمكن إجراء دراسة كيفية رجوع فرع الشركة بلبييا والتواصل مع المسؤولين من جهات الاسناد التى كانت الشركة تعمل معها قبل الازمة الليبية بجانب دراسة الحصول على اعمال جديدة وخاصة أنه هناك معلومات بأنه بدأت الحكومة هناك بطرح مشروعات جديدة وفقا للمعايير المحاسبية واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك قامت الشركة منذ بداية الازمة الليبية بمخاطبة الجهات وستقوم الشركة بالتواصل مع الشركة القابضة حتى يمكن تحديد الموقف مع جهات الدولة المعنية حتى يمكن رجوع الشركة الى العمل فى ليبييا - وبالنسبة لمستحقات هـى عن اعمال منفذه منذ فترة طويلة ومؤيده بمحضر اجتماع فى عام ٢٠٠٢ بحضور الجانب الليبي و وزارة المالية و الشركات التى كانت تعمل فى ليبييا ولها مستحقات وتم مناقشة ذلك وايضاحه بالجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠١٢ وجرى التواصل لبحث موقف تلك المستحقات مع مسؤولى وزارة المالية

## فرع الشركة بأوغندا :

تم بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦ نھو اعمال الفرع بعد تسليم مشروع أعمال تشغيل وصيانة المعدات المخصصة للمشروع المصري الأوغندي لمقاومة الحشائش المائية وإنشاء سدود حصاد مياه الأمطار وشواطئ نهرية وموانئ سمكية واستكمال شاطئ ماسيسي بأوغندا المرحلة الرابعة ، الى وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني والأسماك الأوغندية للتشغيل والصيانة تحت اشراف قطاع مياه النيل ووزارة الموارد المائية والرى ، وقد بلغت القيمة الختامية للمشروع نحو ١,٢٤٥ مليون دولار - وتم رد خطابات الضمان : خطاب ضمان تأمين المعدات الصادر من بنك القاهرة فرع سيزوستريس بقيمة ١,٢٠٠ مليون دولار أمريكي فقط مليون ومائتان الف دولار أمريكي لا غير ، وخطاب الضمان النهائى بقيمة قدرها ٥٢٥٠٠٠ جنيه

## السادة أعضاء الجمعية العامة :-

فى ختام تقريرنا .. يسرنا نسجل شكرنا لمعالى السيد الاستاذ / وزير الزراعة واستصلاح الاراضى والسيد اللواء مهندس / رئيس مجلس ادارہ الشركة القابضة ورئيس الجمعية ولحضراتكم ونأمل من جميع الجهات التى تتعاون مع الشركة ، وزارة الموارد المائية والرى - وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - ... ، المساعدة والمعاونة فى نھو كافة المشاكل والمعوقات المتعلقة مع شركتنا فى أقرب وقت ممكن وطبقا لتعليمات القيادة السياسية بالتواصل بين الجهات الحكومية لحل المشاكل بينها .

ولايفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لجهود السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات لدراسة وفحص كافة عناصر ومكونات الميزانية حتى أصبحت الميزانية المعروضة على حضراتكم تمثل المركز المالى الحقيقى للشركة . كما نتوجه بالشكر لجميع العاملين بالشركة ونحثهم على بذل مزيد من الجهد فى مواقع العمل حتى تستمر مسيرہ الشركة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

(مهندس / أحمد محمد عبد الله إدريس)



١٢٥٧  
١٤٤١/١٠/٢٠

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
لشركة مساهمة البحيرة

تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف بأن نرفق طيه تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (المعدله)  
لشركة مساهمة البحيرة بالاسكندرية في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

برجاء التفضل بالإحاطة والتتبيه باتخاذ اللازم نحو العرض على الجمعية العمومية  
وموافاتها بالرد وموعد ومكان انعقاد الجمعية العمومية قبلها بوقت كاف.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

تحريراً في ٢٠٢١/١٠/

وكيل أول الوزارة  
مدير الإدارة

أمانى سيد السيد

" محاسبة / أمانى سيد عبدالمجيد "

## تقرير

### مراقب الحسابات علي القوائم المالية لشركة

مساهمة البحيرة في ٢٠٢٠/٦/٣٠

### السادة/ أعضاء الجمعية العامة لشركة مساهمة البحيرة

#### تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة مساهمة البحيرة ( شركة مساهمة مصرية ) خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتي بلغ مجموع أصولها وخصومها مبلغ نحو ١,٢١٦ مليار جنيها وكذا قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح قدره نحو ١,٠٢٩ مليون جنيه وقائمة الدخل الشامل وقائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

#### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

#### مسئولية مراقب الحسابات :

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والا فصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها علي الحكم الشخصي



للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن انش أو الخطأ ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

### وقد أسفرت المراجعة عن الملاحظات التالية :

- تم جرد الأصول الثابتة ( مصر ) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغ صافي قيمتها نحو ١٩٥,١٠٠ مليون جنيه بمعرفة الشركة كما تم مطابقة نتائجه مع الأرصدة الدفترية بمعرفتها وتحت مسئوليتها وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في نسب الإهلاك المطبقة في ضوء ظروف التشغيل بالشركة والحالة الفنية التي عليها تلك الأصول وقد تبين بشأنها ما يلي:-

• لم تقم الشركة بإجراء رفع مساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٧٤,٣٦٤ مليون جنيه خاصة في ضوء قيام الشركة بتشكيل لجان مساحية بالقرار رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣ ، القرار رقم (٤٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ لإجراء هذا الرفع المساحي وحصر كافة التعديلات الواقعة على أراضي الشركة على ان تنتهي أعمال تلك اللجان في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ما لم يتم .

يتعين إجراء رفع مساحي معتمد لكافة الأراضي المملوكة للشركة حتى يمكن التحقق من قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع ضرورة موافقتنا بنتائج أعمال اللجان من رفع مساحي وحصر كافة التعديلات الواقعة على اراضي الشركة والمشكلة بمعرفتنا لهذا الغرض .

• لم تقم الشركة بجرد بعض الأصول المملوكة لها والموجودة طرف الغير كما لم تحصل على أية شهادات تفيد تواجدها طرفهم وذلك في ٢٠٢٠/٦/٣٠ الأمر الذي لا يمكن التحقق معه من وجود تلك الأصول من عدمه ومن أمثلة ذلك :-

أ. نحو ٤,٤٧٨ مليون جنيه تكلفة الآلات والمعدات المتحفظ عليها من قبل جهاز مدينة ١٥ مايو التي لم يتم جردها والخاصة بالعملية المسندة للشركة بالمنطقة الصناعية بمدينة ١٥ مايو

(أمر إسناد رقم ٠٦٣ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٤) من الهيئة العامة للمجمعات العمرانية الجديدة - جهاز ١٥ مايو نتيجة لسحب العمل من الشركة بموجب قرار السيد المهندس/النائب الأول للهيئة برقم ٣٧٢ بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٣ وحتى تاريخ المراجعة سبتمبر ٢٠٢١ لم يتم التوصل الى اتفاق مع جهاز ١٥ مايو للإفراج عن تلك الأصول ونشير إلى أن جهاز مدينة ١٥ مايو قام بتشكيل لجنة لجرد تلك الأصول والأصناف وإرسال خطاب للشركة في ٢٤/٤/٢٠١٣ للاشتراك مع اللجنة المشكلة من قبل لإعداد كشف بالأعمال التي تمت والآلات والأدوات المشونة بالموقع والمهمات التي لم تستعمل والموردة بمكان العمل دون تواجد أي مندوبين من قبل الشركة للاشتراك مع اللجنة المذكورة بعاليه الأمر الذي أدى إلى قيام جهاز مدينة ١٥ مايو بإرسال كشف بالآلات والأدوات والمهمات المشونة بمكان العمل بتاريخ ٦/٨/٢٠١٣ وطلب مراجعتها من قبل الشركة خلال أسبوع وإلا يعتبر ذلك بمثابة إقرار بصحة البيانات والسير في استكمال الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الجهاز وهو ما لم يتم من قبل الشركة إلا في يناير ٢٠١٩ حيث قامت الشركة بتشكيل لجنة طبقاً لما هو وارد بمحضر الجمعية العامة العادية بتاريخ ٩/٣/٢٠١٩ والتأكد من وجودها فعلياً .

فضلا عن وجود نحو ١٢٣ ألف جنيه قيمة أصناف المخازن والتشوينات المنصرفة من قبل الشركة على تلك العملية والمتحفظ عليها أيضاً من قبل جهاز مدينة ١٥ مايو. ونشير الى إفادة نائب رئيس جهاز مدينة ١٥ مايو بتاريخ ١٨/٩/٢٠١٩ انه لا يمكن تسوية حسابات شركة مساهمة البحيرة والإفراج عن المعدات والمهمات الخاصة بها الا بعد نهو أعمال المشروع بواسطة المقاول الاخر الذي اسند اليه الاعمال بعد سحبها من الشركة حتى يمكن استكمال الإجراءات الخاصة بذلك.

بينعين -

- تحقيق أسباب ما تقدم مع سرعة التواصل مع جهاز مدينة ١٥ مايو لاسترداد تلك الممتلكات خاصة في ظل عدم إمكانية جردها منذ تاريخ سحب العمل .
- ضرورة قيام الشركة بتقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على أن تلك الأصول قد اضمحلت حيث أن الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٣/٣/٢٠٢١ افادت بالعمل على نهو هذه المشكلة في أقرب فرصة والإفراج عن تلك الأصول والأصناف المخزنية وهو ما لم يتم



حتى تاريخ المراجعة في مايو ٢٠٢١ فضلا عن أفادة نائب رئيس جهاز مدينة ١٥ مايو بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٨ انه لا يمكن تسوية حسابات شركة مساهمة البحيرة والإفراج عن المعدات والمهمات الخاصة بها الا بعد نمو أعمال المشروع بواسطة المقاول الأخر الذي اسند اليه الاعمال بعد سحبها من الشركة حتى يمكن استكمال الإجراءات الخاصة بذلك.

• حصر كافة الآلات والمعدات واصناف المنازل والتشوينات الخاصة بتلك العملية والافصاح عنها بالقوائم المالية على انها اصول متحفظة عليها من قبل الغير وليست بحوزة الشركة.

ب. تحملت الشركة نحو ٦,٤١٩ مليون جنية نتيجة عدم التزامها بتنفيذ بعض الشروط الضرورية ، وتقديم بعض المستندات الهامة ( رخصة المباني - رخصة التشغيل ... الخ) وكذا عدم الالتزام بشروط التخصيص الخاصة بقطعة الارض رقم ٦٠ بالمنطقة الصناعية السادسة بالسادس من أكتوبر والبالغ مساحتها نحو ٥٤٧٤,٤ م<sup>٢</sup> والتي قامت الشركة بشرائها من جهاز مدينة ٦ أكتوبر بنحو ١,٤٥٤ مليون جنية وسداد قيمتها بالكامل في ٢٠٠٧/٦/٣ بسعر ٢٦٦ جنية / م<sup>٢</sup> الامر الذي ترتب عليه عدم تحرير عقد ابتدائي لقطعة الارض وإلغاء تخصيصها وسحبها من الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٢ من قبل لجنة تخصيص الأراضي لعدم جدية الشركة ، ثم بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٣ وافقت لجنة التظلمات بجلستها ٤٣ بناء على تظلم الشركة لجهاز مدينة ٦ أكتوبر على إعادة التعامل على قطعة الأرض ولكن بالأسعار المعمول بها حالياً بحيث يصبح سعر المتر ١٢٣٥ جنية / م<sup>٢</sup> بإجمالي قيمة نحو ٦,٧٦٠ مليون جنية بزيادة قدرها نحو ٥,٣٠٦ مليون جنية عن قيمة شراء الارض من جهاز مدينة ٦ أكتوبر بنحو ١,٤٥٤ مليون جنية بخلاف فوائد التأخير التي سوف توقع على الشركة نتيجة السداد الآجل بنحو ١,١١٥ مليون جنية ونشير إلى أن الشركة قامت بسداد نحو ٢,٩٣١ مليون جنية من قيمة الارض الجديدة (نحو ١,٤٢٦ مليون جنية قيمة الدفعة المقدمة بنسبة ٢٥% من قيمة الارض الجديدة ، نحو ١,٥٠٥ مليون جنية قيمة القسط الاول) ونشير الى أن الشركة قامت برفع دعوى قضائية رقم ٤٦٣٢٣ لسنة ٧٢ ق - قضاء ادارى القاهرة وطلبت الشركة الغاء قرار سحب الارض ومازالت القضية متداولة حتى تاريخه (٢٠٢١/٩).

ت. نحو ٦,١٨٠ مليون جنيهه تكلفة الكسارة بيجسون (٢٥٠ طن / ساعة ) المملوكة لشركة مساهمة البحيرة وملحقاتها المتواجدة بمنطقة الضبعة - علم النمر - الرويسات لإنتاج السن بأحجامه المختلفة والمؤجرة إلى / عطا الله عبد النبي زايد بعقد تأجير وتشغيل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٦ وذلك اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١ لمدة ٣ سنوات تنتهي في ٢٠١٩/٢/١ ومازالت طرفه لاستيلائه عليها وقد تبين من الفحص ما يلي :-

• تم إبرام التعاقد عن الشركة من قبل عضو مجلس إدارة الشركة في حينه ( مهندس / محمود أنور) دون وجود صفة له في التوقيع حيث ذكر بالعقد أن رئيس مجلس إدارة الشركة بصفته هو المؤجر للكسارة وخلا العقد من وجود ما يفيد تفويض الموقع على العقد في صلاحيات رئيس مجلس الإدارة ودون أخذ موافقة مجلس الإدارة على التعاقد بالمخالفة للمادة (٢٨) من النظام الأساسي للشركة التي تنص على " لمجلس الإدارة الحق أن يعين من بين أعضائه أو من بين مديري الشركة من يكون لهم الحق في التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين في أمور أو موضوعات محددة " وهو ما لم يتم.

• تم تسليم الكسارة إلى المستأجر شاملة جميع مشتملاتها بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩ عدا سير التراجع ٦٠سم X ٤٠سم ، موتور مروحة تبريد زيت الهيدروليك بموجب محضر استلام رسمي بعد تحرير العقد بحوالي شهر ونصف دون أن يتضمن المحضر كشوف تفصيلية ملحقة به موضح بها الأصناف المسلمة للمستأجر في تاريخه وكمياتها حتى يمكن الرجوع إليها عند تحديد المسؤولية عن فقدها أو سرقتها الأمر الذي ترتب عليه حفظ جميع البلاغات التي قدمتها الشركة ضد المستأجر باتهامه بسرقة الكسارة ( محضر رقم ٣٠٩ لسنة ٢٠١٦ إداري الضبعة، محضر رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٠١٦ جنح الضبعة ) حيث تبين للنيابة العامة أن المشكو في حقه قام باستلام الكسارة بموجب محضر استلام رسمي وهو ما ينفي عنه تهمة السرقة ونشير إلى أن محضر الاستلام تضمن شقيق المستأجر كمستلم أيضاً رغم عدم وجود أي صفة له بالعقد .

• ورد بالبند الرابع أن مبلغ التأمين ٧٠ ألف جنيهه يسدد عند انتهاء التعاقد وتسليم الكسارة كما تضمن نفس البند من العقد بأن التأمين يسدد في ٢٠١٦/٤/١ (بداية التعاقد ) وهو ما يعد تضارب في العقد فضلاً عن تدني مبلغ التأمين مقارنة بقيمة الكسارة وملحقاتها المسلمة



للمستأجر والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ٦,١٨٠ مليون جنيه ونشير إلى عدم قيام المستأجر بسداد قيمة التأمين المدرجة بالعقد عن تأجير الكسارة .

• تبين قيام المستأجر بالاستيلاء على كافة الأصول الموجودة بموقع عمل الكسارة المملوكة للشركة بعضها منصرفه كعهدة شخصية على عاملين بالشركة والأخرى أرصدة مخازن عهدة أمين المخزن / عبد الله محمد إبراهيم دون قيامه بإتياع الإجراءات المخزنية السليمة فيما يتعلق بضرورة تسليم هذه الأصناف كعهدة شخصية تبلغ تكلفتها شرائها نحو ١٤٠ ألف جنيه.

• لم تقم الشركة باتخاذ اية إجراءات قانونية ضد المستأجر إلا بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ (بعد أكثر من سنة من حفظ البلاغات المقدمة من الشركة ضده باتهامه بسرقة الكسارة ) حيث قامت الشركة بإقامة دعوى رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٠١٨ م.ك الاسكندرية للمطالبة بفسخ التعاقد مع تسليم الكسارة بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد وكذا التعويض عن القيمة الايجارية المستحقة للشركة من بداية التعاقد وحتى تسليم الكسارة بالمخالفة لأحكام البند رقم (٦) من العقد والذي ينص على " في حالة تأخير المستأجر عن سداد القيمة الإيجارية لمدة شهرين متتاليين بدون سبب مقبول يحق لشركة مساهمة البحيرة انهاء التعاقد فوراً دون الحاجة إلى تنبيه أو اذار أو اتخاذ أي إجراء قانوني أو قضائي آخر مع التزام الطرف الثاني (المستأجر) بسداد قيمة إيجار شهرين مع حق الشركة في بيع ناتج الكسارة لحسابها مع التحفظ على أية معدات مملوكة للطرف الثاني في الموقع لحين عمل التسوية النهائية مع حق الشركة في سحب الكسارة من الموقع فوراً دون اعتراض من الطرف الثاني - المستأجر -

وصدر فيها الحكم بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨ لصالح الشركة بفسخ عقد الايجار وتسليم الكسارة للشركة وبخصوص التعويضات التي طلبتها الشركة تم احالة الطلب لادارة الخبراء .

• ويتصل بما تقدم قيام الشركة بإقامة الدعوى رقم ٣٠٣٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين ضد المستأجر وعدد من العاملين بالشركة بخصوص ما تم من إجراءات بشأن تسليم الكسارة ( ليس من ضمنهم عضو مجلس الإدارة الموقع للعقد دون صفة) ومازالت القضية في مرحلة تحقيقات النيابة العامة فضلا عن وجود قضية برقم ٢٥٣ لسنة ٢٠١٩ بالنيابة الادارية بالاسكندرية نتيجة بلاغ احد العاملين بالشركة بهذا الخصوص ومازالت قيد التحقيق. وحتى تاريخه (٢٠٢١/٩) لم تقم الشركة بحصر كافة الأضرار الواقعة عليها وتحميلها كمديونية على المستأجر الأمر الذي لا يمكن معه تحديد الموقف المالي للمستأجر ويضعف موقف النزاع القضائي للشركة ضد المستأجر .

• رغم عدم وجود الكسارة في حياة الشركة منذ تاريخ تسليمها للمستأجر عطا الله عبد النبي في ٢٩/١١/٢٠١٥ قامت الشركة بتحرير عقد لتأجير ذات الكسارة لشركة الماسة السعودية بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٦ لمدة ٥ سنوات تبدأ من ١/٥/٢٠١٦ وحصلت الشركة على مبلغ ٢٣٠ ألف جنيه من شركة الماسة بتاريخ ٢/٦/٢٠١٦ قيمة التأمين ومصاريف نقل الكسارة تم اثباتها بحساب الارصدة الدائنة ونشير إلى أنه بتاريخ ١٢/٢/٢٠١٩ ورد إنذار للشركة من قبل الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة<sup>(١)</sup> يفيد بأن شركة مساهمة البحيرة لم تقم بتنفيذ التزامها بعقد التأجير سالف الذكر المتمثل في عدم استخراج التراخيص اللازمة للعمل وعدم تسليم الكسارة المتعاقد عليها ومشتملاتها وبلغت الأضرار المترتبة على ذلك ١٠ مليون جنيه.

• يتعين ضرورة :-

١- متابعة كافة الدعاوى الخاصة بهذا الشأن لتحديد كافة المتسببين في عدم أخذ الضمانات الكافية التي تحفظ أصول وممتلكات الشركة المؤجرة للغير وتأجير الكسارة مرة أخرى رغم عدم وجودها بحوزة الشركة والافادة.

٢- متابعة تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة بفسخ عقد الايجار وتسليم الكسارة للشركة والافادة .

٣- حصر كافة الأضرار الواقعة على الشركة التي ترتبت على ذلك وتحميلها كمدىونية على المستأجر مقابل قيدها بالأرصدة الدائنة لإمكانية

٤- ضرورة الإفصاح عن كافة الدعاوى المرفوعة بشأنها (من ضد الشركة) بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

• تضمنت الأصول الثابتة في ٣٠/٦/٢٠٢٠ معدات مؤجرة للغير تبلغ تكلفتها نحو ١٨,٢٣٠ مليون جنيه وصافي قيمتها الدفترية نحو ٧٠٠ ألف جنيه قامت الشركة بجردها دون الحصول على الشهادات المؤيدة لها من المؤجرين.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأصول والإفصاح عنها في الايضاحات المتممة للقوائم المالية حتى يمكن التحقق منها في ٣٠/٦/٢٠٢٠ خاصة في ظل استمرار وتوسع الشركة في اتباع سياسة تأجير معداتها للغير دون أخذ الضمانات الكافية التي تحفظ حقوقها سوف يؤدي إلى صعوبة استرداد الشركة لتلك المعدات وهو ما حدث فعلاً بالكسارة (بيجسون) على سبيل المثال وليس الحصر الأمر الذي

(١) رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة هو رئيس مجلس إدارة شركة الماسة السعودية.



ينعنين معه ضرورة وضع آلية وقواعد تحكم ذلك حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة

• بلغت تكلفة الأصول الثابتة المعطلة - آلات ومعدات (مصر) وفقاً لبيان الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٤٠,٤٩٠ مليون جنيه بنسبة ١٦% من تكلفة الآلات والمعدات (مصر) والبالغة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤٤,٠٠٩ مليون جنيه.

يتعين حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل - مباني... الخ) مع بحث أسباب ذلك والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق مصالح الشركة.

- ظهر رصيد حساب الاستثمارات العقارية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٧,٥٩٤ مليون جنيه

وقد تبين بشأنه عدم قيام الشركة بتحرير أى عقود بينها وبين الجهات تثبت ملكية الاراضى التى قامت الشركة بشرائها منها مثل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ،شركة جنوب الوادى فضلا عن عدم تسليم تلك الاراضى للشركة بموجب محاضر استلام رسمية من تلك الجهات حتى تاريخه الامر الذى أضع على الشركة اثباتها لملكية تلك الاراضى واتخاذ اجراءات قانونية ضد المنعدين عليها ومع ذلك قامت الشركة باثبات تلك الاراضى بأصول الشركة (ح/ الاستثمارات العقارية) والتعامل على هذه الاراضى بالبيع واثبات المباع منها بايرادات الشركة فضلا عن بيع نفس قطع الاراضى لاكثر من مشتري دون تحديد الموقف النهائي لملكية هذه الاراضى من عدمه الامر الذى يضع الشركة تحت طائلة القانون ومن مظاهر ذلك:-

• تضمن الحساب نحو ٦,٧٤٢ مليون جنيه تمثل قيمة مساحة ٧٥٠ فدان بمنطقة الساحل الشمالي " مشروع الضبعة والعلمين " المتبقية من إجمالي مساحة ٧٤٩٠ فدان والمشتراه من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بموجب كراساتى لشروط رقمى ( ٤٤ ، ٤٥ ) بجلسة مزاد ٢٠٠٤/١٠/٢٣ بإجمالى قيمة ٦٧,٣٣٣ مليون جنيه لم يتم تحرير عقود بين الشركة والهيئة المذكورة بخصوص تلك المساحة بالكامل كما لم يتم تسليم الارض للشركة بموجب محضر استلام رسمى من الهيئة حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) وتم رفع دعوى قضائية من قبل الشركة برقم ٦٥/١١٤٤٥ ق على الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية

الزراعية بإلزامها بتحرير عقود ابتدائية لأرض الضبعة صدر فيها حكم بالرفض وتم الطعن عليه امام المحكمة الادارية العليا ومازالت متداولة.

• تبين صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨ بفسخ التعاقد مع شركة مساهمة البحيرة على مساحة الارض بالكامل ٧٤٩٠ فدان وعلى الرغم من ذلك استمرت الشركة في التعامل بالبيع على الأرض المشار إليها وحتى تاريخ ورود كتاب الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ والذي نبه بوقف أي تعاملات على أرض الضبعة والعلمين طبقاً لتعليمات السيد الأستاذ الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ونشير في هذا الصدد انه بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٧ بموجب كتاب الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية رقم ١٢٢٧ تم الأخطار برفض الطلب المقدم من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية بشأن العدول عن قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨ / ٦ / ٨ بخصوص مساحة ٧٤٩٠ فدان بمشروع الضبعة والعلمين.

فضلا عن أنه ورد ببيان لجنة استرداد أراضي الدولة المنشور على موقعها الرسمي أنه تم تكليف السيد اللواء / رئيس الأمانة الفنية بالتنسيق مع السيد اللواء محافظ / مرسى مطروح لتنفيذ قرار السيد رئيس الجمهورية بخصوص أراضي الضبعة والعلمين وفي مقدمتها تنفيذ قرارات الإزالة الصادرة بشأن التعديت على مساحة ٧٤٩٠ فدان بمشروع الضبعة والعلمين وتسليم هذه المساحة لهيئة التعمير صاحبة الولاية عليها خالية من الإشغالات مع استثناء مساحة ١٧٠٠ فدان منها تم بيعها من قبل لحين قيام المشتري بسداد قيمة الترضية المتفق عليها والمحددة بتقرير اللجنة الرئيسية لاسترداد أراضي الدولة. وكذا عدم الاعتداد بأي تعاقدات أبرمتها شركة مساهمة البحيرة على هذه الأراضي عقب فسخ التعاقد معها في يونيو ٢٠٠٨ وقد بلغت اجمالى قيمة الارض المباعة وفقا لبيان الشركة بعد تاريخ الفسخ ٢٠٠٨/٦/٨ (مرحلة اولى ، مرحلة ثانية) نحو ٣٥,٣٠١ مليون جنيه قامت الشركة بتحصيل نحو ١٩,٢١٧ مليون جنيه منها تم اثباتها بايرادات الشركة ومستحق طرف المشتري عن تلك الاراضى المباعة لهم حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٥,٥٢٧ مليون جنيه الأمر الذي لم يتمكن معه من التحقق من مدى ملكية الشركة لتلك الأرض ومدى قانونية عقود البيع التي أبرمت بعد قرار الهيئة بفسخ التعاقد عام ٢٠٠٨.

• قامت الشركة بتحرير عقود مع بعض واضعي اليد بأرض الضبعة بالعلمين بناءً على الطلبات المقدمة منهم والتي تم الموافقة عليها من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٢٧٨ في ٢٠١٦/٤/٢٨ وعددهم ١٠ مشتريين وتم تحصيل نحو ٢١,٧٦٦ مليون جنيه تمثل قيمة المبالغ التي حصلت عليها الشركة من تفتين وضع واضعي اليد تم اثباتها بالارصدة الدائنة - امانات على الرغم منها أن القطع المتعاقد التي تم تحرير



عقود عليها مع واضعي اليد سبق بيعها لمستثمرين آخرين خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ بموجب عقود إبتدائية وقام البعض منهم بسداد كامل الثمن على المساحات مشتراهم وقامت الشركة بنحصيل نحو ٢٤,٤١٦ مليون جنيه من قيمتها تم اثباتها بإيرادات الشركة.

• لم تقم الشركة بإتخاذ أي إجراءات قانونية بفسخ التعاقد مع المستثمرين من مالكي الأرض قبل تقنين أوضاع واضعي اليد وإبرام عقود معهم الامر الذي يتضح معه أن العقود التي أبرمتها الشركة مع واضعي اليد (العقود التالية) تعتبر باطلة حيث أن العقود الأولى مازالت سارية وصحيحة ولم تلغ أو تفسخ بين أطرافها وتقع تحت طائلة بيع ملك الغير طبقاً لأحكام ونصوص المواد ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٦٩ من القانون المدني والمادة رقم ٣٣٦ من قانون العقوبات مما يضع الشركة تحت طائلة القانون بجانب حق المشتريين (أصحاب العقود التالية وهم واضعي اليد) في إسترداد ما دفعوه بجانب حق التعويض طبقاً لأحكام ونصوص المواد من ١٦٣: ١٧١ من القانون المدني. وقد قامت الشركة بتقديم بلاغ لنيابة الاموال العامة بالإسكندرية قيد برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ ادارى العطارين بخصوص بيع قطع الاراضى لواضعى اليد والتي سبق بيعها لمشتريين اخرين تم احالته الى لجنة خبراء الكسب غير المشروع لفحص كافة المستندات الخاصة بهذا الموضوع ومازال قيد التحقيق حتى تاريخه.

ويؤكد ذلك الأمر قيام أحد المشتريين الأصليين -شركة بلادى للمشروعات الزراعية - والتي قامت الشركة بتحرير عقد والتعامل مع أحد واضعي اليد على أرضه (جمعه على جمعه) دون فسخ التعاقد معه برفع دعوى قضائية ضد الشركة برقم ٢٠١٨/١٣٠٨ بفسخ عقد البيع وتعويض بمائه مليون جنيه عن مساحة الارض التي قامت بشرائها من الشركة (١٦٥١ فدان بأرض الضبعة) تم شطب الدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٩ وميعاد التجديد مفتوح بالنسبة لها.

• قامت الشركة بتكوين مخصص بنحو ١,٨٢٩ مليون جنيه ضمن مخصصات أخرى متنوعة لمقابلة الآثار القانونية التي ستترتب على ذلك .

• وافق مجلس إدارة الشركة على المذكرة رقم م/٣١٤ - ٢٠٢٠/٨/٦ بشأن النظر عنى ما جاء بمذكرة قطاع الاراضى بإعفاء المشتريين الاصليين لاراضى الضبعة والعلمين الذين تقدموا بطلبات لاعفائهم من فوائد التأخير على المديونية المستحقة عليهم بالكامل شرط السداد قبل ٢٠٢٠/٦/٣٠ واعطاء اعفاء ٢٥% من فوائد التأخير المستحقة للذين سيقومون بالسداد بعد ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحتى ٢٠٢٠/٧/٣١ على الرغم من عدم حسم الموقف القانونى لملكية الشركة لتلك الارض من عدمه خاصة فى ضوء تعدد جهات التصرف والتعامل على تلك الارض والتي قامت بالفعل بالتعامل مع واضعي اليد الفعليين الحائزين لمساحات

بأراضي الضبعة على الطبيعة وقبلت منهم مقدمات من تحت حساب ثمن هذه المساحات (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، محافظة مطروح ، لجنة استرداد أراضي الدولة) وتم ذلك دون التنسيق مع الشركة فضلاً عن عدم عرض هذا الاعفاء على الجمعية العامة للشركة ودون أن يتبين لنا مدى موافقة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية على التعامل على الأرض مرة أخرى في ضوء كتابها رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ السابق إرساله للشركة والذي نبه بوقف أي تعاملات على أرض الضبعة والعلمين طبقاً لتعليمات السيد الأستاذ الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

### يتعين

١- متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة بالاسكندرية بخصوص هذا الأمر وتحديد المتسبب في الموافقة على هذه البيوع رغم صدور تلك القرارات والإفادة مع ضرورة وقف التعامل على هذه الأرض تماماً لحين مخاطبة الشركة لكافة الجهات السيادية المختصة في هذا الشأن لتحديد الموقف النهائي للشركة من ملكية هذه الأرض من عدمه وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.

٢- حصر كافة المساحات التي تم بيعها منها بعد صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨ بفسخ التعاقد والذي تؤكد بكتاب الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ وتكوين بها مخصص بقيمتها بالكامل.

٣- حصر كافة العقود المبرمة من قبل الشركة مع واضعي اليد بأرض الضبعة بالعلمين والسابق بيعها لمستثمرين آخرين بموجب عقود ابتدائية دون قيام الشركة بإتخاذ أي إجراءات قانونية بفسخ التعاقد مع هؤلاء المستثمرين من مالكي الأرض قبل تقنين أوضاع واضعي اليد وإبرام عقود معهم وتكوين مخصص بقيمتها بالكامل.

٤- بيان اسباب موافقة مجلس الادارة على اعفاء المشتريين الاصليين لأراضي الضبعة والعلمين من فوائد التأخير على المديونية المستحقة عليهم دون عرض الامر على الجمعية العامة للشركة والتأكد من الموقف القانوني النهائي للشركة بخصوص تلك الاراضي.

• تضمن الحساب نحو ٩,٧٣٣ مليون جنيه تمثل قيمة مساحة ٢٦٨١ فدان بأرض شمال الحسينية المتبقية من إجمالي مساحة ما يقرب من ٨٠٠٠ فدان والمخصصة للشركة بموجب



القرار الوزاري رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٩٥ وتم الموافقة عليها بناءً على مذكرة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك على أساس أن المساحة مشغولة بوضع اليد ويتم التقنين لمن يتقدم للشراء بإجمالي قيمة ٢٩,٠٤٠ مليون جنيه لم تقم الشركة بتحرير أو إبرام أى عقود مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية أو سداد الدفعة المقدمة ٢٥% من إجمالي الثمن بخصوص تلك الارض .

**يتعين التواصل مع الهيئة والحصول على عقد ملكية تلك الأراضي وسداد المستحق عليها تلافياً لمحدور أى قرارات من الهيئة تجاه الشركة وتحميل الشركة أي غرامات أو فروق أسعار .**

• لم تقم الشركة بتحرير أو إبرام أى عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح الأراضي (جنوب الوادى) التي تثبت ملكيتها لمساحة ٤٠ ألف فدان بأرض جنوب الوادى - بتوشكى زمام فرع (٤) التي قامت الشركة بشرائها من الشركة المذكورة والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢ مليون جنيه (٤٠٠٠٠٠ فدان X ٥٠ جنيه/الفدان) والمساحة تمثل قيمة ما تم تخصيصه لشركة مساهمة البحيرة من إجمالي مساحة ٢٠٠ ألف فدان تم تخصيصهم للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي ( جنوب الوادى) من الهيئة العامة لمشروعات التعمير بالعقد المبرم في ٢٧/٨/٢٠٠١ بسعر ٥٠ جنيه/الفدان حيث قامت الشركة المصرية بتخصيص مساحة ٤٠ ألف فدان "سعر الفدان ٥٠ جنيه" لشركة مساهمة البحيرة من تلك المساحة بنسبة مساهمتها في رأس مال الشركة المصرية وقد قامت الشركة بسداد قيمة الدفعة المقدمة بنسبة ٢٠% بنحو ٤٠٠ ألف جنيه وإثباتها ضمن حساب الاستثمارات العقارية دون قيامها الشركة بتحرير أى عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح الأراضي (جنوب الوادى) التي تثبت ملكيتها لتلك المساحة .

وقد تبين قيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بإلغاء التعاقد مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي عن مساحة ٢٠٠ ألف فدان موضوع العقد المبرم في ٢٧/٨/٢٠٠١ حيث قامت الشركة المصرية برفع دعوى أمام المحكمة الإدارية العليا ضد السيد / وزير الزراعة والهيئة العامة لمشروعات التعمير بالطعن على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بإلغاء التعاقد ، وقد تم رفض الطعن لوجود شرط تحكيم فى العقد وتم رفع دعوى اخرى من قبل الشركة المصرية لتنمية جنوب الوادى برقم ٥٣٢٠ لسنة ٧٤ ق ضد وزير الزراعة بخصوص تعويض الشركة بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه نظير إلغاء العقد ومازالت القضية متداولة حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) .

بتعيين تحقيق اسباب عدم قيام الشركة بإبرام اية عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضي (جنوب الوادي) لكي تثبت ملكيتها للارض المشتراه منها الامر الذي قد يترتب عليه ضياع الحق القانوني للشركة في تلك الارض وكذلك ضياع مبلغ الدفعة المقدمة المسددة مع ضرورة بحث ودراسة ما تقدم واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والإفصاح عن موقف تلك الأرض بالإيضاحات المتوقعة بالقوائم المالية .

• تضمن الحساب نحو ٦٠٣,١٠٠ ألف جنيه أرض الكوته - الفيوم وقد تبين عدم قيام الشركة بتحرير أو إبرام أي عقود تثبت ملكيتها لمساحة مساحة ٨٥ فدان بأرض الكوته بالفيوم والمشتراه بالمزاد رقم (١١٨) في ٢٢/٨/٢٠٠٥ بسعر ٢٦ ألف جنيه للفدان بإجمالي قيمة ٢,٢١٠ مليون جنيه من الهيئة العامة لمشروعات التعمير وقد تبين عدم التزام الشركة بسداد باقي الاقساط المستحقة عليها حيث وردت مطالبة من الهيئة بسداد باقي مقدم الثمن او مصادرة المبلغ المدفوع الامر الذي يترتب عليه عدم إبرام أي عقود تثبت ملكية الشركة لتلك الأرض.

وعلي الرغم من عدم حسم موقف ملكية الشركة لتلك الأرض قامت الشركة ببيع مساحة ٨٥ فدان للسيد/ سراج علام محمد وشركاه بسعر ٤٥ ألف جنيه للفدان بموافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣٣-٣ لسنة ٢٠١١ سدد منها المشتري مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه ونظرا لعدم إمكانية الشركة تسليم الأرض للمشتري لعدم قدرتها على اثبات ملكيتها بخلاف وجود تعديلات على مساحة ١٨ فدان منها تم فسخ التعاقد بناء على طلب المشتري وتم رد مبلغ ٢٣٧ ألف جنيه فقط على دفعات للمشتري وشركاه.

يتعين مخاطبة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتحديد الموقف النهائي لتلك الأرض من حيث ملكيتها من عدمه وبحث ودراسة ما تقدم إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك وكذا وقف التعامل علي تلك الأرض لحين التحقق من ملكية الشركة لها من عدمه.

• وجود العديد من الاراضي المتعدى عليها من الغير وفقا لبيان قطاع الارضى في ٢٠/٦/٢٠٢٠ حيث تبين قيام الشركة بتشكيل لجان مساحية بالقرار رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٩ ، القرار رقم (٤٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ لإجراء رفع مساحي لكافة اراضي الشركة وحصر كافة التعديلات الواقعة على أراضي الشركة على ان تنتهي أعمال تلك اللجان في ٢٠/٦/٢٠٢٠ وهو ما لم يتم حتى تاريخه ٢٠٢١/٩ (٢٠٢١) بيانها كما يلي:



مسلسل	المساحة	المنطقة	سعر الفدان	إجمالي التكلفة
١	١٠٧٠ فدان	أراضي غرب الطريق <sup>(١)</sup> الصحراوي	٦٠ جنية	٦٤٢٠٠
٢	٢٧٣٠,٥ فدان	ارض شمال سهل الحسينية "شرق الدلتا"	٣٦٣٠	٩٩١١٧١٥
٣	١٦٥ فدان	أرض البستان	٤٠٠	٦٦٠٠٠
٤	٨٥ فدان	الكوته	٢٦٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠
٥	أراضي التفاتيش الزراعية بمحافظة كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية	وهي ارض ملك الشركة بموجب عقود مسجلة أرقام ١٣١١٠ لسنة ١٨٩٥ بمحافظة كفر الشيخ ، ١٦٠٣٤ لسنة ١٩٠٤ محافظة البحيرة ، ٤١١٠ لسنة (بدون) محافظة الدقهلية بإجمالي مساحة بنحو ( ٦٨ ) فدان زراعي ونحو ( ١٢٠ ألف م <sup>٢</sup> ) مباني وهذه الأرض وضع يد للأهالي منذ أكثر من مائة عام ويتم التقنين لمن يتقدم للشراء ، تحت العجز والزيادة وفقا لخطاب الشركة رقم ٩٩٧ في ٢٠١٩/٩/٥ .		

يتصل بذلك لم تتمكن الشركة من اتخاذ الاجراءات القانونية ضد معظم المتعديين على تلك الاراضي لعدم وجود عقود مبرمة بينها وبين الجهات التي قامت بشرائها منها تثبت ملكيتها لتلك الاراضي فضلا عن عدم تضمين حساب الاستثمارات العقارية قيمة بعض الأراضي المتعدى عليها حيث يتم إضافتها واستبعادها بحساب الاستثمارات عند واقعة البيع أو تقنين وضعها (أراضي غرب الطريق الصحراوي).

**يتعين حصر كافة التعدييات على أراضي الشركة وإجراء التسويات اللازمة كل فيما يخصه مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة إكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة مع ضرورة موافقتنا بنتائج أعمال اللجان المشكلة لهذا الغرض واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعدييات عنها والافادة.**

• علي الرغم من تحويل موضوع بيع الشركة لمساحة ١٢٠٧ فدان بامتداد منطقة الري التكميلي بغرب الطريق الي نيابة الاموال العامة باستئناف الاسكندرية وقيدها بالقضية رقم ٧٤٦ لسنة ٢٠١٩ المقيدة برقم (٢١) حصر تحقيق أموال عامة استئناف الاسكندرية وطلب النيابة بموجب خطابها في ٢٠٢٠/١/٥ بضبط كافة أصول عقود البيع المحررة من شركة مساهمة البحيرة . فضلا عن صدور قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٣٠٩ في ٢٠٢٠/١/١٢ بوقف أي تعامل علي مساحة امتداد الري التكميلي .

١ - مشتراه من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهي مغمورة بالمياه وجزء منها عبارة عن محاجر ومسدد كامل مبلغ ٢٥٠ ألف جنية للهيئة باخطار توريد شيك رقم ٥٧٤٢١٧ في ١٩٩٧/٥/٢٩

قامت الشركة بإثبات القسط المستحق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ على الأرض المباعة بنحو ٣,٦٨٢ مليون وتضمن إيرادات الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة (أرباح - فوائد) القسط بنحو ٢,٩٧٣ مليون جنيه .

**بنتعين ضرورة متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة في هذا الشأن والإفادة عن موقف هذه العقود وتحديد الموقف القانوني للشركة بشأنها مع موافقتنا بأسباب تضمين الإيرادات بهذه المبالغ وخاصة في ظل عدم تحصيل الشركة لأي مبالغ عن هذه الأرض خلال العام المالي ٢٠١٩/٣٠/٣٠ وإجراء ما يلزم من تنسيبات في ضوء ذلك.**

• وجود بعض الأقساط المستحقة وأخرى متأخرة على بعض مشتري الأراضي والعقارات لم تسدد في مراعيد استحقاقها بلغ ما أمكن حصره منها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٦٩,٤٥٩ مليون جنيه مستحق عنها فوائد تأخير عنها بنحو ٢٩,٨٩١ مليون جنيه وفقا لبيان قطاع الاراضى يوضحها الجدول الآتي:-

البيانات	الأقساط المتأخرة في ٢٠٢٠/٦/٣٠	الأقساط المستحقة في ٢٠٢٠/٦/٣٠	فوائد التأخير المستحقة في ٢٠٢٠/٦/٣٠	اجمالي المستحق وله يسدد حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠
ارض غرب الطريق الصحراوي (١)	٢٤٤٣٦٢٤٤	٣١٥٤٥٥٥٠	٢١.٣١٨٥٥	٧٧٠١٣٦٤٩
ارض شرق الدلتا	٧٢٤٧٧٨٠	١٧٤٩٤٠	٥٦٥٣٢٥٣	١٣٠٧٥٩٧٣
ارض التفاتيش	٤٩٨١٣٩٥	١.٧٣٤٣٩	٣٢٠.٦٢٦٦	٩٢٦١١٠٠
الاجمالي	٣٦٦٦٥٤١٩	٣٢٧٩٣٩٢٩	٢٩٨٩١٣٧٤	٩٩٣٥٠٧٢٢

لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية ضد العملاء المتوقفين والممتنعين عن السداد عدا أرض التفاتيش الزراعية.

**بنتعين تحقيق أسباب ذلك مع حصر الحالات المماثلة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل مديونية الشركة طرف هؤلاء العملاء مع موافقتنا بما اتخذته الشركة من اجراءات في هذا الشأن والإفادة.**

• تم تخفيض حساب الاستثمارات العقارية بنحو ١٦,٥٠٠ ألف جنيه بالخطأ قيمة تكلفة مساحة أرض القرية المحلية والبالغة ١٧٣٨٨١,٢٣ م<sup>٢</sup> بناحية غرب الطريق الصحراوي بمركز أبو المطامير - محافظة البحيرة

(١) تتضمن اراضى الضبعة والعلمين.



والتي تم تخصيصها للشركة بالقرار رقم ٣٨١ ومحزر عنها عقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢١ بسعر ٤٠٠ جنيه للفدان دون سابق إدراج تلك الارض ضمن حساب الاستثمارات العقارية وقد قامت ببيع تلك الارض الى السيد/ عمرو على السيد سبله بقيمة إجمالية ٤٤,٣٤٠ مليون جنيه بواقع ٢٥٥ جنيه للمتر المربع بالاضافة الى ٣% مصروفات إدارية على أن يتم سداد ٥٠% من القيمة كدفعة مقدمة ، سداد باقى الثمن بنحو ٢٦,٢١٦ مليون جنيه على أقساط (شاملة فوائد البيع بالتقسيط) خلال ستة أشهر تنتهى فى ٢٠١٩/١١/٢٢ وقد تبين عدم التزام المشتري بسداد باقى ثمن بيع الارض (الاقساط المستحقة) حتى تاريخه (٢٠٢١/١) رغم قيام الشركة بتسليم كامل الارض له بالمخالفة للبند الخامس من عقد البيع المحزر معه والذي ينص على ( فى حالة عدم سداد أى قسط فى موعده يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه كشرط فاسخ صريح وتسليم الارض للشركة ومصاراة المبالغ المسددة) الامر الذى أدى لقيام الشركة برفع دعوى رقم ٤٠٧٩ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى شرق الاسكندرية لفسخ العقد لعدم السداد ومازالت القضية مندولة حتى تاريخه (٢٠٢١/٩).

يتصل بما تقدم اغفال الشركة لقيمة المباني والمنشآت على الارض حيث تم تسعير الارض فقط عند تحديد قيمتها دون أن تأخذ الشركة فى الاعتبار المباني المقامة عليها على الرغم من أن العقد تضمن (ان الشركة قامت بتسوية قرية فضاء بكاملها لصالح البناء على أرضها والمسماة بالقرية المحلية - بعض المساحات منها مباني) فضلا عن قيام المشتري المذكور بالتعدى على جزء من الارض طبقا لكتاب قطاع الشئون القانونية رقم ١١٥١ بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٥ لرئيس مجلس الادارة .

**بتعيين تحقيق اسباب ما تقدم مع ضرورة متابعة الدعوى المرفوعة على المشتري وموافقاتنا بما تنتهى اليه والافادة وكذا ضرورة إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة ضد المشتري المذكور لازالة التعدي الواقع منه مع بحث ودراسة موقف الارض من حيث اثباتها فى حساب الاستثمارات العقارية من عدمه وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء البحث والدراسة.**

- ظهرت قيمة الاستثمارات الاخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٤,٠٨٢ مليون جنيه بالصافي (نحو ٢,٤٠٠ مليون جنيه استثمارات فى شركات شقيقة ، نحو ٧٣,٥٠٠ ألف جنيه استثمارات متاحة للبيع ، نحو ١,٦٠٩ مليون جنيه استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)

- لم تقم الشركة بدراسة ما اذا كان هناك دليل موضوعى على أن تلك الاستثمارات قد اضمحلت لتحديد القيم الاستردادية لها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ واثبات الخسائر الناجمة عن الاضمحلال فى قيمة تلك الاستثمارات بالمخالفة للمعايير المحاسبية المصرية فى هذا الشأن (٢٦ ، ١٨) على الرغم من وجود مؤشرات وادلة على

وجود اضمحلال فى قيمة تلك الاستثمارات مثل عدم الحصول على اى تدفقات نقدية منها منذ عدة سنوات ، حدوث زيادة فى اسعار فائد السوق على الاستثمارات ، حدوث انخفاض ملموس فى القيمة السوقية لبعض تلك الاستثمارات ، عدم الاستدلال والتعامل مع بعض الشركة التى تم الاستثمار فيها منذ فترة طويلة ،..... فضلا عن عدم قيام الشركة بالافصاح عن طبيعة المخاطر المصاحبة لحصة الشركة فى شركة جنوب الوادي ، حصة الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة ، طبيعة ونطاق اى قيود جوهرية على قدرة الشركة الشقيقة على تحويل الأموال الي الشركة فى شكل أرباح الاسهم النقدية بالمخالفة للمعيار المحاسبي رقم (٤٤) ( الافصاحات عن الحصص فى المنشآت الأخرى) ومن مظاهر ذلك :-

- ظهر رصيد إستثمارات فى شركات شقيقة بنحو ٢,٤٠٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ذات الرصيد فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

١- تضمن الحساب نحو ٢ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة ٢٠% من رأس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضى جنوب الوادي بواقع ٢٠٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ٠ اجنيه) ونشير الي أن الشركة لم تحصل علي أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ كما لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال فى قيمة هذا الاستثمار خاصة فى ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلية منه فضلا عن تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر عام ٢٠٢٠ وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية رقمي (٢٦ ، ١٨) فضلا عن عدم قيام الشركة بالافصاح عن طبيعة المخاطر المصاحبة لحصة الشركة فى شركة جنوب الوادي ، حصة الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة ، طبيعة ونطاق اى قيود جوهرية على قدرة الشركة الشقيقة على تحويل الأموال الي الشركة فى شكل أرباح الاسهم النقدية بالمخالفة للمعيار المحاسبي رقم (٤٤) ( الافصاحات عن الحصص فى المنشآت الأخرى) .

**بتعيين ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضى جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتى يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة مع ضرورة إثبات قيمة الاستثمار بعد تأثيره بنصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها وتطبيق ما ورد بالمعايير المحاسبية فى هذا الشأن .**



٢- تضمن الحساب نحو ٤٠٠ الف جنيه قيمة مساهمة الشركة فى تأسيس الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة فى ٢٠١٥/١٢/١٢ بنسبة ٤٠% من رأس مال الشركة المدفوع وقد تبين فى هذا الشأن ما يلى:-

١- تم توقيع العديد من العقود بين الشركتين لتنفيذ العديد من المشروعات منذ التأسيس رغم عدم تقنين وضع الشركة لملكيه الاراضى محل بعض تلك المشروعات منها على سبيل المثال مشروع ١٢٠ ألف فدان سهل الفياضه حيث تبين أن تلك المساحة تحت ولاية إحدى الجهات السيادية.

٢- تبين قيام الشركة المصرية للتنمية المستدامة بتحرير عقود ثلاثية لبيع اراضى لبعض العملاء الخاصين بها تتضمن وجود شركة مساهمة البحيرة الى جانب شركة التنمية المستدامة كطرف بائع دون وجود ضوابط متفق عليها بين الشركة وشركة التنمية المستدامة تحدد اجراءات بيع تلك الاراضى والموقف القانونى لشركة مساهمة البحيرة المترتب على عملية البيع كما لم تقم الشركة بالتحقق من مدى ملكية شركة التنمية المستدامة لتلك الاراضى من عدمه او الموقف القانونى لها بالاضافة الى أن شركة مساهمة البحيرة لم تحصل عن أي عوائد نظير بيع تلك الاراضى او نظير المساهمة فى شركة التنمية المستدامة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ما يعنى تحمل الشركة لكافة الالتزامات القانونية المترتبة على عملية بيع تلك الاراضى والمساهمة فى شركة التنمية المستدامة دون الحصول على اى عوائد مقابل تلك الالتزامات.

٣- قامت الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة برفع العديد من الدعاوى (الدعوى رقم ١٦٢٧٧ لسنة ٢٠١٩ م.ك اسكندرية ، الدعوى ٢٢٣٥ لسنة ٢٠١٩ اسكندرية) وتوجيه العديد من الانذارات لشركة مساهمة البحيرة بسداد نحو ١٥,٣٧٨ مليون جنيه مستحقات لها طرف شركة مساهمة البحيرة ، المطالبة بتعويضات بنحو ٢١٠ مليون جنيه ومازالت تلك الدعاوى متداولة بالقضاء .

٤- بتاريخ ٢٠٢١/٤/٥ تم الاجتماع وفقا لدعوة السيد الدكتور/ مساعد وزير الزراعة مع ممثلي الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وشركة مساهمة البحيرة بشأن تسوية الحقوق بين الطرفين وفقا لما يلى :-

• دراسة اتفاق بالتخارج من الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وتسوية الحقوق العالقة بين الشركتين.

- تسوية ملفات التقنين لمساحات الاراضي التي تم تقديم طلبات بها لجهات الولاية .
- تسوية ملف مساحة ال ١٠٠٠ فدان التي هي ضمن مساحة ال ٥٠٠٠ فدان المخصصة للشركة بمنطقة غرب النوبارية أيسر ترعة النصر .
- ٥- بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٢١ قرر مجلس الإدارة بالجلسة رقم ٣٢٨ لسنة ٢٠٢١ الموافقة على مقترح الرد لتسوية الحقوق بين الطرفين وفقا للقواعد والاجراءات التي تحفظ حقوق شركة مساهم البحيرة .
- وحتى تاريخه (٢٠٢١/٩) لم تقم الشركة بحسم موقف الاستثمار في الشركة المصرية للتنمية المستدامة وحصر كافة المعاملات معها حتي يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة .

**يتعين ضرورة اجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن وذلك لتحديد المتسبب حال وقوع اضرار على الشركة جراء هذه المساهمة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمآن حقوق الشركة .**

- ظهر رصيد استثمارات مالية متاحة للبيع في ٣٠/٦/٢٠٢٠ بنحو ٧٣,٥ ألف جنيه (بعد استبعاد الانخفاض في قيمة الاستثمارات بنحو ١٠٢,٥ ألف جنيه) وهو ذات الرصيد في ٣٠/٦/٢٠١٩ ويتمثل في قيمة مساهمة الشركة في شركتي أسوان الوطنية للميكنة الزراعية ، شركة مصر لآلات التشييد والري بنحو ١٠٢,٥ ألف جنيه ، ٧٣,٥ ألف جنيه بنسبتي ٥% ، ١٤% على الترتيب طبقاً لما هو وارد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وقد تبين بشأنها عدم قيام الشركة بإجراء أي مطابقة مع الشركتين المذكورتين فضلاً عن عدم حصول الشركة على أي عائد على تلك الاستثمارات منذ أكثر من ٥ سنوات ولم تقم بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمتها وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية الصادرة في هذا الشأن.

**يتعين ما يلي:-**

- اجراء المطابقات اللازمة مع شركتي أسوان للميكنة ، مصر لآلات التشييد والري .
- بيان أسباب عدم الحصول على أي عائد على تلك الاستثمارات منذ عدة سنوات .
- اجراء اختبار الاضمحلال لبيان مدى الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات من عدمة وفقاً للمعايير المحاسبية .



### نسفر عنه الدراسة.

- ظهر رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالصافي بنحو ٢٦,٢٩٢ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ١٢,٩٦١ مليون جنيه) وقد تم جرد المخزون في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومطابقة نتائجه بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وقد تبين بشأنه ما يلي:-

اسفرت المطابقة التي قامت الشركة بإجرائها بين الأرصدة الدفترية للمخزون الساعى بالإدارة المالية وأرصدة الجرد الفعلى عن وجود فروق لم يتم تسويتها فى دفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الامر ترتب عليه ظهور حساب المخزون فى القوائم المالية على غير حقيقته وذلك على النحو التالى:-

البيان	الرصيد الدفترى	الجرد الفعلى	الفرق
مخزن الخامات	١٢٥٣٧٩٦٨	١٢٨٣٢٩٢٥	٢٩٤٩٥٧
مخزن الوقود	١٦٠٤٢٤	١٦٥٦٨٤	٥٢٦٠
مخزن قطع الغيار	١٢٣٥٠٥٢٩	١٢٤٤٢٠٣٥	٩١٥٠٦
مخزن المهمات	٥٩٣٣٩٩	٦٢٨٠٩٢	٣٤٦٩٢
مخزن عدد وادوات	١٤٥٦٧٩٥	١٤٥٦٩٤٩	١٥٣
مخزن رواكد	٢٢٣٨٨٣٣	٢٢٢٥٩٧١	(١٢٨٦١)
مخزن المرتجعات	١٢٦٦٤٢	١٢٦٩٤٥	٣٠٢

وقد تبين قيام الشركة باثبات الزيادة بحساب الأرصدة الدائنة تحت التسوية - فروق مخازن بمبلغ نحو ٤٢٦,٨٧٣ ألف جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ واثبات العجز بحساب الأرصدة المدينة تحت التسوية - فروق مخازن بمبلغ نحو ١٢,٨٦١ ألف جنيه وهو مادرجت عليه أنشركة حيث مازال حساب الأرصدة الدائنة تحت التسوية - فروق مخازن يتضمن نحو ٤٦٤ ألف جنيه (دائن) ، نحو ١٤٩ ألف جنيه (دائن) ، ٧٩ ألف جنيه (مدين) ، ٥٥٦ ألف جنيه (دائن) عن أعوام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ٢٠١٧/٢٠١٧ ، ٢٠١٨/٢٠١٨ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي ذرن بحثهم ودراساتهم وتسويتهم حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الامر الذى لا يمكن معه التحقق من رصيد حساب المخزون الظاهر فى القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

بتعيين إجراء ما يلزم من تسويات بإثبات العجز في أرصدة المخازن بحساب الأرصدة  
المدينة الأخرى - فروق مخازن وإثبات الزيادة بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى مع ضرورة  
بحثها وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يسفر عنه البحث مع ضرورة حصر كافة  
المبالغ التي تخص فروق المخزون عن السنوات السابقة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها  
بعد بحثها ودراستها .

• تضمن المخزون نحو ٣,٧٨٤ مليون جنيه تحت مسمى "تسويات" خاصة بفرع الشركة بليبيا لم  
يتبين لنا طبيعتها فضلا عن عدم موافقاتنا بحصر لتلك التسويات كما أنه لم يتم جردها في  
٢٠٢٠/٦/٣٠ نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا وتشير الى أن كافة الاصول ،  
التسويات المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقـد والضياع والاستيلاء والسرقة بسبب  
الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة بإثبات خسائر الاضـمـحـال في  
قيمتها لمقابلة الأضرار التي لحقت بالشركة بالمخالفة للمعايير المحاسبية في هذا الشأن .

بتعيين بحث الرصيد وموافقاتنا ببيان تحليلي له للوقوف على طبيعته مع  
إثبات خسائر الاضـمـحـال في قيمته وإجراء ما يلزم من تسويات واتخاذ اللازم  
بشأنه في ضوء ما يسفر عنه البحث والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة  
في هذا الشأن.

• بلغ رصيد المخزون الراكـد وبطئ الحركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٢,٢٥٦ مليون جنيه يمثل  
قيمة أصناف راكمه مطلوب التخلص منها وبيعها بنحو ٩,٧٦٣ مليون جنيه ، واصناف بطيئة  
الحركة لم يتم عليها اي حركة مخزنية خلال خمسة سنوات بنحو ١٢,٤٩٣ مليون جنيه وذلك  
طبقاً للدراسة المقدمة من قطاع المخازن وتشير إلى انه تم تخفيض المخزون بنحو ١٢,٩٦١  
مليون جنيه لمقابلة الاصناف الراكـد وبطيئة الحركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

بتعيين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالاصناف الراكـدة وتحقيق اقصى  
استفادة ممكنة من الاصناف بطيئة الحركة بما يحقق اقصى نفع وعائد اقتصادي  
ممكن للشركة مع ضرورة اعادة تكوين الانخفاض في قيمة المخزون في ضوء ما اسفرت  
عنه الدراسة المقدمة من قطاع المخازن خاصة في ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية  
غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكـد على اساس



التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٣) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٦.

- ظهر رصيد حساب العملاء واوراق القبض بالصافي بأصول الميزانية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مديناً بنحو ١٩٣,٣١٨ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ١٨,٤٩٦ مليون جنيه) ودائناً بنحو ٦٢,٤١٦ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:-

• استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة للعملاء والارصدة المدينة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ كما لم تقم الشركة بإجراء اي مطابقات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

بتعنين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة في نهاية كل سنة مالية وكذا إجراء المطابقات اللازمة حتي يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

• تضمن رصيد الحساب أرصدة متوقفة منذ أكثر من عشر سنوات بلغ ما امكن حصره نحو ٢٤,٠٥٤ مليون جنيه أرصدة مدينة ، نحو ٢٠,٦٧٦ مليون أرصدة دائنة وقد قامت الشركة بإصدار القرار رقم ٢٣٢ في ٢٠١٨/١٢/١٦ ، القرار رقم ٢٦٩ في ٢٠١٩/٩/٢٥ بتشكيل لجان لدراسة هذه الارصدة والتي بدأت بمباشرة عملها ولم تنتهي من اعداد تقريرها حتي تاريخ الفحص (٢٠٢١/٩) .

بتعنين موافقتنا بما انتهت اليه اللجنة من تقارير في شأن حصر الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة والتسويات التي ستتم عليهما وذلك حتي يمكن الحكم على مدي صحتها وبالتالي الحكم على مدي كفاية المخصص المكون لمقابلة الانخفاض في تلك الارصدة من عدمه مع اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة.

• وجود مشروعات تقوم الشركة بتنفيذها بلغت قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٢٤,٣١٤ مليون جنية بعضها تأخرت الشركة في تنفيذها والآخرى متوقف تنفيذها والبعض الآخرى متوقف تسليمها.

**يتعين بيان اسباب ما تقدم والعمل على نهو تلك المشروعات في مواعيد حتى لا تتعرض الشركة لآعباء مالية لا مبرر لها تتمثل في غرامات التأخير.**

• تضمن رصيد الحساب المدين نحو ٢,٢٦٨ مليون جنية يمثل قيمة الايجارات المتأخرة والمستحقة على بعض الاشخاص بأراضي التفاتيش الزراعية ومرحلة منذ سنوات لم تتخذ الشركة بشأن معظمها أي اجراءات قانونية لتحصيلها.

**يتعين العمل على تحصيل كافة الايجارات المتأخرة ومتابعة الدعاوي المرفوعة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه من أحكام نهائية مع ضرورة تحقيق اسباب عدم اتخاذ الشركة أية اجراءات قانونية نجاة بعض المستأجرين المتأخرين عن السداد وتحديد المتسبب مع سرعة اتخاذ كافة الاجراءات التي تحفظ للشركة حقوقها والافادة.**

• تضمن رصيد الحساب نحو ١٣,٠٣٦ مليون جنية ضمن بند عملاء - فروع حاجية تمثل مبالغ مستحقة طرف الجانب الليبي عن مشروع وادى كيغام وسوفالجين منذ أوائل السبعينات (طبقا لما افصحت عنه الشركة بالايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠) عبارة عن المبلغ المتبقى من القسط الثالث والرابع من المستحقات المعتمدة بموجب اللجنة العربية للتسوية المالية تحت اشراف وزارة المالية بما يعادل نحو ٩٧٠ ألف دولار امريكى تم تقييمها منذ عدة سنوات بدفاتر وسجلات الشركة بنحو ٣,٥٩٨ مليون جنية ، مستحقات عن مشروعات قائمة بما يعادل نحو ١,٦٥٥ مليون دينار ليبي تم تقييمها منذ عدة سنوات بدفاتر وسجلات الشركة بنحو ٩,٤٣٨ مليون جنية ولم يتم إعادة تقييمها بدفاتر وسجلات الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ونشير إلى أن الشركة لم تقم باتخاذ اية اجراءات قانونية لتحصيل تلك المستحقات والمديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلى الاصلى) خاصة في ظل وجود دليل موضوعى على ان هذه الاصول قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا



والتي مازالت مستمرة حتى الآن بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري الادوات المالية - الاعتراف والقياس ، الادوات المالية - العرض .

ينبغي ضرورة تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٠/٦/٣٠ واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ و ضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لها لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا .

• تم تسليم عملية انشاء قناة الشيخ زايد من ك ٣١ حتى ك ٤١ ( المرحلة الثانية ) ، من ك ٤١ حتى ك ٥١ ( المرحلة الثالثة ) تسليم ابتدائي بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٩ وتم تسليم المشروع والاستفادة منه منذ ذلك التاريخ ولم يتبقي من هذا المشروع سوي المستعمرة السكنية لم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه الامر الذي ادي الي خصم قيمة الاعمال المنفذة من الشركة عن تنفيذ هذه المستعمرة .

يتعين موافقتنا بأسباب عدم الانتهاء من المستعمرة السكنية حتى تاريخه مما ادي الي تحميل الشركة بالتنفيذ دون الحصول علي أي عائد منها .

- ظهر رصيد حساب مدينون وأرصدة مدينة اخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦٣٥,٩٤٦ مليون جنية (بعد استبعاد المخصص والبالغ قيمته نحو ١٨,٤٦٣ مليون جنية) مقابل نحو ٦٢٦,٧٧٠ مليون جنية في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين بشأنه ما يلي :-

• تضمن رصيد الحساب نحو ٤٦,٦٣٨ مليون جنية أرصدة متوقفة منذ سنوات دون تحصيل .  
يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

- تضمن نحو ٢٥,٩٢٣ مليون جنية تحت مسمى مواد منصرفة للمقاولين تبين ان معظمها ارصدة خاصة ببعض المتزايدين ، عملاء السن تم بيع بعض الاصناف لهم وصرفها من مخازن الشركة دون تخفيض حساب المواد المنصرفة وهذه الارصدة متوقفة ومرحلة منذ أكثر سنوات دون قيام الشركة باتخاذ اية اجراءات بشأنها .

يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة مع حصر كافة الارصدة المتوقفة واتخاذ كافة الاجراءات بشأنها واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك حفاظاً على أموال الشركة والإفادة .

• تضمن رصيد الحساب نحو ٢٩٦,٩١١ مليون جنيه تحت مسمى فوائد بنكية مجانية رصيد متوقف ومرحل منذ العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ تم إدراجها ضمن الارصدة المدينة بدلا من تحميلها على قائمة الدخل ضمن المصروفات التمويلية في حينه تمثل فروق اعادة حساب معدل العائد (الفوائد المدينة) المستحق على التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من البنوك (الاهلى - مصر - القاهرة) عن السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ ليصبح ٨% بدلا من ١٣,٥% للبنك الاهلى ، ١٣% لبنك مصر، ١٢,٢٥% لبنك القاهرة إعتبارا من تاريخ توقف الشركة عن سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وذلك لحين إجراء التسوية مع تلك البنوك دون ان يتمكن من التحقق من الاساس التي قامت الشركة بالاستناد عليه لاعادة حساب هذا المعدل خاصة في ظل وجود نزاع قائم بين الشركة وتلك البنوك بخصوص المديونية المستحقة على الشركة المستحقة لصالح تلك البنوك وعدم الحصول على اى شهادات بنكية او كشوف حساب من تلك البنوك فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ونشير إلى أن الشركة ترفقت عن هذا الاجراء بداية من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ حيث ان اخر مره تم اعادة حساب الفوائد المدينة كان فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وبلغت الفوائد المدينة المجنبة فى ذلك العام المدرجة ضمن الارصدة المدينة نحو ٣٩,١٢٨ مليون جنيه.

وتجدر الاشار إلى أن الشركة قامت فى ٢٠١٨/٦/٣٠ بتسوية رصيد التسهيلات البنكية حتى يصبح مطابق مع الرصيد الوارد لتلك التسهيلات بشهادات تلك البنوك فى ٢٠١٨/٦/٣٠ والبالغ نحو ٨٥٠,٤٦٢ مليون جنيه الامر الذى لا يمكننا معه من التحقق من صحة إدراج تلك الفوائد المدينة ضمن حساب الارصدة المدينة بدلا إدراجها ضمن حساب المصروفات كل فيما يخص السنة التى استحققت عنها .

**يتعين بحث ودراسة موقف تلك الفوائد واجراء النسويات اللازمة فى ضوء البحث والدراسة مع ضرورة الحصول من البنوك المذكوره بعاليه على الشهادات الموجودة لصحة أرصدة الشركة لديها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى يمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات الموجودة لديها ( الحسابات الجارية - - الودائع لاجل - غطاء خطاب الضمان - التسهيلات البنكية - أرصدة خاطبات الضمان القائمة - الفوائد المدينة - ..... ) والافادة .**



بمبلغ ١٢١٥٩٢٠ جنيها وبالفحص تبين الآتي:-

- بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ انفتحت شركة مساهمة البحيرة مع شركة اليكس مارين علي المشاركة في وضع الاسعار والشروط اللازمة لعملية تكريك المنطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الدبية ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة من ك ٣,٥٠٠ : ك ٧,٣٠٠ وفي حالة اسناد العملية لشركة مساهمة البحيرة من الهيئة العامة لحماية الشواطئ " جهة الاسناد " تلتزم شركة اليكس بتنفيذ العملية بالكامل نظير نسبة ٨٢,٨ % من قيمة العملية وتحصل شركة مساهمة البحيرة علي نسبة ١٧,٢ % من قيمة العملية علي ان تتحمل شركة اليكس كافة استقطاعات جهة الاسناد واي غرامات تأخير او اي غرامات اخري .

- تم رسو العملية علي شركة مساهمة بمبلغ نحو ٦٨,٨٥٥ جنية جلسة ٢٠١٧/١١/٥ وبالتالى تحرير عقد مشاركة لشركة اليكس بموجب عقد مشاركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢ وموافقة مجلس الادارة برقم ٢٨٩ في ٢٠١٨/٤/٥ .

- وقد بلغت جملة قيمة الأعمال التي قام المقاول بتنفيذها بمبلغ ١٥,٣٦٠ مليون جنية طبقاً لآخر مستخلص رقم (٤) في ٢٠١٩/٧/٢٢ .

- بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٨ قامت شركة اليكس بايقاف العمل وسحب الحفارات المحمولة كما ورد بالمذكرة المعروضة علي السيد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب من السيد المهندس /احمد حلمي - قطاع الكراكات.

- وبتاريخ ٢٠١٩/٩/١٤ تقدمت شركة اليكس بخطاب لرئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بتعديل بعض بنود عقد الاتفاق بتخفيض نسبة شركة مساهمة البحيرة من ١٧,٢ % الي ٧ % فضلاً عن تحمل شركة مساهمة البحيرة في غرامة التأخير وبجلسة مجلس الادارة رقم ٣٠٥ في ٢٠١٩/٩/٢٩ تم رفض طلب شركة اليكس بتعديل بعض بنود عقد الاتفاق.

- وتم سحب العمل منها بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٨ واستكمال تنفيذ أعمال التكريك ذاتيا بمعرفة الشركة وطرح انشاء الطريق بالجهة الشرقية لنقل ناتج التكريك علي المقاولين وحتى تاريخه لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقاتها.

يتعين ما يلي:-

- ❖ تحقيق أسباب عدم قيام شركة مساهمة البحيرة باتباع أى طريقة من طرق الطرح المنصوص عليها بالقانون بدلا من اسناد العملية لشركة اليكس بموجب عقد مشاركة.
- ❖ تحقيق أسباب عدم التحقق من سابقة الاعمال لاستبيان مدي قدرة شركة اليكس من تنفيذ الاعمال المسندة اليها الامر الذي أفضى الي نقاعسها في التنفيذ.
- ❖ اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الشركة طرف شركة اليكس على تحميلها كافة الاضرار القانونية المترتبة علي سحب العمل .

تضمن رصيد الحساب نحو ٢,١١٢ مليون جنيهه ضمن حساب مدينو بيع أصول مختلفون باسم شركة الشمالي (أحمد على أحمد الشمالي) تتمثل فى قيمة خرده حديد قام المذكور باستلامها منذ عامين ولم يتم سداد كامل القيمة حيث بلغت قيمة الخرده المباعه نحو ١٠,٥١٧ مليون جنيهه تم سداد منها نحو ٧,٩٥٩ مليون جنيهه وقام بتنفيذ أعمال للشركة بنحو ٣٦٨ ألف جنيهه ليصبح المستحق عليه نحو ٢,١١٢ مليون جنيهه وذلك بالمخالفة لشروط المزاد والتي تتمثل فى:-

أ- لم يلتزم المشتري بإستكمال قيمة الاصناف الراسية عليه بالكامل خلال اسبوعين من تاريخ اخطاره بكشف الحساب بالمخالفة للبند الثامن من كراسة الشروط.

ب- لم يلتزم المشتري بإستلام الاصناف المباعه بالحالة التي هي عليها بعد سداد المستحق عليه بالمخالفة للبند الحادي عشر من كراسة الشروط حيث قام باستلام كامل الكمية قبل سداد كامل القيمة.

ج- تم تسعير الحديد الخرده الذي قام باستلامه على أساس سعرين مختلفين سعر ٧٢٥٠ جنيهه / الطن لكمية ٦٤٣,٣٦٠ طن حديد خرده ممتازة ، سعر ٤٦٥٠ جنيهه / الطن لكمية ١٢٥٨,٥٩ طن حديد خرده متنوعه على الرغم أن ما ورد بمحضر لجنة الفحص والبيت حديد خرده متنوعه بسعر الطن ٧,٣٩٠ جنيههمما أضع على الشركة نحو ٢,٨٧١ مليون جنيهه نتيجة لتصنيف الحديد لنوعين بالمخالفة لما جاء بمحضر لجنة الفحص والبيت.

ويتصل بما سبق قيام المذكور باحتجاز بلدوزر موديل N9D المؤجر له وعدم قيامه بتسليمه للشركة بالرغم من انتهاء العلاقة الايجارية فى ٢٣/١/٢٠١٩ إلا أنه تبين بتاريخ ١٦/٤/٢٠٢٠ أنه فى غير الحالة التى كان عليها وقت التعاقد



(يحتاج للإصلاح) وقد تم خصم قيمة الإصلاحات من التأمين المستحق لشركة الشمالى دون قيام الشركة باتخاذ اية اجراءات ضد الشركة المذكورة للمطالبة بتعويض عن الفترة التى كان فيها اللودر بحوزتها (اكثر من سنة) ودون الحصول على اى قيمة ايجارية له خلال تلك الفترة وهو ما يعني انعدام الرقابة الداخلية على المزايدات وتأجير المعدات للغير بالشركة.

وقد قامت الشركة بتقديم بلاغ لهيئة الرقابة الإدارية بالاسكندرية بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٤ ضد شركة الشمالى ومازال قيد التحقيق كما تم اجراء تحقيقا إداريا داخل الشركة بهذا الخصوص انتهى إلى مجازاة لجنة التسليم بخصم ما يوازى اجر ١٥ يوما فقط وهو ما لا يتناسب مع المخالفات المرتكبة والمبالغ التى ضاعت على الشركة نتيجة لتلك المخالفات ودون اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثا من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

**يتعين متابعة البلاغ المقدم الى الرقابة الادارية فى هذا الشأن والافادة خاصة فى ظل :**

- تسلم المشتري للاصناف قبل سداده كامل قيمتها بالمخالفة لشروط المزايد وهو ما اضع علي الشركة نحو ٣,١١٣ مليون جنيه .
- عدم حصول الشركة على القيمة ايجارية الخاصة بالبلدوزر D9N لاكثر من سنة اعتباراً من ٢٠١٩/١/٢٣ وحتى ٢٠٢٠/٤/١٦ .
- ضياع نحو ٣,٨٧١ مليون جنيه على الشركة نتيجة لاعادة تصنيعه وتسيير الحديد الخردة المباع للمذكور بالمخالفة للاسعار والشروط المحدده بمحضر الفرض والبند للمزايد .
- ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثا من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

- نحو ١٩,٣٣٦ مليون جنيه بإسم مديونية اراضى هيئة التعمير - بنية اساسية تمثل المبالغ المستقطعة من مستحقات الشركة عن أعمال قامت بتنفيذها لصالح الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ونشير الى أن الهيئة تطالب الشركة بنحو ٦٤,٤٩١ مليون جنيه مستحقات عن أعمال البنية الاساسية للاراضى المخصصة للشركة وتم الصرف فيها قبل صدور القرار الوزارى رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٩٥ لم تقم الشركة باثباتها فى دفاترها وسجلاتها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

يتصل بما سبق لم تقم الشركة بإجراء مطابقة مع الهيئة المذكورة على كافة أرصدها و حساباتها المثبتة بدفاتر وسجلات الشركة الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ خاصة فى ظل مطالبة الهيئة للشركة بمستحقات بنحو ١٥٥,٥٦٧ مليون جنية وفقا لما هو وارد بمذكرة رئيس الهيئة لتمية بحيرة السد العالى بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٩ للعرض على المدير التنفيذى للهيئة المذكورة لم تعترف الشركة بها لوجود مستحقات لها طرف الهيئة المذكورة بلغ ما امكن حصره منها وفقا لبيانات الشركة بنحو ٧٤,٤٨٦ مليون جنية.

**يتعين ضرورة إجراء كافة المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية حتى يمكن لنا التحقق من صحة ارصدها المثبتة بالقوائم المالية مع إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقات من نتائج.**

• تضمنت الارصدة المدينة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٧,٠٣١ مليون جنية تحت مسمى "مدينون بيع اراضى" والمبلغ يمثل الاقساط قصيرة الاجل المستحقة على مشتري اراضى الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقد تلاحظ تضمين الرصيد نحو ٢٩٢,٥٩٥ ألف جنية تحت مسمى اقراض محلي قصير الاجل" وهو رصيد مرحل منذ سنوات لم يتبين لنا طبيعته.

**يتعين بحث ودراسة المبالغ المشار اليه وقدره نحو ٢٩٢,٥٩٥ الف جنية لتحديد طبيعته ومكوناته واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يسفر عنه البحث والافادة.**

• ظهر رصيد حساب تأمينات لدى الغير فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٣٥,٣٥٠ مليون جنية دون موافاتنا بالشهادات المؤيدة لصحته

**يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لرصيد هذا الحساب حتى يمكن التحقق من صحته فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.**

- ظهر رصيد حساب نقدية لدى البنوك فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مدينا بنحو ٦٣,٦٧٩ مليون جنية ودائنا

(سحب على المكشوف) بنحو ٨٥٤,٤٣٠ مليون جنية وذلك كما يلى:-

البيان	الرصيد بالجنيه
بنوك جارية المركز الرئيسى (مدينة)	٤٣٨٨١٨٦
بنوك جارية فرع السعودية (مدينة)	١٥٩٩١٦
بنوك جارية فرع ليبيا (مدينة)	٧٠٠٧٢



بنوك ودائع لأجل المركز الرئيسى (مدينة)	٥٣٦٦٠٧٦٨
غطاء خطاب ضمان (مدينة)	٥٤٠٠٣٩٦
بنوك سحب على المكشوف (دائنة)	٨٥٤٤٢٩٨٢٢

وقد تبين بشأنه ما يلى :-

• لم نواف بالشهادات المؤيدة لبعض أرصدة الشركة بهذه البنوك فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومن امثلة ذلك (القاهرة الفيوم- بنك الراجحى الرياض - الاهلى المتحد - الاهلى طوسون - مصر العطارين - القاهرة سيزستريس - ..... ) حيث اعتمدت الشركة على بعض كشوف الحسابات البنكية فقط لبعض البنوك الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

**يتعين ضرورة موافاتنا بكشوف حساب تلك البنوك وكذا الشهادات المؤيدة لصحة هذه الأرصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى نتمكن من التفريغ بهدى صحتها.**

• ضعف نظام الرقابة الداخلية علي أعمال البنوك والنقدية بالشركة ومن مظاهر ذلك :-

أ- ظهرت الأرصدة الدفترية للبنك العربى الأفريقى لقطاعات الشركة المختلفة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مدينة بنحو ١,٣١٩ مليون جنيه ، دائنة لبعض القطاعات الأخرى بنحو ١,٦٠٠ مليون جنيه وقد تبين ان أرصدة تلك الحسابات البنكية متوقفة ومرحلة منذ سنوات دون قيام الشركة باتخاذ اية اجراءات لبحثها ودراستها وتسويتها خاصة فى ظل افادة بخطاب من البنك للشركة بإغلاق عدد ( ١٢ حساب ) وتصفير قيمتها ووجود عدد ( ٢ حساب) مفعّل فقط وتم تشكيل لجنة لمراجعة أرصدة البنك بالقرار رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٦ .

وقد جاء برد الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١١ بأنه تبين وجود حجز علي تلك الارصدة بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ من شركة اكرو للشدات المعدنية .

**يتعين ما يلى :**

• **اجراء ما يلزم من تسويات على الحسابات كل فيما يخصه وكذا ضرورة وضع آلية للربط بين**

**ادارات ومناطق الشركة المختلفة مع الإدارة المالية بالمركز الرئيسى لتجنب تكرار ذلك .**

• **موافاتنا بنتائج أعمال اللجنة المشكلة لذلك واجراء ما يلزم من تسويات لضبط رصيد البنك .**

ب- مازالت تقوم الشركة باستخراج شيكات مبالغ كبيرة من البنك المصرى الخليجى بأسم أمين خزينة المركز الرئيسى (الصراف/ حسن نصرالدين) وذلك للصراف منها على مصروفات

الشركة فضلا عما تبين من عدم تناسب هذه المبالغ مع الحد الأقصى المؤمن عليه لكل منهم البالغ مليون جنيه ومن أمثلة ذلك ما يلي:-

رقم قيد التسوية	تاريخ الشيك بكشف البنك	مبلغ الشيك
٢٣ في يناير ٢٠٢٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٢٠,٣٨٨٩
٣٨ في فبراير ٢٠٢٠	٢٠٢٠/١/٣٠	١١٩,٠٠٠
٥٥ في ابريل ٢٠٢٠	٢٠٢٠/٤/٢٨	١٨٢,٧٥٠
٥٩ في يونيو ٢٠٢٠	٢٠٢٠/٦/٢٩	٢١١,٠٠٠

يتصل بما تقدم عدم قيام الشركة بالفصل بين خزينة الوارد والمنصرف وكذا التأخير في إثبات و قيد الشيكات الواردة والمنصرف ، التأخير في إثبات تسهيل بعض خطابات الضمان ، عدم انتظام ودقة مذكرات التسوية الشهرية الخاصة ببعض البنوك.

**يتعين ضرورة تلافى أوجه القصور المشار إليها إكماماً للرقابة على أعمال البنوك والتفدية بالشركة والافادة .**

• ظهر رصيد حساب غطاء خطابات الضمان في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مدينا بنحو ٥,٤٧١ مليون جنيه لم نتمكن من التحقق من صحة رصيده لعدم موافقتنا بكافة الشهادات الصادرة من البنوك.

**يتعين ضرورة موافقتنا بالشهادات المؤيدة لرصيد الحساب حتى يمكن التحقق من صحته في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .**

- ظهر رصيد حقوق الملكية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ (بالسالب) بنحو ٥٥٢,٩٤٧ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤٧,٦٦٤ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين بشانه ما يلي :-

• تضمنت حقوق الملكية نحو ١٨٥,١٤٧ مليون جنيه قيمة المتبقي من فروق إعادة تقييم بندي الأراضي والمباني والانشاءات الخاصة بالشركة داخل مصر وفقاً للتقييم المعد بمعرفة جمعية كومبيصل بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨ مما نتج فروق بنحو ٢٠٩,٨٤٦ مليون جنيه تم إدراجها في حينها ضمن حقوق الملكية وتم تسوية منها نحو



٢٤,٦٩٩ مليون جنيه تمثل قيمة الأصول الثابتة المستبعدة حتى ٢٠١٦/٢/٢٩ دون أن تقوم الشركة بإجراء أى تسويات على رصيد الحساب بقيمة الأصول الثابتة (الأراضى ، المباني ، الانشاءات) التى تم استبعادها من دفاتر وسجلات الشركة اما بالتخريد او البيع او بأى طريقة اخرى خلال الفترة من ٢٠١٦/٢/٢٩ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعليه لم يتم معالجة فروق إعادة التقييم وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) "قبل تعديلات المعايير في عام ٢٠١٥" والذي ينص على (يتحقق فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة نتيجة الاستغناء عن الأصل أو التخلص منه وقد يتحقق بعض منه نتيجة لاستخدام المنشأة لهذا الأصل).

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن.**

• بلغت الخسائر المرحلة نحو ٨٣٠,٧٩٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل نحو ٧٦٧,٥٨٦ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بزيادة ٦٣,٢٠٩ مليون جنيه بخلاف ربح العام البالغ نحو ١,٠٢٩ مليون جنيه لتصبح اجمالى الخسائر فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٨٢٩,٧٦٦ مليون جنيه فى حين بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٠ مليون جنيه فى ذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من ١٣ ضعف رأس المال (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثرها بنتيجة العام الى رأس مال الشركة ١٣٨٢%) الأمر اندي يستلزم مع دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى مدى استمرارية الشركة وفقاً لأحكام المادة رقم (٣٨) من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

**يتعين الإلتزام بأحكام المادة المشار إليها بشأن دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى مدى استمرارية الشركة .**

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ المدرجة ضمن الإلتزامات المتداولة ، غير المتداولة نحو ٧٣,٨٦٨ مليون جنيه مقابل نحو ٧٤,٨٦٨ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين بشأنه ما يلى :-

- عدم قيام الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات على الرغم من تشكيل لجنة من الشركة بالقرار رقم (٧١) بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦ لدراسة موقف المخصصات بالكامل ولم نواف بنتائج أعمالها حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) الأمر الذى يشير إلى عدم كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها وذلك على النحو التالى:-

• تضمن الرصيد نحو ٥,٥ مليون جنيه تحت مسمى مخصص نزاع يتمثل في نحو ٣ مليون جنيه للقضايا المدنية والتعويضات ، نحو ٢,٥ مليون جنيه للقضايا العمالية قدمت الشركة لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفى بالغرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضية على حده كما لم يتضمن القضايا المرفوعة من وعلى الشركة وقد تبين لنا بشأنه ما يلي :-

١- بلغ ما امكن حصره من القضايا العمالية التي تم الحكم فيها لصالح العاملين ضد الشركة وفقا للبيان الوارد من قطاع الشؤون القانونية بالشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٠,٦٢٢ مليون جنيه (رصيد اجازات - بدل اغتراب - بدل معيشة - اقامة - ساعات عمل مكافاة ميزانية - بدل مخاطر ..... -) في حين ان المكون لهذا الغرض ضمن مخصص القضايا نحو ٢,٥ مليون جنيه فقط بفرق نحو ٨,١٢٢ مليون جنيه كان يجب تدعيم المخصص به في ٢٠٢٠/٦/٣٠ فضلا عن وجود العديد من القضايا العمالية الأخرى المتداولة في المحاكم ضد الشركة غير مقدرة القيمة في البيان الوارد منها.

٢- بلغ ما امكن حصره من القضايا المدنية والتعويضات التي صدرت فيها احكام ضد الشركة وفقا للبيان الوارد من قطاع الشؤون القانونية بالشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٩,٣٤٢ مليون جنيه في حين أن المكون لهذا الغرض ضمن مخصص القضايا نحو ٣ مليون جنيه فقط بفرق نحو ٢٩,٣٣٩ مليون جنيه كان يجب تدعيم المخصص به في ٢٠٢٠/٦/٣٠ فضلا عن وجود العديد من القضايا المدنية والتعويضات الأخرى المتداولة في المحاكم ضد الشركة بلغ ما امكن حصره نحو ١٠٧,٤٦٦ مليون جنيه ولم تحدد الشركة احتمالية كسب او خسارة كل قضية على حده فضلا عن وجود العديد من القضايا الأخرى غير مقدرة القيمة وفقا لما هو وارد ببيان قطاع الشؤون القانونية.

**يتعين ضرورة موافقتنا بدراسة كاملة مستوفاه لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم في ٢٠٢٠/٦/٣٠ في ضوء الاحكام الصادرة ضد الشركة واثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**

• تضمن الرصيد نحو ٢ مليون جنيه تحت مسمى مخصص ضرائب وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات ولم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين



بلغت المطالبات الواجبة السداد والنزاعات مع مصلحة الضرائب - فى ضوء ما أمكن حصره - نحو ١٣١,٢٢٧ مليون جنيه تتمثل فى نحو ٨,٥٩٢ مليون جنيه مطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة عن الأعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٣ ولم يتم فحص باقى السنوات حتى تاريخه ، نحو ١٦,٨٧٧ جنيه قيمة مطالبات ضريبية من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥/٢٠١٤ متنازع بشأنها مع مصلحة الضرائب لوجود دعاوى مرفوعة من الشركة فى هذا الشأن ومازالت منظورة أمام القضاء حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) ولم يتم فحص باقى السنوات ، ونحو ٢,٧١٣ مليون جنيه ضريبة دمغة مستحقة على الشركة عن الفترة من ٢٠٠١/٥/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ متنازع عليها مع مصلحة الضرائب وبالنسبة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ لم يتم فحصه حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) ، نحو ٩٠ مليون جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل عن الفترة من ٢٠٠٣/١/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ متنازع بشأنها مع مصلحة الضرائب وبالنسبة لباقى السنوات لم يتم فحصها حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) ، نحو ١٣,٠٤٥ مليون جنيه قيمة الضرائب العقارية المستحقة على الشركة خلال الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ متنازع بشأنها مع المصلحة .

بخلاف وجود دعوى قضائية رقم ١٧٢٠٩ لسنة ٢٠١٩ ق صدر فيها الحكم ضد الشركة من القضاء الإدارى (الدائرة السادسة - ضرائب ) بإلزام الشركة بسداد نحو ٣,٤٥١ مليون جنيه قيمة الفروق الضريبية الناتجة عن تعديل الإقرار الضريبي (ضريبة المبيعات ) عن الفترة من ٢٠١١/٢٠٠٦ تم الطعن عليها من قبل الشركة أمام المحكمة الإدارية العليا وكذا وجود دعاوى قضائية مرفوعة من مصلحة الضرائب (دخل - دمغة نسبية) ضد الشركة بلغ ما أمكن حصره منها ١,٢١٣ مليون جنيه ومازالت تلك الدعاوى منظورة أمام القضاء الأمر الذى نرى معه عدم كفاية المخصص .

**بتعيين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المنتجة .**

تم تخفيض المخصصات بمبلغ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل تخفيض الخسائر المرحلة بذات المبلغ والذي يمثل قيمة مخصص مولص التراكي لانتهاؤ الغرض منه طبقا لقرار مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١ .

الامر الذي كان يتعين معه استخدام هذا المخصص لتدعيم المخصصات الاخرى لمقابلة الالتزامات المختلفة ( الارصدة المتوقفة للعملاء أو المدينون - القضايا )

• تضمن الرصيد نحو ١٤,٥١٧ مليون جنيه قيمة مخصصات متوقفة ومرحلة منذ سنوات بعضها يرجع لأكثر من عشر سنوات ولم تقدم لنا الشركة الدراسة التي تم على أساسها تكوين تلك المخصصات وبيانها كما يلي:-

المخصص	المبلغ
التأمين على ممتلكات الشركة	١٠٠٠٠٠٠٠
تسليم اعمال	٤٥١٦٨٣٢
الاجمالي	١٤٥١٦٨٣٢

بتعيين موافقتنا بالدراسة التي تم على أساسها تكوين تلك المخصصات حتي يمكن الحكم على مدى صحة تكوينها لاسيما في ظل عدم كفاية العديد من المخصصات المكونة السابق الإشارة إليها مع اجراء ما يلزم من تسويات بعد اعداد الدراسات اللازمة .

❖ تم تخفيض حسابات العملاء وأوراق القبض والمدينين والأرصدة المدينة الاخرى بنحو ٣٦,٩٥٩ مليون جنيه تمثل قيمة الانخفاض في قيمة تلك الحسابات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات لم تقم الشركة بتقديم الدراسة التي على أساسها تم تحديد قيمة هذا الانخفاض في حين بلغت قيمة الأرصدة المدينة المتوقفة في ضوء ما أمكن حصره نحو ١٩٦,٥٥٤ مليون جنيه.

بتعيين ضرورة موافقتنا بدراسة مستوفاه كافة البيانات تحدد الأسس التي تم على أساسها تكوين المخصص والمبالغ الواجب تدعيم المخصص بها في ضوء تلك الدراسة مع الأخذ في الاعتبار النتائج التي سوف تفسر عنها اعمال اللجان المشكلة لدراسة الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- ظهر رصيد حساب بنوك سحب على المشكوف في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٥٤,٣٠

مليون جنيهه مقابل نحو ٨٥٢,٥٩٨ مليون جنيهه في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين بشأنه

ما يلي :-



١- تضمن الرصيد نحو ٤٦٢,٨٥٠ مليون جنيه قيمة التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الشركة من بنوم (مصر - العطارين ، القاهرة - سيزستريس ، الاهلى - طوسون ) حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ جنيه تبين بشأنها ما يلى :-

• لم تقم الشركة بحساب الفوائد المدينة المستحقة على رصيد التسهيلات الائتمانية المستحقة السداد لصالح تلك البنوك فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لعدم ورود شهادات او كشوف حسابات بنكية منها لوجود نزاع قائم معها.

- بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣ قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مديونية بينها وبين كل من بنك مصر والبنك الاهلي المصري والذي بموجبه تمت الموافقة على تسوية المديونية المستحقة على الشركة لدي البنكين والبالغة فى حينه نحو ٣٩٥,٧٠٧ مليون جنيهها تسوية عينيه جماعية وعلى أن يتولى بنك مصر إدارة التسوية وذلك سداداً للرصيد المدين المتخذ اساساً لتسوية المديونية لدي البنكين بمبلغى (بنك مصر ١٨٨,٣٥٢ مليون جنيه ، البنك الاهلي ٤٣,٥١٩ مليون جنيه) مقابل توقيع الممثل القانوني للشركة على عقد بيع وتنازل لصالح البنكين عن مساحة قدرها ٢م١٣١٤٣٩ الكائنة بناحية الصباحية حجر النواتية قسم سيدي جابر بمحافظة الاسكندرية (نقل ملكية قطعة ارض مساحتها ١٦٦٦٩٤م٢ لصالح بنك مصر والبنك الاهلي بنسبة ٨٩%، ١١% على التوالي بسعر ٣٣٩١ جنيه للمتر وهو اقل سعر اعتد به فى تقييم حديث لقطعة الارض والذي تم بمعرفة مكتب المهندس/أمين احمد سعيد فى ٢٠١٦/٧/٢١ ، نقل ملكية قطعة ارض مساحتها ٢م١٤٧٤٥ مقابل مبلغ ٥٠ مليون جنيه والذي سيتم سداه من البنكين للشركة بنفس نسب توزيع مبلغ التسوية (٨٩% بنك مصر ، ١١% البنك الاهلي) على أن تكون ملاصقه لقطعة الارض سالفة الذكر بالبند اولاً وامتداد طبيعي لها)

- تضمن عقد (التسوية) الاتفاق العديد من شروط الادعان ضد مصلحة الشركة منها:-

أ- تضمن عقد الاتفاق فى البند الثالث ( اولاً) الاعتراف بأقل تقييم حديث لقطعة الارض موضوع السداد العيني والبالغ ٣٣٩١ جنيه للمتر المربع.

ب- التزام الشركة بإنشاء طريق مرصوف بالاسفلت بعرض ٢م٢٥ بطول قطعة الارض موضوع السداد اى حوالي ٤٦٠ متر على ان يتم اقتطاع مساحة الطريق مناصفة بين الشركة والبنكين وعلى ان يتم تحميل تكلفة انشائه على الشركة .

ج- الارتداد من القطعة ٢٠٨ بمساحة ٣متر وذلك لوجود خط تنظيم لتوسعة الشارع المجاور للمساكن ليصبح عرض الشارع ٨متر بدلاً من ٥ متر ويطول الشارع الملاصق لقطعة الارض.

د- الزام الشركة بانشاء بوابة خاصة لقطعة الارض على شارع ترعة المحمودية وبوابة اخري على الطريق الجديد المقترح انشائه.

ه- الزام الشركة بتحمل كافة العمولات والمصروفات التي ينفقها البنكين رسمية وغير رسمية "مما يعني اي مصروفات غير مؤيدة بمستندات" من رسوم قضائية واتعاب الخبراء والمحامين وانتقالتهم وكذا مصاريف البريد والدمغة وجميع المصروفات الاخرى التي ينفقها البنكين فى هذا الصدد.

- تبين ورود خطاب من بنك مصر برقم (١١٢٤) مؤرخ في ٢٠١٨/٦/٤ والوارد للشركة برقم (١٥٨٥) في ٢٠١٨/٦/٤ والذي يفيد موافقة مجلس إدارة بنك مصر بجلسته ٢٠١٨/٥/٣٠ على ما يلي:-  
اولاً:- الحصول على توكيل غير قابل للإلغاء بالتسجيل لصالح البنكيين بخلاف المستندات الموقعة من الشركة .

ثانياً:- الغاء الاتفاق الخاص بصرف مبلغ ٥٠ مليون جنيه للشركة مقابل التنازل عن قطعة ارض ملاصقة لقطعة الارض موضوع السداد العيني كطلب الشركة.

ثالثاً:- الموافقة على الاتي:-

❖ المقايضة المقدمة من الشركة لانشاء سور حول قطعة الارض بمبلغ ١,٥٣٣ مليون جنيه.

❖ ان يتم الاستلام النهائي لقطعة الارض موضوع عقد البيع المؤرخ في ٢٠١٧/٤/٣ بعد انشاء السور واقامة البوابات المطلوبة ورصف الطريق وهدم غرفة المحولات وبرج المحمول.

❖ استمرار اعفاء الشركة من عمولات مد خطابات الضمان حتي ٢٠١٨/٦/٣٠ بشرط تنفيذ بنود وشروط الموافقة اعلاه قبل ٢٠١٨/٦/٣٠ .

كما تضمن خطاب البنك المشار اليه اتخاذ اللازم نحو تنفيذ ما سبق من شروط بعاليه وموافاته بالتوكيل المطلوب وذلك كلة قبل ٢٠١٨/٦/٣٠ على أن يتم ابراء ذمة الشركة بعد تسجيل قطعة الارض موضوع عقد البيع لصالح بنك مصر والبنك الاهلي المصري.

ونظراً لعدم التزام الشركة بتنفيذ معظم ما سبق من شروط حتي ٢٠٢٠/٦/٣٠ وامكانية اجراء تعديلات على العقد الابتدائي المبرم والسابق الاشارة اليه وهو ما تحقق بموافقة البنك على الغاء سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه رغم تضمين ذلك العقد الابتدائي .

وعلى الرغم من ذلك قامت الشركة بهدم جميع الورش بحجر النواتية سواء كانت فى شكل مباني بالطوب او مقامة تحت جمالونات حديدية والتي كانت مقامة على الجزء الخاص من الارض محل التسوية مع البنك وقد تبين فك جميع الآلات والمعدات والمخازن الخاصة بهذه الورش وتم تشوين بعضها بالعراء بموقع



الشركة بقطاع غرب الطريق بالكيلو ٦٢ طريق الاسكندرية - القاهرة الصحراوي والباقي مشون بالعراء بالجزء الباقي من الارض المخصصة للشركة بحجر النواتية حيث تم فكها بصورة يصعب معها اعادة تجميعها وتركيبها مرة اخري دون مراعاة العناية الواجبة في اعمال الفك والنقل إلى الاماكن المشونة بها حالياً فضلاً عن عدم مراعاة تخزينها وتشوينها باتباع الطرق المخزنية السليمة الأمر الذي يصعب معه امكانية الاستفادة منها مستقبلاً فضلاً عن انعدام الرقابة عليها وهو ما يعني تحمل الشركة كافة الخسائر الناجمة عن هدم واخلاء تلك الورش من الآلات والمعدات بخلاف شروط الاذعان المشار إليها بعاليه رغم عدم تفعيل العقد الابتدائي حتى تاريخ الفحص في سبتمبر ٢٠٢١ .

ويتصل بما تقدم صدور أحكام قضائية في الدعاوى المرفوعة من البنوك ضد الشركة والمتمثلة في:-

❖ الدعوى رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ ق اقتصاية اسكندرية - الدائرة الاستئنافية الثالثة بإلزام الشركة بسداد نحو ١٧,٣١٥ مليون جنيه حتى ٢٠٠٥/٤/٣٠ بخلاف ما يستجد من عمولات وفوائد ومصاريف بواقع ١٣,٥% حتى تاريخ السداد.

❖ الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٧ ق كلي الاسكندرية - الدائرة الاستئنافية الثالثة بإلزام الشركة بسداد نحو ٩٨,٧١٨ مليون جنيه بخلاف ما يستجد من عمولات وفوائد ومصاريف حتى تاريخ السداد بالنسب الواردة بالحكم .

فضلاً عن وجود دعاوى مرفوعة من الشركة ضد بنك مصر أرقام ١١/٧٩ ق (دعوى حساب) لفحص المستندات الخاصة بالديون المستحقة على الشركة والفوائد المدينة المستحقة عنها ، ١١/٨٢ ق لفسخ عقد بيع وتسوية أرض الورش ومازالت تلك الدعاوى متداولة حتى تاريخه (٢٠٢١/٩).

- تبيين السماح بدخول سيارات نقل غير تابعة للشركة والتي تقوم بأعمال حفر وردم ترعة المحمودية وتشوين ناتج الحفر ( تربة طينية ) بالأرض الخاصة بموضوع العقد الابتدائي بين الشركة وبنكي مصر والأهلي المشار إليها ورغم تضمين العقد الابتدائي شرط تسليم البنك الأرض خالية من أي تشوينات قبل ٢٠١٨/٦/٣٠ بخلاف تعرض مخازن الشركة للعديد من الأخطار نتيجة لذلك .

وقد قامت الشركة بتقديم بلاغ للنيابة الإدارية ضد بعض المسؤولين بالشركة وقيد برقم ٢٧٦ لسنة ٢٠١٩ وتم إحالة البلاغ للمديرية المالية وتم ندب مفتش مالي لبحث الموضوع وتقديم تقرير للعرض على النيابة لاستكمال التحقيق ومازال البلاغ قيد التحقيق حيث أحيل لإدارة التفتيش المالي التابعة للنيابة لإبلاغ تقريرها بهذا الخصوص .

• قامت الشركة باتخاذ اجراءات لمفاوضة البنك والوصول الي اتفاق لتعديل عقد التسوية مع مسئولى البنك وبتاريخ ٢٠٢١/٥/١٠ ورد للشركة خطاب يفيد بموافقة السلطة المختصة بالبنك علي تعديل شروط التسوية بشروط :-

- ضرورة موافقة البنك الاهلي المصري علي طلب الشركة بنفس الشروط .
  - توقيع الممثل القانوني للشركة علي ملحق عقد التسوية الجماعية وملحق عقد البيع ومستندات التسوية الجماعية وموافاة البنك بتوكيلين رسميين غير قابلين للالغاء أحدهم بالتسجيل والاخر للنفس والغير وذلك خلال شهر من تاريخ الموافقة والا أعتبرت التسوية كأن لم تكن.
  - قيام الشركة بالتنازل نهائيا عن دعوي فسخ عقدي البيع والتسوية المقامة ضد مصرفنا والبنك الاهلي بالتنسيق مع قطاع الشؤون القانونية لبنك مصر والقطاع القانوني بالبنك الاهلي .
- كما جاء بالخطاب عدم موافقة البنك علي :-

- تحمل ضوائع التنظيم لتوسعة الشوارع المحيطة بقطعة الارض موضوع السداد العيني وهي علي سبيل المثال وليس الحصر الردود من الجهة الشرقية للقطعة (٢٠٨) جزء من قطعة الارض موضوع السداد العيني .

- عدم انشاء بوابات خاصة لقطعة الارض ملك البنكين علي شارع قنال المحمودية ( طريق محور المحمودية حاليا ) بمعرفة الشركة حيث لا يوجد منفذ لدخول قطعة الارض الا من خلال بوابة الشركة الرئيسية علي طريق محور المحمودية حاليا".

وباقى الشروط كما هي بموافقة مجلس ادارة البنك المؤرخة في ٢١/٩/٢٠١٦.

**يتعين متابعة البلاغ المقدم من الشركة الى النيابة الادارية لتحديد المتسبب في هذا الشأن واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تحفظ حق الشركة مع تحديد الموقف النهائي بشأن التشوينات التي تمت على المساحة المخصصة للبنك وما هي الاجراءات التي اتخذتها الشركة للحفاظ على الحالة الأمنية بالموقع مع متابعة الدعاوى المرفوعة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر من أحكام قضائية نهائية مع اتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل حفظ وضمن حقوق الشركة .**

٢- تضمن الرصيد نحو ٧٩٠ الف جنيه باسم بنوك أبو ظبي - العربي الافريقي الدولي) تبين أن معظم هذه البنوك لا يوجد اى تعامل بينها وبين الشركة منذ أكثر من عدة سنوات ولم تقم الشركة بالحصول على اى شهادات من تلك البنوك في ٣٠/٦/٢٠٢٠ تؤيد تلك الارصدة



المستحقة عليها لصالحها الامر الذى لا يمكننا التحقق من صحة تلك الأرصدة فى  
٢٠٢٠/٦/٣٠.

بنتجيب الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من  
تسويات فى ضوء ذلك حتى يمكن لنا التحقق من فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

- ظهر رصيد أقساط القروض قصيرة الاجل التى استحققت ولم تسدد فى  
٢٠٢٠/٦/٣٠ (دائن) بنحو ٤٥,٨٨٢ مليون جنيهه مقابل بنحو ٤٥,٩٤٢  
مليون جنيهه فى ٢٠١٩/٦/٣٠

تضمن الرصيد نحو ٨,٢٠٢ مليون جنيهه يتمثل فى نحو ٤,١٧٠ مليون جنيهه قيمة أصل القرض الممنوح  
للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣ وذلك لصرف أجور العمال يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها  
١٣% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتى ٢٠١٥/١١ ولم يعاد تجديده والباقي يمثل قيمة الفوائد التى تحملتها  
الشركة منذ تاريخ منح القرض وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ (منها نحو ٥٤٢ ألف جنيهه تخص العام  
المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩) وهى تقل قليلاً عن أصل القرض نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد أقساط القرض فى  
مواعيدها المقررة .

**يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها الأمر الذى  
ترتب عليه تحمل الشركة لآعباء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة  
نتيجة عدم السداد مع ضرورة سرعة قيام الشركة بسداد المديونية المستحقة  
عليها لطال وزارة المالية تجنباً لتحمل الشركة مزيداً من الفوائد نتيجة عدم السداد.**

لم تقم الشركة بالحصول على شهادة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية توضح  
اجمالى المديونية المستحقة على الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والخاصة بالقروض التى حصلت  
عليها الشركة من صندوق ابوظبى للإئتماء الاقتصادى العربى ، بنك الاستثمار الاوروبى الممنوح  
للحكومة المصرية ممثلة فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وبالآفة فى  
٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٣٧,٧٣٥ مليون جنيهه وذلك على النحو التالى :-

١- نحو ٢٤,٥٥٧ مليون جنيهه يتمثل فى حصة الشركة فى قرض صندوق ابوظبى للإئتماء  
الاقتصادى العربى الممنوح للحكومة المصرية (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية  
الزراعية) فى صورة معدات قيمتها ٨ مليون دولار ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية

بمعدل فائدة ٨% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة الامر الذى ترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل فى الفوائد التى تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد خلال المواعيد المحددة.

٢- نحو ١٣,١٧٧ مليون جنيه يتمثل فى حصة الشركة فى قرض بنك الاستثمار الاوروبى الممنوح للحكومة المصرية "الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية" فى صورة معدات يتم سدادها على اقساط نصف سنوية يستحق آخرها فى ٢٠٠٩/٥/١٥ بمعدل فائدة ٨% سنويا دون ان تلتزم الشركة بالسداد خلال المدة المقررة الامر الذى ترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل فى الفوائد التى تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد خلال المواعيد المحددة .

**ينتهي الحصول على الشهادة المؤيدة لصحة رصيد تلك القروض حتى يمكن لنا التحقق من قيمتها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليهما الامر الذى ترتب عليه تحمل الشركة لابعاء هائلة لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة مع ضرورة سرعة قيام الشركة بسداد المديونية المستحقة عليهما لصالح وزارة المالية تجنبيا لتحمل الشركة مزيدا من الفوائد نتيجة عدم السداد.**

- ظهر رصيد حساب دائنون وأرصدة دائنة اخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦٩٣,٢٨٧ مليون جنيه مقابل بنحو ٦٧٧,٨٥٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

❖ تضمن الحساب نحو ٢٥٦,٦٩٠ مليون جنيه باسم هيئة التأمينات الاجتماعية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل نحو ٢٢٨,٨١٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بفرق نحو ٢٧,٨٨٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :-

١- تضمن الرصيد نحو ٢٥٦,٦٩٠ مليون جنيه قيمة اشتراكات التأمينات الاجتماعية (حصة العامل ١٤% ، حصة صاحب العمل ٢٦% ) المستحقة على الشركة لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى تتمثل فى نحو ١٢٩,٩٨١ مليون جنيه اشتراكات سنوات سابقة لم تقم الشركة بسدادها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، نحو ١٢٦,٧٠٩ مليون جنيه مبالغ اضافية حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ تضاف على المديونية لعدم التزام الشركة بسداد قيمة الربط



الشهرى قبل يوم ١٥ من كل شهر وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين على أصحاب الأعمال مقابل نحو ١٠٧,٣٥١ مليون جنيه مبالغ اضافية حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ بفرق نحو ١٩,٣٥٨ مليون جنيه مبالغ اضافية تحملتها الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة عدم سداد مديونية التأمينات الاجتماعية فى المواعيد المقررة قانونا.

يتعين الالتزام بسداد مستحقات الهيئة وخاصة حصة العاملين التابعين للشركة فى المواعيد القانونية حيث أن هذه الأموال تمثل أموال سيادية للدولة مع تحديد المسؤولية بشأن غرامات التأخير نتيجة التأخر فى سداد التأمينات فى مواعيدها.

٢- لم تقم بالشركة بالافصاح عن تغيير سياستها لمعالجة فوائد التأخير المستحقة عن عدم سداد مديونية التأمينات الاجتماعية فى المواعيد المقررة قانونا .

حيث درجت الشركة على اثبات الفوائد المستحقة عن عدم سداد تلك المديونية وتحصيلها على حساب المصروفات من كل عام .

الا انه تبين تغيير الشركة لهذه السياسة وتحميل نحو ١٥,٧٤٩ مليون جنيه على حساب الخسائر المرحلة من اجمالي الفوائد المستحقة فى ذات التاريخ البالغة نحو ١٩,٣٥٨ مليون جنيه والباقي وقدرة نحو ٣,٦٥٩ مليون جنيه تم تحميله على المصروفات فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون ابناء اسباب تغيير هذه المعالجة او الافصاح عن ذلك بالقوائم المالية بالمخالفة للمعايير المحاسبية المصرية معيار رقم (١) عرض القوائم المالية .

يتعين موافاتنا باسباب ماسبق والعمل على الافصاح عن ذلك بالقوائم المالية والافادة

٣- تبين ورود مطالبة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية (تأمينات مقاولين) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٨ بنحو ١,٣٦٤ مليار جنيه (منها نحو ٨٢٤ مليون جنيه فوائد تأخير) وقد قامت الشركة بإقامة دعوى قضائية رقم ٤١٢٨ لسنة ٢٠١٠ مدنى كلى شمال القاهرة لبراءة الذمة من مبلغ ١,٣٦٤ مليار جنيه واسترداد ما تم سداه بدون وجه حق وقضى فيها بالرفض بجلسة ٢٠١٥/٣/١٩ لعدم الاختصاص وتم إحالتها للمحكمة الاقتصادية مستأنف ومازالت متداولة .

وقد جاء برد الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١١ بأنه تم مراجعة تلك الاجراءات وما تم سداده بمكاتب التأمينات المختلفة وأسفرت المراجعة عن اثبات سداد الشركة مبلغ ٧٤,٥٦٢ مليون جنية بناء علي شهادة التأمينات ووجود رصيد دائن لها بمكتب أسوان ومكتب تأمينات اسكندرية وقامت الهيئة بالمطابقة والمراجعة بناء علي ذلك - ومنذ تلك المطابقة لم يرد للشركة أي مطالبة بتلك المديونية وحتى تاريخه كما أن الشركة تقوم بانتظام بسداد التأمينات المستحقة عن كل عملية تقوم بتنفيذها أولاً بأول حيث أن جهات الاسناد لا تصرف مستحقات الشركة عن مستخلصات الأعمال الا بعد سداد التأمينات المستحقة عن تلك الأعمال .

**يتعين موافقتنا بالمطابقة أو المصادقة التي تم اجراءها مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وموقف مطابقة الهيئة للشركة بنحو ١,٣٦٤ مليار جنية في ضوء تلك المطابقة وكذا موافقتنا بموقف الدعوي المحالة للمحكمة الاقتصادية في ضوء رد الشركة وما تم بشأنها .**

تضمن الحساب في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤,٥٩٦ مليون جنية باسم جاري الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي وابحات المياه الجوفية وقد تبين بشأنه مايلي :-

١- تضمن الرصيد نحو ٢١,٩٥٥ مليون جنية تمثل مبالغ تم صرفها للشركة من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٨ ، ٢٠١٥/٤/١٩ لصرف مرتبات العاملين لمدة ٤ أشهر ولم تقم الشركة بسدادها حتى تاريخه (٢٠٢١/٩).

٢- علي الرغم من اجراء شركة مساهمة البحيرة المطابقة علي الارصدة مع الشركة القابضة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقرارها بعدم وجود اختلاف علي أرصدة (القروض - خطابات الضمان - الحساب الجاري - حساب التأمينات للغير) الا انه تبين لدي مراجعة هذه المطابقة وجود فروق بين الرصيد المدين لشركة مساهمة البحيرة بدفاتر الشركة القابضة والتي بلغت نحو ٢٨,٩٣٢ مليون جنية في حين بلغ الرصيد الدائن للشركة القابضة بدفاتر شركة مساهمة البحيرة نحو ٢٤,٥٩٦ مليون جنية بفارق قدره ٤,٣٣٦ مليون جنية .

وقد تبين لدي المراجعة وجود بعض الارصدة المستحقة للشركة القابضة لم يتم اثباتها بدفاتر شركة مساهم البحيرة وهي علي سبيل المثال :-

- مبلغ ٣٣٣٨٥٠ جنية يمثل استكمال غطاء خطاب ضمان الغابة الشجرية الذي تم تسويله بمبلغ ٢٦٣٣٨٥٠ جنية حيث انه كان مغطي بمبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠ فقط .

- مبلغ ١٢٢٥٠٠ جنية قيمة ال ٣٥% لغطاء خطاب ضمان ابتدائي بمبلغ ٣٥ الف جنية .



يتعين ما يلي:-

- ❖ تحقيق أسباب إجراء مطابقة مع الشركة القابضة والاقرار بعدم وجود اختلافات بين أرصدة الشركتين علي الرغم من عدم تطابق هذه الارصدة.
- ❖ بحث أرصدة الشركة القابضة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء هذه المطابقة أو المصادقة والافادة .

٣- اظهرت المطابقة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وجود اختلاف علي حساب الارصدة المنقولة من الشركة القابضة للتشييد والتعمير الي الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي واقرار شركة مساهمة البحيرة وجود هذا الاختلاف بمحضر المصادقة.

حيث انتقلت المديونية المستحقة علي شركة مساهمة البحيرة والبالغة نحو ٨,٠٠٤ مليون جنيه من الشركة القابضة للتشييد والتعمير الي الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي طبقا لآخر مطابقة في ٢٠١٣/١/٩ .  
في حين لم تقرر شركة مساهمة البحيرة بهذه المديونية سوي بمبلغ ٣,٣٣٣ مليون جنيه من هذه المديونية بفارق قدرة ٤,٦٧١ مليون جنيه .

يتعين ما يلي :-

- ⊙ بحث هذا الفارق وضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع القابضة للتشييد والتعمير والشركة القابضة لاستصلاح الاراضي وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء هذه المطابقة أو المصادقة .

- ⊙ بحث واثبات خطابات الضمان الصادرة من الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي والتحقق من موقف هذه الخطابات مع اجراء التسويات اللازمة لاثبات ما تم تسويله من هذه الخطابات .

- ❖ تضمن رصيد الحساب نحو ٢٧,٢٠٧ مليون جنيه قيمة المتبقى دون سداد من المطالبة الواردة من محكمة الاسكندرية الاقتصادية للشركة والبالغ اجماليها نحو ٣٢,٦٦٣ مليون جنيه عبارة عن قيمة الرسوم القضائية المستحقة على الشركة عن الدعوى رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ ق اقتصادية اسكندرية والدعوى رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٧ ق كلى الاسكندرية المرفوعة من بنكى مصر والأهلى ضد الشركة والتي صدر فيها احكام نهائية ضد الشركة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥ ، ٢٠١٦/٦/١٩ بواقع ٢١,٥٤١ مليون جنيه ، نحو ١١,١٢٢ مليون جنيه على التوالي ، قامت الشركة بسداد نحو ٥,٤٥٦ مليون جنيه منها ليصبح الرصيد المستحق بدون سداد في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٧,٢٠٧ مليون جنيه.

ونشير الى قيام محكمة الاسكندرية الاقتصادية بتحرير محاضر جرد وحجز على بعض اصول الشركة سداداً للرسوم المشار إليها وآخرها أمر الحجز رقم ١١٥ بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٤ كما لم تقم الشركة بالإفصاح عنها ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

الاجراءات التصاعدية من قبل الجهة المختصة.

- ظهر رصيد مصلحة الضرائب فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ دائناً بنحو ١٩,٥٨٤ مليون  
التزامات ضريبية جارئة ، مدينا بنحو ١,٤٩٤ مليون جنية - أصول ضريبية  
جارئة وقد تبين بشأنه ما يلى:-

١- قامت الشركة فى ٢٠١٦/٢/٢٩ بتسوية الأرصدة المدينة الخاصة بمصلحة الضرائب البالغة  
نحو ٣٣ مليون جنية تمثل مبالغ سبق سدادها خلال سنوات سابقة للمصلحة عن مستحقات  
لها ولم يسبق تحميلها على المصروفات وكذا مبالغ محتجزة من المنبع من جهات الاسناد  
المتعاملة مع الشركة بواقع ١٣,٣٧٨ مليون جنية ، ١٩,٦١٢ مليون جنية على التوالي مقابل  
افقائها فى بعض الأرصدة الدائنة المتوقفة بذات القيمة الأمر الذى لا يمكن معه التحقق من  
صحة رصيد مصلحة الضرائب والظاهرياً القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نتيجة اجراء تلك  
المقاصة بالمخالفة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية وقد سبق  
الإشارة إلى ذلك بتقريرنا وأخرها عن مراجعة القوائم المالية ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تم عرض  
الامر على الجمعية العامة المنعقدة فى ٢٠٢١/٣/١٣ وأفادت الشركة فى ردها أنه سوف يتم  
إيلاغ مصلحة الضرائب بذلك واثبات رصيدها الصحيح باجراء مصادقة معها والحصول على  
شهادة من المصلحة تفيد الرصيد الصحيح الأمر الذى لم يتم حتى تاريخ الفحص  
(٢٠٢١/٩).

٢- تضمن الرصيد الدائن نحو ١٤,٤٩٧ مليون جنية قيمة الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب  
على المبيعات فى حين بلغت اجمالى المطالبات الواردة من المصلحة للشركة من واقع نموذج  
١٥ ض.أ.ع حتى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٦,٨٧٧ مليون جنية بفرق نحو ٢,٠٥١  
مليون جنية عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير إلى أن الشركة قامت بالتظلم عن تلك  
المطالبات فى الموعد القانونى مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية للمطالبة ببراءة ذمة الشركة  
والبعض الاخر تم احالتها إلى لجنة الطعن ولم يتم تحديد موعد لجنة الطعن حتى تاريخ  
الفحص (٢٠٢١/٩) بالنسبة للسنوات من ٢٠١٥/٢٠١٨ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ تم ارسال  
نموذج ٢٠١ ض.ع.م للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٠ إخطار بالفحص ولم يتم الفحص حتى  
تاريخه.



٣- تبين قيام الشركة بالإقرار عن الضريبة المستقطعة من قبل العملاء عن عمليات المقاولات التي تنفذها الشركة (ضريبة الجدول ٥%) فقط دون أن يتضمن الإقرارات الضريبية المقدمة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ أى ضرائب على مبيعات الشركة أو على مدخلاتها الأمر الذى يشير إلى عدم صحة الإقرارات الضريبية المقدمة من الشركة ويعرضها لعقوبة التهريب الضريبي والجزاء المنصوص عليها فى القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة .

٤- تضمن الرصيد الدائن نحو ٩٦٤ ألف جنيه تحت مسمى الضريبة على المرتبات فى حين بلغت اجمالى المطالبات الضريبية الواردة من المصلحة عن الفترة من ٢٠٠٣/١/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ٩٠ مليون جنيه بفرق قدره نحو ٨٩,٠٣٦ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير إلى أن الشركة قامت بالاعتراض على تلك المطالبات فى الموعد القانونى بعضها تم صدور القرار فيها بإعادة الفحص والأخرى تم إحالتها إلى لجان الطعن وحتى تاريخ المراجعة (٩ / ٢٠٢١) ، لم يصدر أى قرارات جديدة بشأنها. يتصل بما تقدم عدم قيام الشركة بإثبات التسويات الضريبية السنوية للعاملين الخاضعين فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .

٥- تضمن الرصيد المدين نحو ٢٢١ ألف جنيه تحت مسمى ضرائب على الدخل تتمثل فى ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى قامت جهات الاسناد بخصمها من مستحقات الشركة عن العمليات التى تقوم بتنفيذها لصالحها وكذا ضريبة الدمغة المستقطعة من جانب وزارة المالية عن العائد المستحق للشركة على السندات الحكومية المستثمر فيها لديها دون ان تقوم الشركة بإثبات اى رصيد دائن للمصلحة بشأن ضرائب الدخل على الرغم من أن اجمالى الضريبة المستحقة على الشركة والتي لم تقم بسدادها عن السنوات ٢٠٠٥/٢/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩/٢/٢٠١٠ بلغت نحو ٧,٦٢٢ مليون جنيه ، نحو ٥٦١ ألف جنيه مقابل تأخير حتى ٢٠١٩/٦ وفقا للشهادة الواردة من مصلحة الضرائب المصرية - المركز الضريبي لتجار الممولين بشأن الموقف الضريبي للشركة (ملف ضريبي ٤٢٠/١٥/٥).

ونشير إلى أن السنوات من ٢٠١٠/٢/٢٠١١ حتى ٢٠١٣/٢/٢٠١٤ تم اعتماد الضريبة عنها كخسارة ولا يستحق على الشركة ضريبة عنها .

السنوات من ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ٢٠١٥/٢٠١٦ ورد للشركة نموذج (١٩) بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٢٠ بضرية مستحقة بمبلغ ١,٠٠٩ مليون جنيه .

وقد ورد للشركة نموذج ٩ حجز بتاريخ ٥/٨/٢٠١٩ يفيد استحقاق مبلغ ٦,٣١٧ مليون جنيه ضريبة دخل ونحو ٥,٦١٠ مليون جنيه مقابل تأخير وقامت الشركة بالطعن عليه . ولم يتم فحص باقى السنوات حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) .

٦- تضمن الرصيد الدائن نحو ٢,٣٦٨ مليون جنيه تحت مسمى ضرائب عقارية فى حين أنه وقد تضمن البيان الوارد من إدارة الضرائب بالشركة بخصوص الموقف الضريبي لهما بأنه تم إجراء تسوية مع مصلحة الضرائب العقارية لتصبح قيمة الربط السنوى المستحق على الشركة نحو ٥١٠ ألف جنيه اعتبارا من ١/١/٢٠٢٠ بدلا من ٢٦٢٣٣٨٢,٣٤ جنيه بعد استبعاد المساحة الخاصة بارض حجر النواتيه المتنازع عليها مع بعض البنوك (الاهلى - مصر) الامر الذى يضر بالموقف القانونى للشركة بشأن النزاع القائم مع تلك البنوك وتجدر الاشارة إلى أن خطاب رئيس القطاع المالى بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٢٠ إلى رئيس شئون مجلس الادارة تضمن أن الشركة قامت بتقديم طلب معاينة لارض حجر النواتيه إلى مصلحة الضرائب العقارية لوجود مساحة كبيرة من الارض غير مستغلة وخالية من أى مباني لتخفيض قيمة الربط السنوى واثناء قيام الشركة بهذه الاجراءات أفادت المأمورية بأن بنكى مصر والاهلى تقدا بصور عقود شراء ابتدائية لجزء من قطعة أرض الورش وقاما بسداد حوالى ٩ مليون جنيه للمأمورية قيمة الضرائب العقارية المستحقة عن الارض التى قاموا بشرائها من الشركة وذلك عن الفترة من بداية فترة العقد حتى ٣١/١٢/٢٠١٩ الامر الذى أدى الى قيام الشركة بمخاطبة مأمورية الضرائب العقارية للتأكيد على عدم التعامل مع بنكى مصر والاهلى بخصوص تلك الارض محل عقد البيع لوجود دعاوى قضائية بين الشركة والبنكين حيث أن الارض محل نزاع .

٧- لم تتضمن دفاتر وسجلات الشركة أى رصيد مستحق لصالح مصلحة الضرائب عن ضريبة الدمغة المستحقة على تعاملات الشركة على الرغم من وجود مطالبات وارده من المصلحة الى الشركة بهذا الخصوص بنحو ٢,٧١٣ مليون جنيه متنازع عليها مع مصلحة الضرائب تتمثل فى نحو ٢,٤٣٤ مليون جنيه قيمة ضريبة الدمغة المستحقة على الشركة عن الفترة من ١/٧/٢٠١٧ حتى ٣٠/٦/٢٠١٨ قامت الشركة بالاعتراض عليها وتم تحويلها الى اللجنة الداخلية للمأمورية ، نحو ٢٧٩ ألف جنيه قيمة ضريبة الدمغة المستحقة على الشركة عن



الفترة من ٢٠٠١/٥/١ حتى ٢٠٠٣/٥/٣١ صدر فيها حكم قضائي ضد الشركة وقامت الشركة بالظعن امام المحكمة المختصة.

بتعيين بحث ودراسة ما تقدم وإظهار أرصدة مصلحة الضرائب على حقيقتها (مدينة - دائنة) في ضوء حصر كافة المطالبات الواردة من المصلحة والتسديدات التي قامت الشركة بها والحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة مع ضرورة الالتزام بأحكام قوانين الضرائب ذات الصلة (٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، ٦٧ لسنة ٢٠١٦) والاتفاق مع المصلحة على جدولتها وسرعة سدادها تجنباً لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها في تلك القوانين والافادة.

- بلغ اجمالي مصروفات الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقائمة الدخل نحو ١٠٧,٧١٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي :-

• وجود خسائر تشغيل كبيرة وتدهور ملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٧٩,٠٨٦ مليون جنيه وقد تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة وبعض الفروع الخارجية خسائر في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلاً عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ منها مع تحمل الشركة مصروفات عنها (خامات - اجور - ....) على سبيل المثال قطاع تطوير الرى والصرف المغطي بالكامل ، منطقة ٦ اكتوبر ، منطقة مارينا العلمين ، الورش المركزية ، كسارات الضبعة ، كسارات السويس .

يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

• لم تقم الشركة بحساب وسداد قيمة المساهمة التكافلية بواقع (أثنين ونص في الألف) من جملة إيراداتها السنوية بالمخالفة للمادة (٤٠) البند التاسع من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.

- بلغ إجمالي إيرادات الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٠٨,٧٣٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- تضمنت إيرادات التشغيل للغير - إيرادات قطاع الكراكات نحو ٢٢,١٨٤ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ تمثل قيمة الإيرادات المحققة خلال العام عن عملية تركيب وتطهير الرواسب المتراكمة بمينا سيدى كرير "شركة سوميد" عقد ٢٠١٧/٢٤ تبين بشأنها ما يلي:-
  - بلغت قيمة غرامات الاعطال المستقطعة من مستحقات الشركة (اعطال الكراكة ، أعطال المعدات المساعدة ) نحو ٤٣٢ ألف جنيه " فى ضوء ما امكن حصره" والناجمة عن تعطل معدات الشركة بالموقع وتأخر الشركة فى صيانتها بالمخالفة للبند ١٠-١٤ من العقد والذى يقضى بإلزام المقاول "الشركة" بتنفيذ جميع اعمال الصيانة والاصلاحات لمعداته وبما لا يتعارض مع تنفيذ الأعمال.
- يتعين تحقيق اسباب تأخر الشركة فى صيانة معداتها الأمر الذى يترتب عليها تحميلها بتلك الغرامات واتخاذ اللازم نحو تحميلها بالتناسب فى ضوء ما يسفر عنه التحقيق.

- ٢- وافقت الشركة "مساهمة البحيرة" على منح خصم بنحو ٤٨٩,٣٦٠ الف جنيه بنسبة ٢% من اجمالى قيمة العرض المالى للمناقصة ٢٠١٧/٢٤ البالغ ٢٤,٤٦٨ مليون جنيه ليصبح اجمالى قيمة العقد نحو ٢٣,٩٧٠ مليون جنيه على الرغم من رسو المناقصة على شركة مساهمة البحيرة كونها اقل الاسعار المقدمة.
- يتعين تحقيق اسباب منح هذا الخصم رغم رسو العملية على الشركة والإفادة.

- عدم تحقيق ماكينة الصرف المغطى لاي إيرادات خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث تبين توقفها عن العمل بالكامل خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا توقف ماكينة الصرف الرئيسى عن العمل طوال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ عدا شهور ٩ ، ١٠ ، ١١ حيث بلغت فيها الإيرادات المحققة منها نحو ١٤٩ الف جنيه فقط.



يُنْعَمُ ببيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على استغلال الأصول المتاحة للشركة  
افضل استغلال حتى لا يمثل طاقات عاطلة وبما يحقق أقصى نفع اقتصادي ممكن  
للشركة.

• درجت الشركة على التصرف بالبيع في بعض اصولها الثابتة من اجل الحصول على التمويل  
اللازم لمواجهة التزاماتها ومصرفاتها المختلفة وخاصة بند اجور ومرتببات العاملين لعدم كفاية  
كفاية ايرادات نشاطها الرئيسي في تغطية تلك الالتزامات والمصرفات حيث ساهمت الارباح  
الراسمالية الناتجة من بيع الاصول الثابتة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والبالغة نحو  
١,٧١٣ مليون جنيه (وحدات ادارية وسكنية مملوكة للشركة - معدات) في تحقيق صافي ربح  
في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١,٠٢٨ مليون جنيه حيث تم ادراجها ضمن قائمة الدخل بالمخالفة  
للمادة رقم (٣٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

**يتنعم ببيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام باحكام اللائحة التنفيذية لقانون  
قطاع الاعمال العام والعمل على تعظيم الربحية من ايرادات النشاط الرئيسية ورفع  
كفاءه التشغيل بها ورسم السياسات والخطط بهدف الحصول على عائد مناسب على  
الأموال المستثمرة.**

• بلغت الايرادات المحققة من مبيعات مصنع انتاج المواسير P.V.C خلال العام المالي  
٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٨٦٥ ألف جنيه تبين بشأنها ما يلي :-

١- درجت الشركة على اثبات مبيعات هالك المواسير ضمن الايرادات في حين مسحتها تخفيض  
تكلفة انتاج المواسير بها وتشير الى ان مبيعات هالك المواسير المثبتة ضمن ايرادات  
الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٥٢,٦٠٠ ألف جنيه .

**يتنعم بحث ودراسة ما تقدم مع اجراء التسويات الازمة في ضوء البحث والدراسة.**

٢- عدم قيام الشركة باحتساب ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٤ % على مبيعات المواسير  
خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن  
اصدار قانون القيمة المضافة على الرغم من قيام الشركة بإدراج ضريبة القيمة المضافة  
بنسبة ١٤ % على التصنيع المباشر ضمن تكلفة المنتج.

**يتنعم بالالتزام بأحكام القانون المشار اليه.**

٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١,٨٤٦ مليون جنيه وقد تبين عدم وجود رقابة داخلية على

أعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:

- اعتماد الشركة على طريقة البيع بالمزايدة المحدودة " الممارسة" لكافة المزادات التي اقامتها خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغ قيمتها نحو ٢,١٢٦ مليون جنيه دون قيامها بإتباع إحدى الطرق الأخرى المنصوص عليها فى المادة (٧٩) من لائحة المشتريات والمبيعات بالشركة والتي تنص على " يكون التصرف بالبيع للأصناف الواردة بالمادة ٧٨ بأحد الطرق الآتية: المزاد العلنى على الثمن أو المزاد العلنى على نسبة مقدم الثمن للتسعير المقطوع أو البيع عن طريق المظاريف المغلقة أو الممارسة أو ...." ويحدد مجلس الإدارة أى من هذه الطرق طبقاً لحجم العملية ونوعها.

**يتبعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام لائحة المشتريات والمبيعات بالشركة واعتماد مجلس إدارة الشركة لطريقة البيع طبقاً لحجم العملية ونوعها حتى يمكن للشركة الحصول على أفضل الشروط والأسعار.**

- قيام الشركة بتوجيه الدعوة للمتزايد للدخول بالمزادات التي تقيمها عن طريق الاتصال التليفونى وبأعداد تختلف من مزايدة لأخرى دون وجود ضوابط أو آلية واضحة لكيفية توجيه الدعوة للمتزايد للدخول بالمزادات التي تجربها الشركة الأمر الذى ترتب عليه إقتصار التعامل فى المزادات على عدد محدود من المتزايد ومن أمثلة ذلك :

١- تم الاتصال تليفونيا بعدد ٢٨ تاجر للدخول بالمزايدة المحدودة كلارك ومعدات خردة وماكينات غسيل ردياتير وضغط عالي بالورش بحجر النواتيه لم يتقدم منهم سوى عدد ١٠ تاجر فقط.

٢- تم الاتصال تليفونيا بعدد ٢٧ تاجر للدخول بالمزايدة المحدودة لبيع ظلمبات وحاويات بحجر النواتيه لم يتقدم منهم سوى عدد ٧ تاجر فقط.

٣- تم الاتصال تليفونيا بشركة الفتح لرفض العرض المقدم منهم لشراء الحفارات مما يدل أن التعامل والبيع يتم تليفونيا .

**يتبعين وضع ضوابط وآلية محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايد للحصول على أفضل الشروط والأسعار وتضمن الرقابة على عملية دخول المتزايد بمزادات الشركة.**

❖ بفحص بعض ملفات المزادات المباعة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ تبين الآتي :-



- تم بيع الحفارات للتاجر / رمضان عبدالموجود ابوالعزم بمبلغ ٣٢٠٠٠٠٠ جنية وهو أقل من السعر الاساسى المحدد والمعتمد للاصناف المراد بيعها والبالغ ٤٦٠٠٠٠٠ جنية بالمخالفة للمادة (١٠٨) من لائحة المشتريات والمبيعات والتي تنص على " لا يجوز في حالة البيع بالممارسة (المزايدة المحدودة) بما يقل عن السعر الاساسى المحدد"
- تم البيع لهذا التاجر علي الرغم من عدم وجوده ضمن المزايدة ولم يتم شراء كراسة الشروط ولكنه تقدم بطلب شراء ووافقت عليه اللجنة .
- تم رفض البيع لشركة الفتح والتي عرضت مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ جنية بناءً علي الخطاب الصادر منها في ٢٠١٩/١١/٢٧ حيث تقدم بزيادة العرض المقدم منه لشراء الحفارات من ٢٠٥٠٠٠٠ جنية الي ٣٥٠٠٠٠٠ جنية بدون ابداء أي أسباب لذلك .

### بتعيين تحقيق اسباب ذلك مع ضرورة الالتزام بأحكام اللوائح الصادرة في هذا الشأن.

ثانياً : المزايدة المحدودة لبيع عدد ٤ معدة خردة بقطاع الضبعة في ٢٠١٩/١٢/٥ تبين بشأنها ما يلي :-

- تم البيع للتاجر / احمد عبدالحميد حماده بمبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ جنية وهو أقل من السعر الاساسى المحدد والمعتمد للاصناف المراد بيعها والبالغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنية بالمخالفة للمادة (١٠٨) من لائحة المشتريات والمبيعات .
- عدم الدقة في طرح الاصناف المخردة والمتاحة للبيع حيث تم ادراج معدة ضمن هذه المزايدة وهي عبارة عن موتور جريدر بالرغم من صلاحيته بنسبة ٧٠% واحتياج العمل له طبقا لكتاب / رئيس قطاع التمويل الي رئيس مجلس الادارة في ٢٠٢٠/٢/٢٣ .
- اضافة صنف جديد ضمن الاصناف المباعة لم يكن ضمن الاصناف المطروحة للبيع في ٢٠١٩/٦/١٢ وهو تنك مياة حديد سعة ٢٣,٧ لتر وتم بيعه بتاريخ وتسليمه للتاجر في ٢٠٢٠/٦/١٣ ولا يوجد ما يفيد موافقة مجلس الادارة علي ذلك .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام اللوائح الصادرة في هذا الشأن .

ثالثاً : المزايدة المحدودة لبيع كرفانات وكميرسورات وظلمبات وخلافه في ٢٠٢٠/٢/١٦ تبين بشأنها ما

يلي :-

- تم بيع اللوط ٥,٧ بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنية في حين بلغ السعر الاساسى المحدد والمعتمد للاصناف المراد بيعها والبالغ ١٠٤٩٠٠ جنية كما تم البيع اللوط ٦ بمبلغ ٨٣٠٠٠ جنية في حين بلغ السعر الاساسى

المحدد والمعتمد للاصناف المراد بيعها والبالغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه وهو أقل من السعر الاساسى المحدد والمعتمد للاصناف المراد بيعها جنيه بالمخالفة للمادة (١٠٨) من لائحة المشتريات والمبيعات .

- عدم الدقة في طرح بعض الاصناف للبيع حيث أن بعضها صالح للعمل او قابل للاصلاح حيث تم طرح ماكينة رفع مياة كويوتا ، ماكينة رفع مياة بالرغم من صلاحيتها وتم استبعادهما لاحتياج العمل له طبقا لكتاب / رئيس قطاع الخدمة الالية الي رئيس مجلس الادارة في ٢٠٢٠/٢/١٦ .

### **يتعين تحقيق اسباب ذلك مع ضرورة الالتزام باحكام اللوائح الصادرة فى هذا الشأن.**

- كما تبين قيام الشركة بالاعلان عن بيع سيارات ومعدات خرده بالمزايدة المحدودة وعددها ٧٤ لوط كوحده واحده لا تتجزأ وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/٧/٢٠ ولم يحضر سوي شركة واحدة (شركة اليكس جيث للتجارة والمقاولات - محمود علم الدين) وتوصلت بعد المفاوضة بجلسة فى ٢٠١٧/٨/١٧ للبيع بمبلغ نحو ١١,٥٠٦ مليون جنيه وقامت الشركة المذكورة بسداد مبلغ نحو ٣,٥٢١ مليون جنيه فقط خلال الفترة من ٢٠١٧/١٠/٢٨ حتى ٢٠١٧/١١/٢٠ تتمثل فى دفعات نقدية وسداد تأمين عن عمليات مسنده لشركة مساهمة البحيرة... الخ.

وقامت الشركة المذكورة بإستلام عدد ١٣ لوط فقط من إجمالي ٧٤ لوط خلال الفترة من ٢٠١٧/١١/١٥ حتى ٢٠١٧/١٢/٢٤ وذلك بالمخالفة للبند السابع من كراسة الشروط والذي يقضي بالالتزام المشتري برفع قيمة التأمين لـ ٣٠% من القيمة المبيعة فى جلسة الفرض نفسها وهو ما لم يتم .

وكذا مخالفة البند الثامن بضرورة التزام المشتري باستكمال سداد قيمة الاصناف الراسية عليه بالكامل خلال اسبوعين من تاريخ إخطاره بكشف الحساب وقبل استلامه الاصناف المباعة وحتى تاريخه لم تقوم الشركة المذكورة بسداد باقى قيمة المزداد أو استلام باقى اللوطات.

وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة بالقرار رقم (٤٢) بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٢ لبحث هذا الموضوع وبناء عليه تم إبلاغ هيئة النيابة الإدارية بالاسكندرية وقيد البلاغ برقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٩ ومازال قيد التحقيق حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) هذا بالإضافة إلى قيام شركة أليكس جيث (محمود علم الدين وشركاه) المشتري - بتقديم طلب للشركة لاستلام باقى اللوطات تم موافقة مجلس الادارة عليه فى ٢٠١٩/٨/٣ وقد قام المشتري المذكور بتقديم عدد ٥ شيكات بالقيمة المتبقية باجمالى مبلغ ٨ مليون جنيه تستحق السداد خلال الفترة من ٢٠١٩/٨/٢٩ حتى ٢٠١٩/١٢/٥ تم رفضهم من البنوك عند تقدم الشركة لصرفهم حيث وجدت أنها بدون رصيد وتم إقامة عدة دعاوى جنح (عدد ٥ دعاوى) من قبل الشركة ضد المشتري المذكور بيانها كما يلى

-:



دعوى رقم ٢٠١٩/١٢/٤ ضد المذكور بالحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠ ألف جنيه عارض المذكور بجلسة ٢٠٢٠/١/١٣ قام محاميه برد المحكمة وتم رفض طلب الرد وقضت المحكمة بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

٢- الدعوى رقم ٢٣٤٩٦ لسنة ٢٠١٩ جنح العطارين وصدر فيها حكم غيابي للشركة بجلسة ٢٠١٩/١٢/٤ ضد المذكور بالحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠ ألف جنيه وقام المذكور باستئناف هذا الحكم برقم ٧٢٣٧ لسنة ٢٠٢٠ جنح مستأنف شرق و بجلسة ٢٠٢٠/٧/٩ قضت المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف.

٣- دعوى رقم ٢٧٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ جنح العطارين وصدر فيها حكم غيابي للشركة بجلسة ٢٠٢٠/١/٢ بالحبس سنتين وكفالة ٥٠ ألف جنيه وقام المذكور باستئناف هذا الحكم برقم ٧٢٦٨ لسنة ٢٠٢٠ جنح مستأنف شرق و بجلسة ٢٠٢٠/٧/٩ قضت المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف.

٤- دعوى رقم ٢٠٠٤٥ لسنة ٢٠١٩ جنح رمل اول وصدر فيها حكم للشركة بجلسة ٢٠٢٠/٢/٤ بالحبس سنتين وكفالة ٥٠ ألف جنيه عارض المذكور علي هذا الحكم و بجلسة ٢٠٢٠/٧/١٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها والاحالة إلي النيابة لاتخاذ شئونها .

٥- دعوى رقم ١٦١٥ لسنة ٢٠١٩ جنح رمل اول وصدر فيها حكم غيابي للشركة بجلسة ٢٠٢٠/٣/٣١ بالحبس ٣ سنوات وكفالة ٥٠ ألف جنيه عارض المذكور علي هذا الحكم و بجلسة ٢٠٢٠/٧/٢٨ قضت المحكمة برفض المعارضة وتأييد الحكم .

**يتعين ما يلي :-**

• متابعة البلاغ المقدم الى النيابة الادارية في هذا الشأن لتحديد المنسب الذي سهل للمشتري استلام ٣ الوط فقط من قطاعي توشكي وأبو سمبل قبل سداد كامل قيمة المزداد وهو ما اضعف على الشركة فرصة التخلص من كافة اللوطات والبالغ قيمتها ١١,٥٠٦ مليون جنيه بحصولها على ٣,٥٣١ مليون جنيه فقط بنسبة ٣١٪ تقريباً فقط من قيمة الاصناف المباعة للمشتري المذكور.

• اثبات نحو ٧,٩٨٥ مليون جنيه قيمة باقى اللوطات التي لم يقم المشتري المذكور باستلامها مديونية عليه حتي يمكن احكام الرقابة علي عملية البيع مع تحميله بقيمة الارضيات وفوائد التأخير نتيجة عدم الالتزام بالسداد في المواعيد المقررة .

• متابعة تنفيذ الاحكام التي حصلت عليها الشركة ضد المشتري والافادة .

• ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن  
تطبيقاً لأحكام المادة رقم (5) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٤٤ لسنة  
١٩٨٨ وتعديلاته .

- عدم كفاية التأمين على أصول وممتلكات الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمخالفة للمادة (٤٦) من اللائحة  
المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية التي تنص على "يتم  
وضع نظام يحقق كفاية واستمرار التأمين على أصول وأموال الشركة بحيث يشمل ذلك التأمين على كافة  
موجودات الشركة ومتعلقاتها وممتلكاتها التي يتطلب الأمر التأمين عليها " وذلك على النحو التالي :-

• تم تجديد التأمين على مبنى ومحتويات المقر الإداري للشركة بوثيقة التأمين رقم  
٢٠٢٠/٤/٢١/٠٧٢٤ لدى بيت التأمين المصري السعودي بمبلغ تأمين ٦ مليون جنيه ضد  
خطر الحريق والسطو والسارية حتى ٢٠٢١/١٢/١١ ولم يتم التأمين على باقي مباني الشركة  
والبالغ صافي قيمتها الدفترية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ( بعد استبعاد القيمة الدفترية للمبنى المركز  
الرئيسي البالغة نحو ٥,٦٩٥ مليون جنيه ) نحو ٥,٥١٥ مليون جنيه .

• لم يتم التأمين على الآلات والمعدات ، وسائل النقل والانتقال والبالغ صافي قيمتها الدفترية في  
٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٣,١٠٢ مليون جنيه ، ١٧٩ ألف جنيه فضلاً عن انه تم التأمين على  
الأثاث والمهمات المكتبية والحاسبات الآلية الخاصة بالمقر الإداري للشركة دون باقي قطاعات  
ومناطق الشركة .

**يتعين إعادة دراسة الموقف التأميني بالشركة مع ضرورة التأمين على كافة أصول  
وممتلكات الشركة بما يكفل الحفاظ عليهما ضد كافة المخاطر .**

#### الفروع الخارجية للشركة :

- لم يتمكن من التحقق من أرصدة الفروع الخارجية نظراً لوجود المستندات الخاصة  
بها بالخارج .

#### فرع الشركة بليبيا:-

١- لم يتم جرد الاصول الثابتة (الات ومعدات ، ووسائل نقل ، اثاثات ومهمات مكتبية)، المخزون بفرع  
الشركة بليبيا والبالغ قيمتها بالصافي نحو ٦١١ ألف جنيه ، نحو ٩ مليون جنيه على الترتيب نتيجة



للظروف الأمنية داخل ليبيا وتشير الى أن كافة الاصول من مباني وانشاءات ، الات ومعدات ، وسائل نقل ، الاثاثات والمهمات المكتبيه، أصناف المخزون والتشوينات المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للتدمير والفقء والضياع والاستيلاء والسرقه ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا وفقا لما أفادت به الشركة دون ان تقوم باثبات قيمة خسائر الاضمحلال لمقابلة الأضرار التي لحقت بها نتيجة تلك الأحداث بالمخالفة للمعايير المحاسبية في هذا الشأن "معيار الاضمحلال في قيمة الاصول".

٢- لم يتم إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة وكذا لم يتم عمل مطابقات مع أصحاب الأرصدة الدائنة كل فيما يخصه الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الأرصدة .

٣- لم تقم الشركة بتقييم تلك أرصدة حسابات الفرع " المدينة ، الدائنة " في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وأفادت الشركة ضمن الايضاحات المتممة أنه لم يتم اعادة تقييم الفرع لعدم التمكن من الحصول على سعر الصرف للدينار الليبي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

ويتصل بما سبق ما تبين من عدم قيام الشركة بتكوين اضمحلال لمقابلة الأضرار التي لحقت بأصول الفرع نتيجة أحداث الثورة بليبيا .

٤- لم نتمكن من التحقق من صحة رصيد حساب النقدية بالبنوك المتواجدة لدى بنك المصرف التجاري الوطني فرع سرت ، فرع بنغازي ، فرع طرابلس وكذا حساب التأمينات لدى الغير والبالغ قيمتهما في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٧٠ ألف جنيه ، نحو ٨٥٤ الف جنيه على الترتيب لعدم الحصول على الشهادات المؤيدة لأرصدة تلك الحسابات.

**بتعيين ضرورة إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع لاسيما في ظل إستنهار سوء الأوضاع بليبيا حتى تاريخه ودراسة مدى اضمحلال تلك الأصول في ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع موافقتنا بما اتخذته الشركة من الإجراءات القانونية التي تحفظ حقها في ممتلكاتها بالفرع فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لها الحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن ذلك.**

١- لم تقم الشركة بأقفال أرصدة مشروع فرعها بأوغندا علي الرغم من انه تم الانتهاء منه وإعداد حساب ختامي له وتسليم الاعمال بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦ هذا وقد بلغت اجمالي الخسائر التي حققتها الشركة بفرعها بأوغندا منذ بداية العمل بالمشروع المصري الاوغندي والخاص بتشغيل وصيانة المعدات لمقاومة الحشائش المائية بدولة اوغندا وانشاء سدود حصاد امطار وشواطئ نهريه واحواض سمكية وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٨,٤٥٠ مليون جنيه منها نحو ٣٤٠ ألف جنيه تخص العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ الامر الذي يشير الى عدم جدوى المشروع.

٢- لم يتم إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة أو إجراء مطابقات مع أصحاب الأرصدة الدائنة الأمر الذي لم يتمكن معه من التحقق من صحة تلك الأرصدة .

٣- بلغت المصروفات العمومية والادارية المنصرفة علي الفرع في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مبلغ ٣٤٠ ألف جنيه وبالفحص تبين الاتي :-

• تم تحميل المصروفات في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ ١٠٧ ألف جنيه بواقع ( ٦٦١٠ دولار × ١٦,٢٤٥ جنيه ) تمثل قيمة مصروفات غير مؤيدة بمستندات حسبما جاء بمستندات تسوية السلفة المنصرفة للصرف علي الفرع بواقع ١٠ آلاف دولار .

• علي الرغم من الانتهاء من المشروع وتسليم الاعمال بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦ الا ان قائمة الدخل تضمنت مصروفات بمبلغ ٢٤١٧ جنيه ( ١٤٨ دولار × ١٦,٢٤٥ جنيه ) قيمة شراء طباعة دون بيان أسباب ذلك .

**بتحقيق تحقيق اسباب استمرار الفرع رغم الانتهاء منه وعمل إعداد حساب ختامي له وتسليم الاعمال بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦ مع ضرورة ارسال المصادقات لكافة الأرصدة المدينة والدائنة وإجراء المطابقات اللازمة حتى يتمكن من التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠.**

٤- قيام المركز الرئيسي بتحويل مبالغ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ للفرع رغم تحقيق الفرع للخسائر المشار اليها ونشير الى استمرار ضعف الرقابة الداخلية على كافة التحويلات النقدية من المركز الرئيسي للفرع حيث مازالت الشركة لا تقوم بتحويل تلك المبالغ عن طريق القنوات الرسمية (البنوك) حيث تبين تحويل المبالغ عن طريق شركات خاصة لنقل الأموال والبعض الآخر عن طريق تساييمها لأشخاص لتوصيلها للفرع .



ينتهي بتحقق أسباب ذلك مع ضرورة اتباع الطرق القانونية والرسومية والأمانة في تحويل الأموال إكماماً للرقابة وحفاظاً على أموال الشركة .

#### فرع الشركة بالسعودية :-

- ١- لم يتم جرد الأصول الثابتة (اثاثات وتجهيزات مكتبية) بفرع الشركة بالسعودية والبالغ قيمتها بالصافي نحو ٥٧ ألف جنيه الذي لا يمكننا معه التحقق معه من الوجود الفعلي لتلك الأصول.
- ٢- لم يتم إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والمدينين والموردين واصحاب الارصدة المدينة والدائنة الاخرى وكذا لم يتم عمل مطابقات معهم كل فيما يخصه وذلك بكافة الفروع الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الأرصدة.
- ٣- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة رصيد حساب النقدية بالبنوك المتواجدة لدى بنك الرجحي فرع الرياض بدولة السعودية و البالغ قيمته فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٦٠ ألف جنيه.

ينتهي اجراء الجرد الفعلى للأصول ومطابقة نتائجها على المثبتت بدفاتر وسجلات الشركة مع ضرورة ارسال المصادقات لكافة الأرصدة المدينة والدائنة واجراء المطابقات اللازمة حتى نتمكن من التحقق من صحة تلك الأرصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والافادة.

• موافقتنا بكافة المستندات والشهادات المؤيدة لأرصدة حسابات فرع الشركة بالسعودية حتى يمكن لنا التحقق من صحتها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

#### ملاحظات ذات اهمية خاصة :-

- ١- وجود اختلاف فى المبالغ المسددة لبعض قطع الأراضي بمنطقة الضبعة والعلمين بين الدفعة المقدمة الثابت سدادها بالعقد وبين المورد لخزينة الشركة والمقيد بالحسابات المالية وحسابات الأراضي فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بفرق قدره نحو ٦,٨٣٣ مليون جنيه ويتضح ذلك مما يلي:-

الاسم	الدفعة المقدمة المتبقة بالعقد شاملة ٣% م.إدارية	المورد بخزينة الشركة والمقيد بكل من الحسابات المالية وقطاع الأراضي	الفرق
عرفات صالح محمود صالح وشريكه	٣٣٩٧٢٩٥	٢٨٩٧٣٠٠	٤٩٩٩٩٥
جمعة على جمعة	٢٦٧٣٤٠٠	—	٢٦٧٣٤٠٠
محمد عبد العليم جمعة	١٦٩٨٦٤٥	—	١٦٩٨٦٤٥
مفتاح موالى مفتاح	٨٠٠٢٠٨	٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٢٠٨
سامي صبحي محمد جميعي	٩٦٦٢٥٢	٨٠٠٠٠٠٠	١٦٦٢٥٢
أيه محمد عنتر علي	٢٠٩٤٨٦٠	٦٠٠٠٠٠٠	١٤٩٤٨٦٠
الإجمالي	١١٦٣٠٦٦٠	٤٧٩٧٣٠٠	٦٨٣٣٣٦٠

حيث تبين أن البند العاشر بعقود البيع الموقعة مع واضى اليد تضمنت أن واضى اليد قاموا بسداد الدفعة المقدمة بنسبة ٥٠% مضافاً إليها ٣% مصاريف إدارية وذلك قبل التوقيع على العقد حيث تبين قيام الإدارة المالية للشركة بتسليم السيد/رئيس القطاع القانوني السابق دفاتر أذون توريد نقدية منها على سبيل المثال ما أمكن حصره منها دفتر يبدأ من مسلسل رقم ١٤٥١ وينتهي برقم ١٥٠٠ وقد لوحظ في هذا الشأن ما يلي :-

أ- قيام المذكور بإجراءات الدورة المستندية منفرداً والمتمثلة في تحرير طابقات الأيداع وتحصيل مبالغ وتحرير أذون توريد نقدية لا يقابلها أذون توريد لحسابات الصرف ومن أمثلة ذلك.

المبلغ	رقم الأذن	تاريخه	القائم بالسداد
١٠٠٠٠٠٠	١٤٥٣	٢٠١٦/٧/٣	عرفات صالح محمود شركة اسوان للتنمية واستصلاح الأراضي
١٠٥٠٠٠	١٤٨٥	٢٠١٦/٧/٢٠	حميده حسن سمبل وشركائها

هذا بخلاف أن بعض الإيصالات منزوعة من الدفتر ولا يوجد لها أصل ولا صورة وبالتالي غير معلوم ما اذا كان قد تم استخدامها في تحصيل مبالغ من عدمه وبالتالي لم يتم توريدها بحسابات الصرف ومن أمثلة ذلك الأرقام من ١٤٥٥ حتي



ب- اختلاف تواريخ المبالغ المورده عن تواريخ توريدها بحسابات الشركة حيث أن غالبية الإيداعات بحسابات الشركة تأتي بعد تواريخ توريدها بفترات طويلة ومن امثلة ذلك على :-

رقم أذن التوريد وتاريخه بحسابات المصرف بالشركة		رقم اذن التوريد وتاريخه بدفتر رئيس قطاع الشؤون القانونية السابق		المبلغ
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٣٦	٢٠١٦/١٠/٢٣	١٤٥٤	١١٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٣٧	٢٠١٦/١٠/٢٣	١٤٦٢	١١٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٣	٢٠١٦/٧/١٧	١٤٦٧	١٠٥٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٩	٢٠١٦/٩/١٧	١٤٦٤	٥٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٢	٢٠١٦/٩/١٧	١٤٨٧	٥٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٣٥	٢٠١٦/٦/٢٦	١٤٥٢	٤٠٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤١٠	٢٠١٦/٦/١٧	١٤٦٥	٢٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٤	٢٠١٦/٧/٢٠	١٤٦٦	١٠٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٦	٢٠١٦/٨/٢٧	١٤٦٨	٢٥٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٥	٢٠١٦/٨/٢٤	١٤٦٩	٥٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٧	٢٠١٦/٨/٢٧	١٤٧٠	٤٠٠٠٠
٢٠١٧/٣/١٩	١٤٠٨	٢٠١٦/٨/١٤	١٤٧١	٢٠٠٠٠

ج- قيام المذكور بتحرير طلبات موجهة للشركة نيابه عن بعض المستثمرين واضعي اليد الذين سبق لهم سداد المبالغ المثبتة بالعقود المحرره لهم بمبرر انهم يمرون بضائقة مالية ويطلب رد جزء من المبالغ السابق سدادها ويقوم بعرضها على السيد المحاسب رئيس قطاعات التمويل المالي والاستثمار والذي بدوره يوافق على هذا الطلب في ضوء المبررات المعروضة من رئيس قطاع الشؤون القانونية وعليه يتم تحرير اذن صرف نقدية موقع عليه منه نيابه عن المستثمر ويتسلم النقدية من خزينة الشركة دون وجود ما يفيد او يؤيد ان المستثمر هو من حرر الطلب او تسلم النقدية او حتي يعلم بهذا الاجراء ولم يتم رد تلك المبالغ لخزينة الشركة حتى تاريخ الفحص سبتمبر ٢٠٢١ وهو ما يعني الحصول على أموال

بدون وجه حق وهو ما يعد اختلاساً لأموال الشركة ومن أمثلة ذلك فى ضوء ما

امكن حصره :-

١ - بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٧ حرر السيد رئيس قطاع الشئون القانونية طلب بأسمه للسيد المحاسب رئيس قطاعات التمويل المالي والاستثمار يطلب فيه الموافقة على رد مبلغ ٩٥ الف جنيهه للسيد/ محمد احمد ابراهيم الحبشي والسابق توريده ضمن إذن التوريد رقم (٣) فى ١٧/٦/٢٠١٧ لمروره بظروف مالية صعبة وفى ٢٥/٩/٢٠١٧ وافق السيد رئيس القطاعات مع التتييه باتخاذ اللازم وتم تحرير اذن صرف نقدية بإسم/ محمد احمد ابراهيم الحبشي موقع من رئيس قطاع الشئون القانونية بما يفيد استلامه المبلغ .

٢ - بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٧ (نفس التاريخ السابق) حرر السيد/ رئيس قطاع الشئون القانونية طلب بأسمه للسيد المحاسب/ رئيس قطاعات التمويل المالي والاستثمار يطلب فيه الموافقة على رد مبلغ ٨٠٠ الف جنيهه للسيد/ احمد محمد حسن شافع والسابق توريده بأذن التوريد رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩/٨/٢٠١٧ بنأء على طلبه لظروف خاصة وفى ٢٥/٩/٢٠١٧ وافق السيد رئيس القطاعات مع التتييه باتخاذ اللازم وتم تحرير اذن صرف نقدية باسم احمد محمد حسن شافع موقع من السيد / رئيس قطاع الشئون القانونية بما يفيد استلامه المبلغ .  
ونشير الى أن الشركة قامت بتقديم بلاغ لنيابة الاموال العامة بالإسكندرية قيد برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ ادارى العطارين تم احالته الى هيئة الرقابة الادارية بالاسكندرية لاجراء التحريات اللازمة بشأنه ومازال قيد التحقيق حتى تاريخه (٢٠٢١/٩).

يتعين ضرورة متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة فى هذا الشأن مع حصر الحالات المماثلة واجراء التحقيقات اللازمة بشأنها والافادة لتحديد المنسبب فى :-

• عدم توريد المبالغ المسدده من المشتريين رغم اثباتها بالحقوق المحررة لتقنين واضعي اليد والتي مازالت بحوزتهم وبالغلة نحو ٦,٨٣٣ مليون جنيهه وهو ما يؤكد على سدادها.



- تحصيل مبالغ من المشننين وعدم توريدها بتواريخها.
- والبالغة نحو ١٠٥ مليون جنيه على سبيل المثال وفي ضوء ما أمكن حصره منها رغم تسليمهم إيصالات توريد نقدية صادرة باسم الشركة ومحرره بمعرفة السيد/ رئيس قطاع الشئون القانونية السابق.
- نزع بعض اصول وصور الإيصالات السابق الإشارة إليها من الدفتر وحصر الحالات المماثلة وتحديد ما إذا كان قد تم استخدامها من عدمه .
- قيام المذكور باستغلال دفتر اذن التوريد الذي كان بحوزته واستلام أموال لمصاحته والاحتفاظ بها لديه ثم توريدها بتاريخ لاحق له لمدة تصل لأكثر من تسعة أشهر .
- إجراء التحقيق اللازم لتحديد أسباب حصول المذكور على دفاتر توريد نقدية والقيام بإجراءات الدورة المستندية منفرداً رغم عدم اتفاقها مع مهام وطبيعة وظيفته باعتباره رئيس قطاع الشئون القانونية وما إذا كان سبق تسليم اذن توريد للمذكور من عدمه فضلاً عن تحرير طلبات باسماء المستثمرين واسترداد بعض المبالغ المسدده بمعرفتهم نيابة عنهم - وهو ما يعني عدم وجود رقابة داخلية على أموال الشركة - والقصور الشديد في أعمال أمين الخزينة - وعدم ردها لخزينة الشركة حتى تاريخ الفحص في سبتمبر ٢٠٢١ وهو ما يعد اختلافاً لأموال الشركة والإفادة.
- مع ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- ٢- وردت مطالبة لشركة مساهمة البحيرة من شركة عسكر الدولية للتجارة العامة والمقاولات بدولة الكويت مؤرخة ٢٠١٦/٩/٢١ لسداد نحو ٩٥,٧٠ ألف دينار كويتي تُعادل نحو ٥,٢٤٥ مليون جنيه مصري<sup>(١)</sup> بمبرر أنها تمثل حصة شركة مساهمة البحيرة في المرتبات ومصروفات تأسيس وتجهيزات وبعض المصروفات الادارية لمشروع برج الشهداء<sup>(٢)</sup> بدولة الكويت وقد تبين هذا الشأن ما يلي:-

١- الدينار الكويتي يعادل ٤٩,٦٠ جنيه مصري وفقاً للسعر المعلن في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

أ- بتاريخ ٢٠١٦/٦/٦ تم تحرير عقد اتفاق بين شركة مساهمة البحيرة ممثلة بشي السيد المهندس/ رئيس مجلس الادارة في ذلك الوقت وبين شركة النهضة الدولية للتجارة العامة والمقاولات بدولة الكويت بخصوص انشاء سور امني ومبني لإدارة حماية السفارات بمنطقة غرب مشرقة بقيمة اجمالية نحو ٨,٥٧ مليون دينار كويتي تعادل نحو ٤٢٥,٠٧٢ مليون جنيه مصري وقد وقع السيد رئيس مجلس إدارة شركة مساهمة البحيرة العقد بتاريخ ٢٠١٦/٧/١١.

ب- بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٢ تم توقيع عقد وكالة بين كل من شركة مساهمة البحيرة ممثلة في السيد المهندس/ رئيس مجلس الادارة في ذلك الوقت والذي بموجبه وكلت شركة مساهمة البحيرة شركة عسكر الدولية للتجارة العامة والمقاولات لتكون وكيلاً تجارياً عنها تتولي التفاوض على إبرام العقود المبدئية وباسم الطرف الاول (شركة المساهمة) على ان يتم تحرير العقود النهائية بمعرفة شركة مساهمة البحيرة .

وقد تبين ابرام هذه العقود قبل العرض على مجلس إدارة الشركة حيث تم عرضها على المجلس بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢١ وهو تاريخ لاحق على ابرامها وصدر قرار المجلس بشأنها بالجلسة رقم ٢٧٩-١٠ لسنة ٢٠١٦ بالموافقة من حيث المبدأ على كافة العقود المبرمة بدولة الكويت ، كما تبين إخطار شركة مساهمة البحيرة للسيد اللواء المهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي وأبحاث المياه الجوفية بموجب كتاب الشركة رقم ١٤٠ في ٢٠١٦/٨/٨ بخصوص عقد الاتفاق المذكور فضلا عن طلب الموافقة على ضمان شركة المساهمة لدي وزارة المالية خلال وزارة الزراعة في استخراج خطابات الضمان للدفعة المقدمة والنهائية اللازمة لتنفيذ المشروع الامر الذي لم توافق عليه وزارة المالية حيث افادت بأن الضمان المطلوب من وزارة المالية بحالته المعروضة لا يتوافر لوزارة المالية السند القانوني الذي يجيز اصدار هذه الضمانات .

ج- بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٨ تم ابرام عقد اتفاق من الباطن بين شركة مساهمة البحيرة والممثلة في السيد المهندس/ رئيس مجلس الادارة في ذلك الوقت وبين شركة التوباد للتجارة العامة والمقاولات بدولة الكويت (لم يتبين لنا توقيع ممثل شركة مساهمة البحيرة علي العقد من عدمه) بشأن تولي شركة مساهمة البحيرة - مقاول الباطن - تنفيذ واتمام بناء وانجاز



وصيانته مبني إدارة برج الشهداء رقم (٢) بدولة الكويت بقيمة اجمالية بنحو

٢٦،١٤٢ مليون دينار كويتي - تعادل نحو ١،٤٣٣ مليار جنيه مصري.

ويتصل بما سبق وجود مطالبة اخري من شركة عسكر الدولية بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٥

لشركة مساهمة البحيرة بسداد الكفالات البنكية داخل دولة الكويت الخاصة بالمشاريع التي

تم توقيعها وعرض إمكانية رهن الارض الخاصة بشركة مساهمة البحيرة لاحدي الشركات

العاملة بدولة الكويت - وقد اخطرت شركة مساهمة البحيرة الشركة المذكورة بكتابتها رقم

٢٢٥ بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٠ بتوقيع غير مقرر من السيد المحاسب/رئيس قطاعات

التمويل والتخطيط المالي والاستثمار نيابة عن السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة -

وقبل العرض على مجلس الإدارة - بأنها ليس لديها مانع من رهن عدد ٢ قطعة أرض

حال استخراج الكفالات المطلوبة وبيان قطعتي الارض كما يلي :-

- ارض ذبابة الفاكهة - زمام الناصرية.

- ارض القرية المحلية ك ٧٥ طريق الاسكندرية - القاهرة الصحراوي.

وبتاريخ ٢٢٣/١٠/٢٠١٦ صدر قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ١١/٢٨٠ لسنة

٢٠١٦ بما يلي :-

• تكليف لجنة الاراضي بالشركة باعادة تقدير القيمة السوقية الحالية للأرض المذكورة المطلوب رهنها.

• الموافقة من حيث المبدأ على خصم المصروفات التي تقوم شركة عسكر الدولية بصرفها على مشروع برج الشهداء من المبالغ المستحقة لشركة مساهمة البحيرة بعد اعتماد تلك المصروفات من السلطة المختصة .

د- بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ قامت شركة مساهمة البحيرة ممثلة في السيد المهندس/ رئيس

مجلس الإدارة في ذلك الوقت بابرام عقد اتفاق ثلاثي بينها وبين كل من السيد/ جمال

الدين عبد الفتاح عبد السميع - مصري الجنسية وشركة عسكر الدولية لانشاء شركة

جديدة تحت مسمى "شركة مساهمة البحيرة الكويتية" والتي تقوم بالعمل داخل دول الخليج

مقابل نسبة من العقود السنوية تبلغ ١،٢% تسدد من الشركة الجديدة الي شركة مساهمة

البحيرة من قيمة كل عملية ، وبناء عليه صدر تفويض من شركة مساهمة البحيرة بتاريخ

٢٠١٦/١٢/٨ موقع من السيد/رئيس مجلس ادارة الشركة في ذلك الوقت الي السيد/

جمال الدين عبد الفتاح بالتوقيع على العقد وإدارة كل ما يخص العقد من أمور مالية وإدارية وقانونية داخل دولة الكويت نيابة عن شركة مساهمة البحيرة.

وفي ضوء ما سبق نؤكد على ما يلي :-

● عدم عرض معظم العقود على مجلس إدارة الشركة قبل ابرامهما حيث تبين عرض بعضها بعد التوقيع وتمت الموافقة عليها من حيث المبدأ كما لم يتم عرضها على الجمعية العامة للشركة حتى تاريخه .

● لم يتبين لنا مدى قيام الشركة بتنفيذ هذه العقود من عدمة حيث لم تتضمن دفاتر الشركة والقوائم المالية لها حتي ٢٠٢٠/٦/٣٠ أية إيرادات عن هذه العقود كما لم يتم الإفصاح عنها ضمن الإفصاحات المتممة ، وعلى العكس من ذلك ورود مطالبات للشركة بسداد نحو ٩٥،٧٠ الف دينار كويتي بمبرر انها تمثل حصة الشركة في مصروفات مشروع برج الشهداء (٢) بدولة الكويت وموافقة الشركة على سدادها من المبالغ المستحقة لها وذلك بعد اعتمادها من السلطة المختصة بالشركة .

● إصدار الشركة تفويض للسيد/جمال الدين عبد الفتاح عبد السميع بالتوقيع على العقود وإدارة كل ما يخص العقد الخاص بشركة مساهمة البحيرة الكويتية من أمور مالية وإدارية وقانونية داخل دولة الكويت نيابة عن شركة مساهمة البحيرة لم يتبين لنا مدى استفادة المذكور من هذا التفويض وما سيترتب على ذلك من التزامات علي الشركة حال استخدامه بطريقة خاطئة قد تعرضها للوقوع تحت طائلة القانون وهو ما يعني انعدام الرقابة بالشركة على مثل هذه الاعمال وكان يجب أن يصدر تفويض محدد لكل موضوع على حده بعد دراسته جيداً والتأكد من تحقيق الشركة الاستفادة منه وليس تفويضاً عاماً تتعدم معه الرقابة عليه كما لم يتبين لنا الغاء هذا التفويض ام لا يزال ساري حتي تاريخه.

● الموافقة على رهن قطعتي أرض من الشركة لمقابلة استخراج الكفالات المطلوبة بموجب خطاب موقع بتوقيع غير مقروء من رئيس قطاعات التمويل والتخطيط المالي والاستثمار وقبل العرض على مجلس إدارة الشركة .

وقد قامت الشركة بتقديم بلاغ للنيابة الإدارية ضد بعض المسؤولين بالشركة وقيد برقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٩ - وقد تم إحالة البلاغ للمديرية المالية لندب احد المفتشين



الماليين لبحث الموضوع وتقديم تقرير للعرض على النيابة واستئذان النيابة  
تم تشكيل لجنة من الشركة القابضة بناء على طلب النيابة لفحص المستندات المتعلقة  
بهذا الموضوع وما زالت تباشر أعمالها حالياً فضلاً عن قيام الشركة القابضة  
بمخاطبة وزارة الخارجية بالخطاب رقم ٣٠٠ في ٢٠٢٠/٦/٣ بهذا الخصوص وتم  
الرد عليه من وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٤ بأن الموضوع خارج اختصاص  
وزارة الخارجية.

يتعين ضرورة متابعة البلاغ المقدم من الشركة الى النيابة الادارية في هذا  
الشان لتحديد المنسب في هذا الشأن والإفادة عن موقف هذه العقود وما هي  
أوجه الاستفادة التي حصلت عليها الشركة منها ومدى تنفيذ هذه العقود من  
عدهم وتحديد الموقف القانوني للشركة بشأنها مع موثقتنا بكافة  
التفويضات التي صدرت من الشركة للغير للوقوف على مدى صحتها لاسيما في  
ظل انعدام الرقابة عليها تماماً مع ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات  
المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة  
رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة  
١٩٨٨ وتعديلاته .

٣- استمرار انعدام الرقابة على بعض مناطق الشركة المختلفة نتيجة لقيام تلك المناطق بالمهام  
الموكلة للقطاع المالي بالمركز الرئيسي والمتمثلة في صرف مستحقات المقاولين والموردين  
وقبول ايداع الشيكات الواردة من جهات الاسناد الخاصة لتلك المناطق منها على سبيل  
المثال وليس الحصر منطقة الكراكات.

ومازلنا عند رأينا من ضرورة إصدار قرار من مجلس إدارة الشركة باتخاذ سياسة  
المركزية بالنسبة للإدارة المالية بالمركز الرئيسي على أن يقتصر التعامل  
بمناطق الشركة المختلفة على صرف المصروفات النقدية العاجلة والضرورية من  
السلف المستديمة والتي يتم تحديد قيمتها وفقاً لحجم العمل المسند لكل  
منطقة والتي يتم استعاظتها كل فترة زمنية بعد مراجعتها من المركز الرئيسي  
تجنباً لتكرار وقائع الفساد في مناطق الشركة مثل منطقة بني سويف والفيوم  
والتي لم نوافق بما انتهى إليه الأمر في التحقيقات التي تمت في هذا الشأن.

- هذا وقد صدر قرار من مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٨/١١/٨ بتفويض السيد/رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بدراسة الآثار الايجابية والسلبية لالغاء نظام الامر كزبية في التعاملات المالية بمناطق التنفيذ المختلفة واتخاذ القرار المناسب في ذلك الامر وهو ما لم نوافق به حتى تاريخه.

٤- لم تقوم الشركة باخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات بكافة التحقيقات الداخلية التي تتم داخل الشركة ،التحقيقات الخارجية التي تتم بمعرفة جهات خارجية مثل النيابة العامة - النيابة الادارية - الرقابة الادارية - الشركة القابضة - ..... ،المخالفات المالية التي وقعت بالشركة خلال الفترة من ٢٠١٦/٣/١ حتى تاريخ الفحص سبتمبر ٢٠٢١ وما بعدها تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته رغم إخطارنا للشركة بتقرير مراقب الحسابات بكتابنا رقم ٤٨٧ في ٢٠٢٠/٣/١١ .

يتعين حصر كافة التحقيقات والبلاغات والدعاوى والمخالفات المالية التي وقعت خلال الفترة من ٢٠١٦/٣/١ وحتى تاريخ الفحص سبتمبر ٢٠٢١ مع ضرورة الالتزام بأحكام المادة المشار إليها والإفادة .

- لا تمسك الشركة سجلات خاصه بالبيئة لبيان الأعمال التي تمت بشأنها والتكاليف المرتبطة بها بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩ الأمر الذي لم يتسنى معه التحقق من سلامة إجراءات اقتناء الأصول المقتناة بغرض الحفاظ على البيئة وأن تلك الأصول لا تتضمن أصول تؤدي إلى أضرار بيئية هذا فضلاً عن عدم توافر تقارير دوريه تضمن الإفصاح عن المعلومات البيئية.

يتعين ضرورة إمسك سجلات خاصة بالبيئة للإفصاح عن كافة البيانات والتكاليف المتعلقة بها .



- استمرار تأخر الشركة في إعداد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تقضي بأن تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنوياً أحدهما ... والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر في (١).....(٢).....(٣) التصديق على الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر الختامية للشركة وبالمخالفة أيضاً للمادة رقم (٣٢) من النظام الأساسي للشركة حيث وردت القوائم المالية للإدارة في ٢٠٢١/٨/١١ رغم سابق الإشارة إلى ذلك بتقاريرنا السابقة.

بخلاف عدم إعداد الشركة المراكز المالية كل ثلاثة أشهر بالمخالفة لأحكام المادة رقم (١٥) فقرة (٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام هذا وقد تبين استمرار قيام لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية بشطب قيد أسهم الشركة والذي تم بجلستها المنعقدة في ٢٠٠٩/٩/٢٥ نظراً لعدم التزام الشركة بقواعد القيد الصادرة بموجب قرار هيئة سوق المال رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨.

**ينعین بیان اسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ في هذا الشأن.**

• لم نواف من الشركة ببعض البيانات والمستندات الخاصة بأعمال المراجعة ومن أهمها ما يلي:-

- الشهادات الصادرة من كافة البنوك التي تؤكد صحة الأرصدة البنكية للشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

- الدراسات التي أعدتها الشركة لكافة المخصصات فيما عدا مخصص القضايا حيث قدمت لنا الشركة دراسة غير مكتملة لا تفي بالغرض.

- محاضر جرد الانتاج التام ، غير التام وبيان تحليلي بالتشوينات.

- المستندات والشهادات المؤيدة لارصدة حسابات الفروع الخارجية.

**ينعین موافقتنا بالبيانات والمستندات السابق الإشارة إليها حتى يمكن لنا القيام بأعمال مراجعة أعمال وحسابات الشركة.**

## الرأي:

وفيما عدا تأثير ما جاء بعالية فمن رأينا أن القوائم المالية المعدلة المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعن أداءها المالي وثباتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

### المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج للتطوير حتى يفي بأغراض قياس التكلفة الفعلية والرقابة على عناصر التكاليف وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.
- لم نواف بتقرير مجلس الإدارة عن القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

تحريراً في ٢٠٢١/١٠/

المدير العام

نائب مدير الإدارة

عبد السلام عبد الحميد السنهوري  
(محاسب/ عبد السلام عبد الحميد السنهوري)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

خالد مكي مصلي

(محاسب/ خالد مكي مصلي)



رد شركة مساهمة البحيرة

على تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

ص ٢: يتعين إجراء رفع مساحي معتمد لكافة الأراضي المملوكة للشركة حتى يمكن التحقق من قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع ضرورة موافقتنا بنتائج أعمال اللجان من رفع مساحي وحصر كافة التعديلات الواقعة على أراضي الشركة والمشكلة من قبل الشركة لهذا الغرض .

**الرد :** تم إعداد منظومة بيانات حديثة وشاملة خاصة بالأراضي على الحاسب الآلي لحصر كافة الأراضي المملوكة للشركة وبصفة خاصة أراضي التفاتيش الزراعية وموقفها (تعديلات - وضع يد - ..... ) والتي تقع في كافة المحافظات ( الإسكندرية - كفر الشيخ - الدقهلية .... ) وتم حصر مساحات عديدة من أراضي الشركة وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/٣/١٣ ، وجاري استكمال المنظومة حيث أن تلك الأعمال تأخذ وقت وجهد كبير ، ومن الجدير بالذكر أن الشركة قامت بحصر الأراضي المملوكة لها والمدرجة قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة نحو ١٧٤,٣٦٤ مليون جنيه ، وتم إعادة تقييمها من قبل اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة وتبين قيمتها طبقاً للتقييم كالتالي :-

بيان الأراضي	القيمة المدرجة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمليون جنيه	المساحة بالمتر ٢م	تاريخ التسعير	سعر المتر بالجنيه	قيمة التقييم بالمليون جنيه
أرض الورش بحجر النواتية على محور المحمودية - الإسكندرية	١٣٧,٧١٧	٧٢٨٩٦	٢٠١٩/١١/٢٨	١٥٠٠٠	١٠٩٣,٤٤٠
أرض قطاع النقل بالناصرية العامرية - الاسكندرية	٢٧,٨٣٦	١١١٣٤٥	٢٠١٩/١١/٢٨	١٠٠٠	١١١,٣٤٥
أرض مباني بقرية اللحوم بالنوبارية	٥,٧٩٨	٨٩٣٩٦	٢٠٢٠/٥/٣	٥٠٠	٤٤,٦٨٩
أرض بالمنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر	١,٦٤٢	٥٤٧٤	٢٠٢٠/٥/٣	٤٥٠٠	٢٤,٦٣٣
أرض منطقة النوبارية كراكات بجناكليس - البحيرة	١,٣٧١	١٢٤٦٠	٢٠٢٠/٥/٣	٢٠٠٠	٢٤,٩٢٠
الإجمالي	١٧٤,٣٦٤				١,٢٩٩,٠٢٧

ص ٣، ٤: أ- يتعين - تحقيق أسباب ما تقدم مع سرعة التواصل مع جهاز مدينة ١٥ مايو لاسترداد تلك الممتلكات خاصة في ظل عدم إمكانية جردها منذ تاريخ سحب العمل - ضرورة قيام الشركة بتقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال في قيمة تلك الاصول .....

حصر كافة الآلات والمعدات واصناف المخازن والتشوينات الخاصة بتلك العملية والانصاح عنها بالقوائم المالية .....



**الرد :-** المعدات وأصناف المخازن المتحفظ عليها من قبل جهاز مدينة ١٥ مايو نتيجة سحب العمل من الشركة والتنفيذ خصماً على حسابها لعملية محطة الصرف الرئيسية والفرعية في ٢٠١٣/٤/٢١ ، وكان ذلك بسبب عدم توفر السيولة المالية في حينه وعدم قدرة الشركة على تدبير التوريدات والخامات المطلوبة للتنفيذ - وتلك المعدات وأصناف المخازن قد تم حصرها ومعد بها بيان وموقع عليها من مسؤولي جهاز مدينة ١٥ مايو عند تنفيذ إجراءات سحب العمل ، والشركة قامت بمحاولات عديدة لنهوا إجراءات الإفراج عن تلك المعدات فكان رد مسؤولي جهاز مدينة ١٥ مايو بأن المقاول الذي حل محل الشركة في استكمال الأعمال ما زال حتى تاريخه لم ينتهي من التنفيذ وعلى ذلك لا يمكن عمل تسوية حسابات شركتنا والإفراج عن المعدات والمهمات حيث لا بد من نهو أعمال المشروع حتى يتم استكمال الإجراءات الخاصة بذلك - وقد تم الاعتراض على ذلك وتم مخاطبة السيد المهندس / نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية لقطاع التنمية وتطوير المدن حتى يمكن الوصول مع سيادته لاتفاق تماشياً مع توجيهات القيادة السياسية بحل المشاكل بين الجهات الحكومية بالاتفاق والتراضي للصالح العام ، وأوضحنا لسيادته أنه مر أكثر من ٧ سنوات على سحب العمل من الشركة وتم إسناد تنفيذ باقي الأعمال لمقاول آخر خصماً على حساب الشركة ولكن حتى الآن لم يتم الانتهاء من العملية ولم يتم نهو التحفظ على معدات الشركة بالموقع طوال هذه المدة وحتى تاريخه وأن توقفها طوال هذه الفترة قد أثر على حالتها الفنية نتيجة عدم التشغيل وتأثرها بالعوامل الجوية بالموقع وأن ذلك أدى إلى ضياع الفرصة البديلة من تشغيل تلك المعدات - وأن بقاء هذا الوضع يضر بالشركة ضرر كبير .

وجارى الوصول لحل اتفاقي وخاصة أن جهاز مدينة ١٥ مايو أعلن في ٢٠٢١/٣/١٧ عن مناقصة لاستكمال تنفيذ الأعمال خصماً على حساب المقاول الذي لم ينتهي من تنفيذ الأعمال التي تم سحبها من شركتنا في عام ٢٠١٣ حتى تاريخه .

**ص ٤ :- ب: يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة الخاصة بطلب الشركة الغاء قرار سحب ارض ٦ أكتوبر والذي تسبب ارتفاع قيمة متر الأرض من ٢٦٦ جنيه /م ليصبح ١٢٣٥ جنيه /م**

**الرد :-** طلب جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر من الشركة التنازل عن الدعوى القضائية رقم ٤٦٣٢٣ لسنة ٧٢ق - قضاء إداري القاهرة والتي رفعتها الشركة ضد الجهاز لالغاء قرار سحب التخصيص وإعادة معاملة الشركة بالسعر المحدد في ٢٠٠٧/٦/٣ وبعد عدة مفاوضات قانونية وخاصة بعد صدور كتاب دورى من مجلس الوزراء بعدم قيام الجهات الحكومية برفع دعاوى قضائية ضد بعضهما وحل النزاعات فيما بينها وسحب القضايا المرفوعة والقيام بحلها فيما بينها أو امام اللجان المشكلة بوزارة العدل لحل المنازعات بين الجهات الحكومية - وعلى ذلك تم التواصل مع جهاز مدينة ٦ أكتوبر وتم الاتفاق على قيام الشركة بتقديم تظلم لجهاز مدينة ٦ أكتوبر وتعهدت الشركة بعدم رفع أية دعاوى قضائية وجارى متابعة الجهاز للوصول الى اتفاق بين الشركة والجهاز

**ص ٧ : ت: يتعين ضرورة :-**

**١- متابعة كافة الدعاوى الخاصة بهذا الشأن (كسارة الضبعة) لتحديد المتسببين في عدم أخذ الضمانات الكافية التي تحفظ أصول وممتلكات الشركة المؤجرة للغير ونأجبر الكسارة مرة أخرى رغم عدم وجودها بحوزة الشركة والافادة.**

**٢- متابعة تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة بفسخ عقد الايجار وتسليم الكسارة والافادة.**



- ٣- حصر كافة الأضرار الواقعة على الشركة والتي ترتبت على ذلك وتحميلها كمدىونية على المستأجر مقابل قيدها بالأرصدة الدائنة لإمكانية متابعتها وكذا العمل على تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة .
- ٤- ضرورة الإفصاح عن كافة الدعاوى المرفوعة بشأنها (من ضد الشركة) بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

**الرد :** تقوم الشركة بمتابعة كافة الدعاوى الخاصة بهذا الشأن بداية من البلاغ المقدم لهيئة الرقابة الإدارية بالإسكندرية بهذا الخصوص ضد المدعو / عطا الله عبد النبي زايد ، وقد تم فحص البلاغ بعد أن قامت الشركة من جانبها بتقديم كافة المستندات المطلوبة منها وقد قامت الرقابة الإدارية بإحالة البلاغ للنيابة العامة وقيد طرفها برقم قضية ٣٠٣٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين ، وقد تم سماع أقوال الشركة في هذا البلاغ وطلبت النيابة العامة تشكيل لجنة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية تكون مهمتها الاطلاع على ملف الدعوى وفحص ما بها من مستندات وحلف اليمين أمام النيابة وتقديم تقرير مفصل بما أسفر عنه الفحص . وتنفيذاً لذلك صدر قرار السيد اللواء / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ بتشكيل اللجنة وقد قامت اللجنة بمباشرة أعمالها بعد حلف اليمين وأودعت تقريرها وتم سماع أقوالها أمام النيابة - و مازال الموضوع قيد التحقيق ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه . هذا بالإضافة إلى أنه هناك تحقيق جاري بالنيابة الإدارية بالإسكندرية نتيجة بلاغ أحد العاملين بالشركة بهذا الخصوص وقيد قضية برقم ٢٥٣ لسنة ٢٠١٩ ومتابعتها اتضح أنه مازالت قيد التحقيق ولم يتم التصرف فيها حتى تاريخه ، كما أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٠١٨ م.ك الاسكندرية ضد المدعو / عطا الله عبد النبي زايد للمطالبة بالآتي :- فسخ إيجار الكسارة وملحقاتها والوحدات المساعدة لها المؤرخ في ٢٠١٥/١٠/١٦ مع تسليم الكسارة وملحقاتها للشركة بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد - والزامه بالتعويض عن القيمة الإيجارية المستحقة للشركة طبقاً للبند الرابع من العقد من بداية التعاقد حتى تسليم الكسارة للشركة بالإضافة إلى الفوائد القانونية بنسبة ٤% وقد صدر بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨ حكم لصالح الشركة بفسخ عقد الإيجار وتسليم الكسارة للشركة وبخصوص التعويضات التي طلبتها الشركة تم إحالة الطلب لإدارة الخبراء ولم يتم مباشرتها من الخبراء حتى تاريخه .

**ص ٧:- تضمنت الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ معدات مؤجرة للغير تبلغ تكلفتها نحو ١٨,٢٣٠ مليون جنيه وصافي قيمتها الدفترية نحو ٧٠٠ ألف جنيه - قامت الشركة بجردها دون الحصول على الشهادات المؤيدة لها من المؤجرين ، يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأصول والإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .**

**الرد :** تقوم الشركة بجرد المعدات والأصول المؤجرة جرداً فعلياً ، وتتضمن عقود التأجير الضوابط والشروط التي تحفظ حقوق الشركة - كما يتم وضع حراسة تابعة للشركة ويتم المتابعة الفنية والامنية بصفة مستمرة لمواقع عمل تلك المعدات المؤجرة .

**ص ٨ :- بلغت تكلفة الأصول الثابتة المعطلة - الات ومعدات (مصر) وفقاً لبيان الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٤٠,٤٩٠ مليون جنيه بنسبة ١٦٪ من تكلفة الآلات والمعدات (مصر) والبالغة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤٤,٠٠٩ مليون جنيه - يتعين حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة**



(وسائل نقل - مباني ... الخ) مع بحث أسباب ذلك والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما

يحقق صالح الشركة.

**الرد :** قامت الشركة بحصر الطاقات العاطلة ( معدات - آلات - سيارات ....) وتم تصنيفها عن طريق اللجان الفنية المتخصصة إلى وحدات يوجد جدوى من إصلاحها وأخرى لا جدوى من إصلاحها وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصرف الاقتصادي للوحدات التي لا جدوى من إصلاحها وذلك بالبيع بالمزايدة للحصول على أعلى سعر لها ويتم استخدام حصيلة البيع في تدبير السيولة اللازمة لإصلاح الوحدات التي يوجد جدوى من إصلاحها وقامت الشركة في الفترة من ٢٠١٩/٩/١ حتى تاريخه بالصرف على إصلاح المعدات والسيارات التي لها جدوى من الإصلاح بقيمة قدرها ٤,٥ مليون جنيه منها مبلغ ٢,٥ مليون جنيه لإصلاح كسارة سيفادالا ٣٠٠/ساعة بتوشكى ، وكذلك ماكينة التبطين والتي تعمل حالياً بفرع (٤) بتوشكى مع إحدى الشركات الخاصة .

### الاستثمارات العقارية:-

ص ٨ : ١١ : ارض الضبعة : يتعين :-

- ١- متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة بالإسكندرية بخصوص هذا الأمر وتحديد المتسبب في الموافقة على هذه البيوع رغم صدور تلك القرارات والإفادة مع ضرورة وقف التعامل على هذه الأرض تماما لحين مخاطبة الشركة لكافة الجهات السيادية المختصة في هذا الشأن لتحديد الموقف النهائي للشركة من ملكية هذا الأرض من عدمه وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.
- ٢- حصر كافة المساحات التي تم بيعها منها بعد صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨ بفسخ التعاقد والذي تؤكد بكتاب الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ وتكوين مخصص بقيمتها بالكامل.
- ٣- حصر كافة العقود المبرمة من قبل الشركة مع واضعي اليد بأرض الضبعة بالعلمين والسابق بيعها لمستثمرين آخرين بموجب عقود ابتدائية دون قيام الشركة باتخاذ أي إجراءات قانونية بفسخ التعاقد مع هؤلاء المستثمرين من مالكي الأرض قبل تقنين أوضاع واضعي اليد وإبرام عقود معهم وتكوين مخصص بقيمتها بالكامل.
- ٤- بيان اسباب موافقة مجلس الادارة على اعفاء المشتريين الاصليين لأراضي الضبعة والعلمين من فوائد التأخير على المديونية المستحقة عليهم دون عرض الامر على الجمعية العامة للشركة والتأكد من الموقف القانوني النهائي للشركة بخصوص تلك الاراضي.

**الرد :** تقوم الشركة بمتابعة التحقيقات التي تتم في البلاغ المقدم لنيابة العطارين الجزئية للتحقيق في الوقائع الواردة به وقيدها برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين والذي تم إحالته للجنة خبراء الكسب الغير مشروع بالإسكندرية لفحص كافة المستندات الخاصة بهذا الموضوع وعقدت عدة جلسات ولم يتم نهو تقرير الخبراء حتى تاريخه

تم عقد عدة اجتماعات برئاسة السيد معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي وآخرها يوم ٢٠٢١/٥/٨ - وأيضا تحت رعاية السيد الدكتور مساعد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي للشئون الاقتصادية وبحضور كل من : السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة واستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية والسادة رؤساء الشركات التابعة لها والسادة مسؤولي هيئة التعمير وتم التوجيه بحل المشاكل والمعوقات بين الهيئة وشركات استصلاح الأراضي وتذليلها لما فيه الصالح العام للهيئة والشركات - وبناء على ذلك تمت عدة اجتماعات ومناقشات مع مسؤولي الهيئة بالخصوص وطلبت الشركة أن يتم العرض على معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي للموافقة على إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر عام ٢٠٠٨ بفسخ التعاقد مع الشركة وتسليمها الأرض مشتراها (٧٤٩٠ فدان) وسداد الشركة كافة مستحقات الهيئة عن هذه المساحة على ضوء الاتفاق الذي سيتم التراضي عليه لتسوية هذا الوضع مع مراعاة ما قامت به الشركة من سداد مبلغ ٢٣ مليون جنيه وما تحمّلته الشركة من أعباء مالية في تنفيذ أعمال الاستصلاح والبنية الداخلية لمساحة تتجاوز ٣٥٠٠ فدان والتي حالياً تحتاج إعادة تأهيل للأعمال المنفذة ، كما تم مخاطبة السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة ، السيد الدكتور / مساعد الوزير ، الشركة القابضة بضرورة نهي ذلك النزاع وخاصة بعد صدور القرار الجمهوري الذي تضمن وقوع مساحة ٣٩٤٠ فدان (كراسة ٤٥) بمدينة العلمين الجديدة وهي من ضمن المساحة الإجمالية المباعة للشركة ٧٤٩٠ فدان - ومؤخرا في ٢٠٢١/١٠/٦ تم عقد اجتماع مع السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وحضره السيد الاستاذ / المستشار القانوني للهيئة للوصول الى حل نهائي بالخصوص .

**ص ١٢ : تضمن الحساب نحو ٩,٧٣٣ مليون جنيه يمثل قيمة مساحة ٢٦٨١ فدان بأرض شمال الحسينية المتبقية من إجمالي مساحة ما يقارب من ٨٠٠٠ فدان والمخصصة للشركة بموجب القرار الوزاري رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٩٥ وتم الموافقة عليها بناء على مذكرة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية. يتعين التواصل مع الهيئة والحصول على عقد ملكية تلك الأراضي وسداد المستحق عليها تلافياً لصدور أي قرارات من الهيئة تجاه الشركة وتحميلها أي غرامات أو فروق أسعار .**

**الرد :** عقد اجتماع مع السادة / مسؤولي هيئة التعمير وتم التوصل إلى أن تقوم الهيئة باعتماد تصرفات الشركة التي تم إخطار الهيئة بها بتاريخ ٢٠١٤/١/١ بمساحة ٦٣١٤ فدان ويتم تحرير عقد بتلك المساحة مع قيام الشركة بسداد ثمنها طبقاً للأسس المبدئية المعتمدة من السيد الدكتور / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في حينه ، وباقي المساحة يتم تقديرها بمعرفة اللجنة العليا لتنظيم أراضي الدولة وطبقاً للحصر على الطبيعة وجاري متابعة الهيئة لتنفيذ ذلك الاتفاق .

**ص ١٢ ، ١٣ : يتعين تحقيق اسباب عدم قيام الشركة بإبرام اية عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) لإثبات ملكيتها للأرض المشتراه منها الامر الذي قد يترتب عليه ضياع الحق القانوني للشركة في تلك الارض وكذلك ضياع مبلغ الدفعة المقدمة المسددة مع ضرورة بحث ودراسة ما تقدم واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والإفصاح عن موقف تلك الأرض بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية .**



**الرد :** المساحة المخصصة للشركة والتي تبلغ ٤٠ ألف فدان من إجمالي مساحة ٢٠٠ ألف فدان تم تخصيصها للشركة المصرية لاستصلاح الأراضي (جنوب الوادي) من قبل الهيئة العامة للتعمير والتنمية بالعقد المبرم ٢٠٠١/٨/٢٧ ، ولم يتم تحرير عقود بين الشركة وشركة جنوب الوادي بالمساحة بسبب إلغاء الهيئة للعقد ويتم متابعة الشركة المصرية في اجتماعات مجلس الإدارة بأخر موقف للمساحة المخصصة للشركة وهو أن الدعوى القضائية المقامة ضد هيئة التعمير بالخصوص برقم ٥٣٢٠ لسنة ٧٤ق ومتضمنة مطالبة بتعويض ١٠٠ مليون جنيه مازالت متداولة بالجلسات حتى تاريخه

**ص ١٣ : ارض قوتة بالفيوم : يتعين مخاطبة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لتحديد الموقف النهائي لتلك الأرض من حيث ملكيتها من عدمه وبحث ودراسة ما تقدم إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك وكذا وقف التعامل علي تلك الأرض لحين التحقق من ملكية الشركة لها من عدمه.**

**الرد :-** قامت الشركة بمخاطبة الهيئة لسداد القيمة الباقية المستحقة على المساحة مقابل حصول الشركة على عقد الشراء وتم مناقشة موضوع تلك المساحة مع اللجنة المشكلة من الهيئة والشركة طبقاً لتوجيهات معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بحل المشاكل بين الهيئة وشركات الاستصلاح وتم مؤخراً مخاطبة الهيئة لخصم قيمة المستحق للهيئة عن تلك المساحة من مستحقات الشركة التي تم إقرارها عن أعمال فرع الهيئة بأسوان والتي تم تسليمها نهائياً وجاري المتابعة حتى يتم تحرير عقد للشركة بتلك المساحة

**ص ١٤ : يتعين حصر كافة التعديلات على أراضى الشركة وإجراء التسويات اللازمة كل فيما يخصه مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة إحصائياً للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة مع ضرورة موافقتنا بنتائج أعمال اللجان المشكلة لهذا الغرض واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديلات عنها والافادة.**

**الرد :** تم إعداد منظومة بيانات حديثة وشاملة خاصة بالأراضي على الحاسب الآلي لحصر كافة الأراضي المملوكة للشركة وبصفة خاصة أراضي التفاتيش الزراعية وموقفها (تعديلات - وضع يد - ....) والتي تقع في كافة المحافظات ( الإسكندرية - كفر الشيخ - الدقهلية ....) وتم حصر مساحات عديدة من أراضي الشركة وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/٣/١٣ ، وجاري استكمال المنظومة حيث أن تلك الأعمال تأخذ وقت وجهد كبير

**ص ١٥ : موضوع بيع الشركة لمساحة ١٢٠٧ فدان بامتداد منطقة الري التكميلي بغرب الطريق : يتعين ضرورة متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة في هذا الشأن والإفادة عن موقف هذه العقود وتحديد الموقف القانوني للشركة بشأنها مع موافقتنا بأسباب تضمين الإيرادات بهذه المبالغ وخاصة في ظل عدم تحصيل الشركة لأي مبالغ من هذه الارض خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.**

**الرد :** تقوم الشركة بمتابعة البلاغ المقدم لنيابة الأموال العامة حيث تم تحويله إلى نيابة وادي النطرون ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه - و تم اثبات القسط المستحق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن الأرض المباعة لحفظ حق الشركة حيث أن احتساب الإيرادات يتم وفقا لمبدأ الاستحقاق وليس السداد والقسط الذي تم اثباته بالإيرادات تاريخه ٢٠٢٠/٣/١



ص ١٥ : وجود بعض الأقساط المستحقة وأخرى متأخرة على بعض مشتري الأراضي والعقارات :  
يتعين تحقيق أسباب ذلك مع حصر الحالات المماثلة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مديونية  
الشركة طرف هؤلاء العملاء مع موافاتنا بما اتخذته الشركة من اجراءات فى هذا الشأن والإفادة .

الرد : قامت الشركة بتشكيل لجان دورية لتحصيل مستحقات الشركة ( أقساط مستحقة - متأخرات ..... ) من  
العملاء ويتم التنسيق بين القطاعات المعنية فى ذلك ( الأراضي - القانونية ..... ) ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية  
ضد العملاء الغير ملتزمين بسداد الأقساط المتأخرة ويتم رفع دعاوى قضائية لفسخ العقد لعدم السداد .

ص ١٦ : موضوع بيع ارض القرية للحلية : يتعين بيان اسباب ما تقدم مع ضرورة متابعة تلك  
الدعوى وموافاتنا بما تنتهى اليه والافادة. وكذا ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة ضد المشتري  
المذكور لإزالة التعدي الواقع منه مع بحث ودراسة موقف الارض من حيث اثباتها فى حساب  
الاستثمارات العقارية من عدمه واجراء التسويات اللازمة فى ضوء البحث والدراسة

الرد : تقوم الشركة بمتابعة الدعوى القضائية التى تم رفعها بالخصوص والمقيدة برقم ٤٠٧٩ لسنة ٢٠١٩ لفسخ  
العقد وتسليم الأرض للشركة ومصادرة المبالغ المسددة طبقاً لنص البند الخامس ( فى حالة عدم سداد أي قسط فى  
موعد يعتبر العقد مفسوخاً ) وتم إحالتها لإدارة الخبراء وما زالت متداولة حتى تاريخه ، ولم يتم تقييم قيمة المباني  
لكونها مقامة منذ الثمانينات ولم يتم استخدامها منذ فترة طويلة جدا وأصبحت متهاكلة وأيلة للسقوط ، وسيتم تشكيل  
لجنة لمعاينة هذه المباني وتحديد قيمة لها وإلزام مشتري الأرض بسدادها ، كما أنه تم تسليم الأرض للمشتري  
بمحضر استلام على الطبيعة وعند صدور الحكم فى الدعوى بتسليم الأرض للشركة سيتم استلامها دون أي تعديت  
عليها من المشتري أو غيره .

#### الاستثمارات الأخرى:-

ص ١٧ : يتعين ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية  
الأراضي جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتى يمكن التحقق منها واثباتها  
بدفاتر وسجلات الشركة مع ضرورة إثبات قيمة الاستثمار بعد تأثيره بنصيب الشركة فى أرباح او خسائر  
الشركة المستثمر فيها وتطبيق ما ورد بالمعايير المحاسبية فى هذا الشأن .

الرد :- تم مخاطبة الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى جنوب الوادى لاجراء المطابقة والمصادقة  
على الرصيد بالدفاتر فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وجرى المتابعة لنهو المطابقة والمصادقة

ص ١٩ : الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة : يتعين ضرورة اجراء التحقيق اللازم فى هذا الشأن  
وذلك لتحديد المتسبب حال وقوع اضرار على الشركة جراء هذه المساهمة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية  
التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة .



**الرد :** الشركة قامت بدراسة الموقف مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بعد قيام رئيس مجلس ادارة تلك الشركة بعدة تصرفات منفردة وقيامه بالادعاء بقيام الشركة بالمشاركة مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة في عدة مشروعات ونشر في إحدى الصحف اعلان ببيع مساحات بعدة مناطق وادعى انها مشروعات مشتركة مع شركة مساهمة البحيرة - فقامت شركتنا باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة والقانونية حيال ذلك - وقد تم في ٢٠٢٠/١٢/٣ حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة المصرية وتم تقديم خطاب رسمي تضمن عدة نقاط مطلوب استيفائها من الشركة المستدامة- كما أشرنا في خطابنا الى انه لم يتم موافاة الجهاز المركزي بالبيانات والمستندات التي طلبها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ لموافاتهم بمجموعة من البنود الهامة ( عدد ٣٧ بند) حتى يتسنى للجهاز القيام بمهمة مراجعة القوائم المالية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١- كما تم في اجتماع الجمعية قيام مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض خطابهم رقم ١١٠٣ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ وأرفق به مذكرة بشأن الجمعية العامة العادية للشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة التي انعقدت في ٢٠٢٠/١٢/٣ وكذا ملاحظاتهم على اداء الشركة وعدم موافاتهم بالمستندات والبيانات المطلوبة حتى يتسنى لهم القيام بمراجعة القوائم المالية كما هو موضح بهاليه- وقد قامت شركتنا بإخطار رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بخطاب رسمي بأن شركتنا تدرس التخارج من المساهمة في الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ عقد اجتماع ثنائى بين شركتنا والشركة المصرية لدراسة اسلوب التخارج وتم التأكيد على مطالب شركتنا ولكن لم يتم الاستجابة من الشركة المصرية وتم اتخاذ الاجراءات القانونية بارسال اذار باثبات الحالة باتخاذ اجراءات التخارج من الشركة المصرية كما تم رفع دعوى نذب خبير للاطلاع على المستندات الخاصة بالشركة المصرية وفحصها وكتابة تقرير بها

وبتاريخ ٢٠٢١/٤/٥ تم عقد اجتماع برئاسة السيد الدكتور/مساعد وزير الزراعة واستصلاح الاراضى للشئون الاقتصادية لمناقشة ملف الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وبحضور السيد الدكتور/ ياسر القاضى رئيس مجلس الادارة وحضور السيد اللواء/ رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحث المياه الجوفية - وقد تم خلال الاجتماع شرح موقف شركتنا تفصيلا - ثم بتاريخ ٢٠٢١/٤/٦ ورد لشركتنا الخطاب المرسل للسيد الدكتور / مساعد وزير الزراعة من السيد الدكتور/ ياسر القاضى رئيس مجلس الادارة - وقد طلب السيد اللواء رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحث المياه الجوفية الرد على ماجاء بهذا الخطاب وقد تم عرض الموضوع على مجلس ادارة شركتنا وتم اخطار الشركة القابضة بالتصور الخاص على ماجاء بخطاب الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة لتسوية الحقوق مع شركتنا وذلك على النحو التالى :

موضوع : دراسة اتفاق بالتخارج من الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وتسوية الحقوق العالقة بين شركة مساهمة البحيرة والشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة : طلبت الشركة الاتى :

٢٠٢٠/١٢/٣١ وارسالها للجهاز المركزى للمحاسبات حتى يتم فحصها وعرضها على الجمعية العامة للشركة للنظر فى اعتمادها

تحديد مكتب خبراء (محاسب قانونى متخصص ) يتفق عليه من الشركتين ويحدد له مدة زمنية مناسبة لنهو كافة الاعمال التى تنتهى باعداده تقرير تفصيلى بحقوق والتزامات الشركتين

اتخاذ الاجراءات القانونية فى أسهم شركة مساهمة البحيرة وفقا لما يقتضيه القانون المنظم لذلك

موضوع : تسوية ملفات التقنين لمساحات الاراضى التى تم تقديم طلبات بها لجهات الولاية - طلبت الشركة الاتى

أ- قيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة باعداد بيان بالمساحات التى تم تقديم طلبات تقنين بها لجهات الولاية باسم شركة مساهمة البحيرة طبقا للاقرار الموقع من السيد الدكتور / رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية



لمشروعات التنمية المستدامة والذي ينص على : نقر نحن الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بأننا واضعى اليد الفعلى والحقيقى على مساحة عشرة الاف فدان بوادى النظرون و ..... ) وايضاح ماتم لكل مساحة من سداد رسوم المعاينة & رسوم الفحص & استيفاء شروط تقنين وضع اليد لتلك المساحات طبقا للقانون ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ (استصلاح - زراعة) - وعدم القيام بالاعلان لبيع تلك المساحات الا بعد نهو واستكمال اجراءات التقنين .

نصيب شركة مساهمة البحيرة بعد نهو اجراءات التقنين والتخصيص والتمليك يكون ٤٠% من قيمة البيع لتلك المساحات التى سيتم تقنينها و تمليكها  
موضوع : تسوية ملف مساحة ال ١٠٠٠ فدان التى هي ضمن مساحة ال ٥٠٠٠ فدان المخصصة لشركتنا بمنطقة غرب النوبارية أيسر ترعة النصر : الشركة توافق على بيع المساحة للشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بالسعر المحدد من قبل اللجنة العليا لتتمين اراضى الدولة وقيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بسداد قيمة المساحة بالكامل

**ص ١٩ : يتعين مايلى :-**

- اجراء المطابقات اللازمة مع شركتي أسوان للميكنة ، مصر لآلات التشييد والري .
- بيان أسباب عدم الحصول على أي عائد على تلك الاستثمارات منذ عدة سنوات .
- اجراء اختبار الاضمحلال لبيان مدى الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات من عدمه وفقاً للمعايير المحاسبية .
- دراسة جدوى استمرارية الشركة في تلك الاستثمارات واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

**الرد :** يتم دراسة تلك الاستثمارات في ضوء عدم حصول الشركة بالفعل منها على أي عوائد منذ سنوات لبيان مدى الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات من عدمه وفقاً للمعايير المحاسبية وكذا دراسة جدوى استمرارية الشركة في تلك الاستثمارات - وبالنسبة لشركة أسوان الوطنية للميكنة الزراعية : مازال المصطفى القضائي يقوم بإجراءات التصفية والشركة تتابع الموقف ويتم حضور ممثل شركتنا الجمعيات العامة الخاصة بشركة اسوان للوقوف على آخر موقف للتصفية تباعاً وأخرها الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٦

**المخزون :-**

**ص ٢١ : يتعين إجراء ما يلزم من تسويات بإثبات العجز في أرصدة المخازن بحساب الأرصدة المدينة الأخرى - فروق مخازن وإثبات الزيادة بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى مع ضرورة بحثها وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يسفر عنه البحث مع ضرورة حصر كافة المبالغ التي تخص فروق المخزون عن السنوات السابقة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها بعد بحثها .**

**الرد :** تم تخفيض تلك الفروق عند ورود أذون الإضافة المتأخرة من المناطق تباعاً حيث أنها يتم استيفائها من جانب قطاعات التنفيذ وإدارة مراقبة المخزون السلعي بالمخازن .

**ص ٢١ : يتعين بحث الرصيد وموافاتنا ببيان تحليلي للمخزون الذى يبلغ نحو ٣,٧٨٤ مليون جنيه تحت مسمى "تشوينات" خاصة بفرع الشركة بليبيا - وذلك للوقوف على طبيعته مع اثبات قيمة خسائر**



## الاضمحلال واجراء ما يلزم من تسويات واتخاذ اللازم بشأنه في ضوء ما يسفر عنه البحث والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن.

**الرد :** تلك التثوينات رصيد المخزون بفرع ليبيا وتعذر تحليله بسبب الظروف الأمنية في ليبيا وعليه تعذر اجراء اي جرد للأصول وللمخزون وكافة ممتلكات الشركة بفرعها هناك ، والشركة منذ بدء الاحداث في ليبيا تم في حينه موافاة وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومقرر لجنة متابعة مستحقات الشركات المصرية العاملة في ليبيا بكافة مستحقات الشركة والمستندات الخاصة بفرع الشركة هناك وبيان بكافة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي والمستندات الدالة على ذلك- وقد تم مخاطبة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي لإعادة المطالبة لحفظ حقوق الشركة - وحيث أن الاوضاع مؤخرًا بدأت في التحسن فإن الشركة تسعى للرجوع الى العمل هناك مرة أخرى والوقوف على حالة موقع الشركة هناك وحالة لأصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي - حتى يمكن يتم إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع و عمل دراسة لتقدير مدى حدوث اضمحلال في أصول فرع الشركة بليبيا وفقاً للمعايير المحاسبية واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك

**ص ٢٢ : يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاصناف بطيئة الحركة بما يحقق أقصى نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعادة تكوين الانخفاض في قيمة المخزون في ضوء ما اسفرت عنه الدراسة المقدمة من قطاع المخازن خاصة في ظل اتباع الشركة معالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكد على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٦.**

**الرد :** المخزون الراكد عبارة عن أصناف تخص معدات ووحدات تم تخريدها أو بيعها أو خامات لأعمال تم نهوها ، وتم تشكيل لجنة لبحث سبل التصرف فيه بما يحقق أقصى منفعة للشركة - أما باقي أصناف المخزون من قيمة المخزون فهي تخص معدات مازالت تعمل أو معدات تحت الإصلاح أو أصناف تخص عمليات بمواقع التنفيذ لم يتم الانتهاء منها بعد وهو مخزون استراتيجي يوفر عبء مزيد من التكلفة في حالة الاحتياج إلى ذلك المخزون وحفاظاً على المال العام، وفي ٢٠٢٠/٦/١٤ اجتمعت لجنة دراسة المخزون والأصناف المستغنى عنها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر هذه الأصناف - وقد تم حصر الأصناف المطلوب التصرف فيها نظراً لعدم الاحتياج إليها للأسباب المنوه عنها بعاليه- وتم العرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٩-٣٠١٧ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/٧/١٣ ووافق المجلس على رأي اللجنة بالاستغناء عن تلك الأصناف واتخاذ إجراءات البيع لها .

### **العملاء واوراق القبض :-**

**ص ٢٢: يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة في نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتي يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠.**

**ص ٢٢ :** يتعين موافاتنا بما انتهت اللجنة من تقارير في شأن حصر الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة والتسويات التي ستم عليها وذلك حتى يمكن الحكم على مدى صحتها وبالتالي الحكم على مدى كفاية المخصص المكون لمقابلة الانخفاض في تلك الأرصدة من عدمه مع اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة.

**الرد :** تم حصر الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة بمعرفة الحسابات المالية ويتم دراستها وعمل المطابقات وإجراء التسويات الخاصة بها تباعاً ويتم عرضها على مراقب الحسابات اولاً باول.

**ص ٢٣ :** يتعين بيان اسباب ما تقدم والعمل على نهي تلك المشروعات في مواعيدها حتى لا تتعرض الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل في غرامات التأخير.

**الرد :** تأخر نهي تنفيذ بعض الاعمال بسبب عدم توافر السيولة المالية في حينه - وتقوم الشركة حالياً بنهي تنفيذ الأعمال المتبقية بالمشروعات المسندة منذ فترة طويلة حتى لا يتسبب ذلك في سحب تلك الأعمال والتنفيذ بأسعار السوق الحالية مما يزيد من خسائر الشركة وبصفة خاصة الأعمال المتبقية بمشروع توشكي- كما يتم استكمال تنفيذ الأعمال التي تم الحصول عليها بعقود خلال عامي ٢٠١٧ & ٢٠١٨ وكثفت الشركة جهودها على تنفيذ الاعمال ذاتياً بدلاً من اسنادها لمقاولي باطن وبصفة خاصة أعمال التكريك ببجيرة المنزلة لصالح (وزارة الموارد المائية والري/هيئة حماية الشواطئ) & أعمال تكريك بميناء اللنشات بسيدي كرير لصالح شركة سوميد& أعمال إحلال وتجديد محابس بالمشغلات بمحطات مياه (أطفيح - الجيزة) بمحافظة الجيزة والتي تم نهيها وتسليمها لجهة الاسناد في يناير ٢٠٢٠ - كما تم استئناف الاعمال في عملية أعمال استصلاح مساحة ١٥٢٣٢ فدان بوادي الصعايدة في ١٠/٩/٢٠١٩ بعد أن تم مناقشة المشاكل التي أدت الى توقف استكمال الأعمال بالمشروع منذ يونيه ٢٠١٤ خاصة مشكلة محولات الكهرباء التي لم يتم الاتفاق على تركيبها بمعرفة شركة الكهرباء بمصر العليا بسبب تردى الحالة الامنية بموقع المشروع & كما يتم استكمال أعمال المنطقة الصناعية ببياض العرب ببني سويف والمسندة من محافظة بنى سويف بعد أن تم توفير السيولة المالية حيث قامت جهة الاسناد بصرف قيمة التعويضات المستحقة لشركتنا المرحلة الاولى والثانية والشركة تعمل جاهدة على انهاء كافة المشروعات المتأخرة حتى لا تتعرض لأي غرامات تأخير او خسائر اضافية اخرى .

**ص ٢٣ :** يتعين العمل على تحصيل كافة الاجارات المتأخرة ومتابعة الدعاوي المرفوعة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه من أحكام نهائية مع ضرورة تحقيق اسباب عدم اتخاذ الشركة أية اجراءات قانونية تجاه بعض المستأجرين المتأخرين عن السداد وتحديد المتسبب مع سرعة اتخاذ كافة الاجراءات التي تحفظ للشركة حقوقها والافادة.

**الرد :-** قام القطاع القانوني وقطاع شئون الاراضى باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تجاه كافة العملاء المتأخرين في سداد الاجارات المستحقة عليهم وكذا مطالبتهم بسداد تلك الإيجارات المتأخرة عليهم وسوف يتم موافاة سيادتكم بما تم الانتهاء اليه في هذا الشأن .



ص ٢٤ : يتعين ضرورة تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٠/٦/٣٠ واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

**الرد :** قامت الشركة منذ بداية الازمة الليبية بمخاطبة الجهات المعنية ومرفق بها كافة المستندات الخاصة بمستحقات الشركة والاصول والمعدات واصناف المخزون بفرع الشركة بليبيا وذلك لحفظ حقوق الشركة - وبعد تحسن الاوضاع مؤخراً في ليبيا تأمل الشركة العودة الى ليبيا مرة أخرى وستقوم الشركة بالتواصل مع الشركة القابضة حتى يمكن تحديد الموقف مع جهات الدولة المعنية للعمل الى رجوع الشركة الى العمل في ليبيا - وبالنسبة لتلك المستحقات فهي عن اعمال منفذة منذ فترة طويلة و مؤيدة بمحضر اجتماع في عام ٢٠٠٢ بحضور الجانب الليبي & وزارة المالية & الشركات التي كانت تعمل في ليبيا ولها مستحقات وتم مناقشة ذلك وايضاحه بالجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٣ وجرى التواصل لبحث موقف تلك المستحقات مع مسؤولي وزارة المالية

ص ٢٤ : يتعين موافاتنا بأسباب عدم الانتهاء من المستعمرة السكنية بتوشكى حتى تاريخه مما أدى الى تحميل الشركة بالتنفيذ دون الحصول على أي عائد منها

**الرد :** عدم توافر السيولة المالية في حينه السبب أدى الى تأخر نهو تنفيذ الاعمال بالمستعمرة السكنية وقد تم تكثيف الجهد حتى تم نهو الاعمال و تمت اعمال التجارب والتشغيل وجرى نهو الملاحظات وعمل الختامي مدينون وأرصدة مدينة أخرى:-

ص ٢٤ & ٢٥: يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة المتوقفة منذ سنوات وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه الدراسة - و يتعين بحث ودراسة موقف تلك الفوائد واجراء التسويات اللازمة في ضوء البحث والدراسة مع ضرورة الحصول من البنوك المذكورة بعاليه على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة الشركة لديها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى يمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات الموجودة لديها ( الحسابات الجارية) - الودائع لأجل - غطاء خطاب الضمان - التسهيلات البنكية - أرصدة خطابات الضمان القائمة - الفوائد المدينة (-...- والافادة .

**الرد :-** بسبب وجود نزاع قضائي مع تلك البنوك والاختلاف على عقد تسوية المديونية المستحقة وفور حسم هذا النزاع و نهو الاتفاق على تعديل عقد التسوية النهائية وعمل ملحق له مع تلك البنوك، سيتم إعادة احتساب الفوائد المدينة وتسوية الفرق واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والحصول على الشهادات المؤيدة للأرصدة

ص ٢٧ : يتعين :-

- ❖ تحقيق أسباب عدم قيام شركة مساهمة البحيرة اتباع أي طريقة من طرق الطرح المنصوص عليها بالقانون بدلا اسناد العملية لشركة اليكس بموجب عقد مشاركة .
- ❖ تحقيق أسباب عدم التحقق من سابقة الاعمال لاستبيان مدى قدرة شركة اليكس من تنفيذ الاعمال المسندة اليها الامر الذي أدى الي تقاعسها في التنفيذ.
- ❖ اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الشركة طرف شركة اليكس مع تحميلها كافة الاضرار القانونية المترتبة علي سحب العمل .

**الرد :** بسبب عدم توفر السيولة المالية المناسبة في حينه للصرف على التجهيزات والصيانة والاصلاح المطلوبة لمعدات الشركة اللازمة للتشغيل أدى قيام ادارة الشركة الى عقد مشاركة مع احدى الشركات حتى يتم توفير السيولة المالية اللازمة و على ذلك تم موافقة مجلس الادارة في حينه بتحرير عقد مشاركة مع الشركة المذكورة - وقد تم بدء تنفيذ الاعمال بصورة جيدة - الى أن تعثرت الشركة المذكورة لأسباب خاصة بها وانعكس ذلك على تقصيرها في الاستمرار في العمل الى أن توقفت عن العمل تماماً اعتباراً من ١٨ / ٧ / ٢٠١٩ وقامت بسحب معداتها - وعليه قام مجلس ادارة شركتنا بدراسة الموقف وقرر اتخاذ الإجراءات القانونية فوراً لفسخ التعاقد والتشغيل خصماً على حساب شركة اليكس ماريين كونستركشن وتحميلها كافة الأضرار القانونية والمالية التي تقع على شركتنا وإيقاف أي مستحقات لها - وفور الانتهاء من المشروع سيتم عمل التسوية المالية اللازمة ومطالبتها قانوناً بكافة المستحقات طبقاً للتسوية النهائية .

**ص ٢٨ :** يتعين متابعة البلاغ المقدم الى الرقابة الادارية في هذا الشأن والإفادة خاصة في ظل :

- تسلم المشتري للأصناف قبل سداده كامل قيمتها بالمخالفة لشروط المزاد وهو ما اضع علي الشركة نحو ٢,١١٢ مليون جنيه .
- عدم حصول الشركة على القيمة الايجارية الخاصة بالبلدوزر D9N لأكثر من سنة اعتباراً من ٢٣/١/٢٠١٩ وحتى ١٦/٤/٢٠٢٠ .
- ضياع نحو ٢,٨٧١ مليون جنيه على الشركة نتيجة لإعادة تصنيف وتسعير الحديد الخردة المباع للمذكور بالمخالفة للأسعار والشروط المحدده بمحضر الفرض والبث للمزاد .
- ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته .

**الرد :** تتابع الشركة البلاغ المقدم لهيئة الرقابة الادارية بالإسكندرية ضد السيد / احمد على احمد الشمالي . كما قامت الشركة بتحرير المحضر رقم ٣٠١٥ لسنة ٢٠١٩ ادارى الجمرك ضد المذكور لقيامه باحتجاز البلدوزر D9N كاتربلر والمطالبة بتسليمه الشركة وقد تم حفظه ادارياً وتم التظلم من قرار النيابة للمحامي العام لنيابات غرب وتم قيد المحضر جنحة برقم (٢٦٥١) لسنة ٢٠٢٠ الجمرك وعقدت جلسة يوم ٦/٩/٢٠٢٠ وفيها تم اثبات ان المقاول المذكور بتاريخ ١٦/٤/٢٠٢٠ قام بتسليم البلدوزر المنوه عنه بعاليه للشركة وعليه مديونيات للشركة حيث تم اثبات قيمة الاصلاحات المطلوبة بالبلدوزر بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وعلى ان يتم خصمها من التأمين المستحق للمقاول بالشركة .



وفي ذات الوقت تم اجراء تحقيقا اداريا داخل الشركة بهذا الخصوص وانتهى الرأي فيه الى مجازاة لجنة التسليم الخاصة بتسليم الخردة للمقاول المذكور بجزء الخصم من المرتب بما يوازي اجر خمسة عشر يوما مع متابعة ما يسفر عنه بلاغ الشركة للرقابة الادارية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد المذكور بعالية للمطالبة بالمبالغ المستحقة عليه والتي قدرها ٢١١١٨٠٣,٥٠ جنية - بالنسبة لقيمة الايجار التي لم يقم المقاول بسدادها : فقد تم تشكيل لجنة لحساب المستحق على المقاول وكذلك المستحق له نظير تنفيذ بعض اعمال المقاولات للشركة وسوف يتم عمل تصفية للحساب بعد سداد المقاول قيمة الخردة المستحقة عليه اولاً .

**ص ٢٩: يتعين ضرورة إجراء كافة المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية حتى يمكن لنا التحقق من صحة ارصدها المثبتة بالقوائم المالية مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات من نتائج.**

**الرد :** تم عقد عدة اجتماعات مع مسئولى هيئة التعمير طبقا لتعليمات معالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضي وتحت رعاية الشركة القابضة والسيد الدكتور/مساعد الوزير للشئون الاقتصادية وقد تم مناقشة مستحقات الشركة ومستحقات الهيئة وتم تسليم ملفات بكافة الموضوعات المتعلقة مع الهيئة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٢٠م ومنها الملفات الخاصة بكافة مستحقات الشركة ( مساحة ٥٤٠٠ فدان المباعة من الشركة الى شركة وسط الدلتا ثم آلت للهيئة ومستحقات الشركة عن الاعمال التي تم نهوها وتم استلامها نهائي) وتم مناقشة ذلك في الاجتماع الذى تم بتاريخ ٨/٥/٢٠٢١م مع معالى / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ووجه سيادته لمسئولى الهيئة بحل كافة المشاكل والمعوقات بين الهيئة والشركات وتم بناء على ذلك مخاطبة الشركة القابضة بكافة الموضوعات مع الهيئة ( المستحقات - الأراضي - ٠٠٠ ) وتأمل الشركة حل تلك الموضوعات حتى يمكن عمل مقاصة بين مستحقات الشركة والمديونية المستحقة للهيئة - ويتم دوريا متابعة الموقف ويتم التواصل مع السيد المحاسب/ رئيس الادارة المركزية للشئون المالية والاقتصادية بالهيئة بالخصوص وجرى تحديد موعد لعمل ونهوا ومطابقة مستحقات الشركة ومستحقات الهيئة

**ص ٢٩: يتعين بحث ودراسة الرصيد المدين الذى قدره ٢٩٢,٥٩٥ الف جنيه والمشار اليه تحت مسمى اقراض محلى قصير الاجل وهو رصيد مرحل منذ سنوات - وذلك لتحديد طبيعته ومكوناته واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يسفر عنه البحث والافادة.**

**الرد :** هذا الرصيد عبارة عن الاقساط المستحق سدادها في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١  
**ص ٢٩: يتعين موافقتنا بالشهادات المؤيدة لرصيد حساب تأمينات لدى الغير في ٣٠/٦/٢٠٢٠ والذى قدره نحو ٣٥,٣٥٠ مليون جنيه حتى يمكن التحقق من صحته في ٣٠/٦/٢٠٢٠**

**الرد :** يتم بحث وتحليل هذا الرصيد وخاصة أنه رصيد منذ فترة طويلة وتحتاج دراسته وبحثه كثير من الجهد والوقت وسوف يتم بناء عليه التحقق من صحته والحصول على الشهادات المؤيدة له .

**ص ٣٠ : يتعين ضرورة موافاتنا بكشوف حساب تلك البنوك وكذا الشهادات المؤيدة لصحة هذه الأرصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى نتمكن من التقرير بمدى صحتها.**

**الرد :** تم الحصول على كشوف الحساب وعمل مذكرات التسوية اللازمة ( بنك اسكندرية (طلعت حرب) - اسكندرية (دمنهور))

**بنوك (الأهلي المصري - مصر - القاهرة) :**

لم نتمكن من الحصول على أي شهادة أو كشوف حساب من هذه البنوك لوجود نزاع قضائي معهم ويتم حالياً نهو الاتفاق على تعديل عقد تسوية المديونية وعمل ملحق للعقد مع تلك البنوك

**بنوك الفروع الخارجية ( ليبيا - السعودية ) :**

بالنسبة لليبيا : نظراً للظروف التي تمر بها البلاد وإغلاق فرع الشركة هناك يصعب الحصول على أي كشوف حسابات أو شهادات

بالنسبة إلى السعودية: تم مخاطبة بنك الراجحي بالمملكة لموافاتنا بكشف الحساب و سيتم إفادة سيادتكم بالشهادة البنكية فور الحصول عليها .

**ص ٣٠ : يتعين ما يلي : اجراء ما يلزم من تسويات على الحسابات كل فيما يخصه وكذا ضرورة وضع آلية للربط بين ادارات ومناطق الشركة المختلفة مع الإدارة المالية بالمركز الرئيسي لتجنب تكرار ذلك.**

**الرد :** تم تشكيل لجنة لبحث وتحليل تلك الارصدة الدفترية المتوقفة وقد تم مراجعة كشوف حساب البنك مع هذه الارصدة حيث تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ من شركة اكرو للشدات المعدنية وعليه سيتم عمل قيود تسويات واغلاق حسابات قطاعات (غرب الدلتا - النقل- الكراكات- شرق الدلتا - القاهرة الكبرى ) ومتبقى مراجعة حساب قطاع الطرق حيث تم مطالبة البنك بالمرفقات الخاصة بمبالغ الشيكات المحررة للجمعية التعاونية للبتروول لعدم وجود اوراق تخص هذه الشيكات بالشركة وافاد البنك بأنه جارى احضارها من المركز الرئيسي بالقاهرة بسبب تحويل الاوراق للأرشيف الخاص بالبنك نظرا لمرور ١٠ سنوات تقريبا على تاريخ الشيكات - ويتم متابعة البنك بالقاهرة لنهو هذا الموضوع ومازالت اللجنة منعقدة وسوف تستكمل اللجنة اعمالها فور ورود المرفقات المطلوبة من البنك وقد قامت الشركة بمخاطبة البنك عدة مرات اخرها الاربعاء الموافق ٢٠٢١/١٠/١٣ وافادنا البنك انه سوف يتم احضار الاوراق في مده اقصاها اسبوع من تاريخه

**ص ٣١ : يتعين ضرورة تلافى أوجه القصور المشار إليها إحصائياً للرقابة على أعمال البنوك والنقدية بالشركة والإفادة .**

**الرد :** تم تلافى ذلك فعلا ولا يتم حالياً استخراج شيكات مصرفية أو عادية بأسماء صرافين الخزينة .

**ص ٣١ : يتعين ضرورة موافاتنا بالشهادات المؤيدة لرصيد حساب فطاء خطابات الضمان في**

**٢٠٢٠/٦/٣٠ مدينا بنحو ٥,٤٧١ مليون جنيه حتى يمكن التحقق من صحته .**

**الرد :** لم نتمكن من الحصول على أي شهادة أو كشوف حساب من هذه البنوك لوجود نزاع قضائي معهم ويتم حالياً نهو الاتفاق على تعديل عقد تسوية المديونية وعمل ملحق للعقد مع تلك البنوك



ص ٣١: يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن (تضمنت حقوق الملكية نحو ١٨٥,١٤٧ مليون جنيه قيمة المتبقي من فروق إعادة التقييم بندي الأراضي والمباني والانشاءات الخاصة بالشركة داخل مصر وفقاً للتقييم المُعد بمعرفة جمعية كومبيصل بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠٧ مما نتج فروق بنحو ٢٠٩,٨٤٦ مليون جنيه)

الرد :- يتم عمل دراسة شاملة بكافة الأصول التي تم استبعادها سواء بالتكهين أو البيع وتسوية تكلفتها من حساب فروق إعادة تقييم وموجودة ضمن حقوق الملكية وفق للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن حتى يمكن إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك

ص ٣٢: يتعين الالتزام بأحكام المادة رقم (٣٨) من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في مدى استمرارية الشركة

الرد :- سيتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في مدى استمرارية الشركة

المخصصات:-

ص ٣٣: يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاه لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم في ٢٠٢٠/٦/٣٠ في ضوء الاحكام الصادرة ضد الشركة واثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة وإجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

ص ٣٤: يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع إجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

ص ٣٥: يتعين موافاتنا بالدراسة التي تم على أساسها تكوين تلك المخصصات حتي يمكن الحكم على مدى صحة تكوينها لاسيما في ظل عدم كفاية العديد من المخصصات المكونة السابق الإشارة إليها مع إجراء ما يلزم من تسويات بعد إعداد الدراسات اللازمة.

ص ٣٥: يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة مستوفاه كافة البيانات تحدد الأسس التي تم على أساسها تكوين المخصص والمبالغ الواجب تدعيم المخصص بها في ضوء تلك الدراسة مع الأخذ في الاعتبار النتائج التي سوف تسفر عنها أعمال اللجان المشكلة لدراسة الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.



**الرد :** تم اعداد مذكرة من القطاع المالي تحدد الأسس التي سوف تعمل على أساسها لجنة المخصصات المشكلة بالقرار الإداري رقم (٧١) في ٢٠٢٠/٣/١٦ استناداً على قانون (٢٠٣) لسنة ٩١ والمادة رقم ٤٨ من النظام الأساسي للشركة وتم عرضها على مجلس الإدارة بالجلسة رقم ٣٢٠-١٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٢، وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص وفي ضوء ذلك سوف تقوم الشركة بإعداد دراسة شاملة لكافة المخصصات المكونة بالشركة والظاهرة في القوائم المالية وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وموافاة سيادتكم بها - مرفق صورة مذكرة قطاع المالية بالخصوص لإبداء الرأي فيها والإفادة .

### **بنوك بحب على المكشوف :-**

**ص ٣٥:٣٩ :** يتعين متابعة البلاغ المقدم من الشركة الى النيابة الادارية لتحديد المتسبب فى هذا الشأن واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التى تحفظ حق الشركة مع تحديد الموقف النهائي بشأن التسويات التى تمت على المساحة المخصصة للبنك وموافاتنا بالإجراءات التى اتخذتها الشركة للحفاظ على الحالة الأمنية بالموقع مع متابعة الدعاوى المرفوعة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر من أحكام قضائية نهائية مع واتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل حفظ وضمآن حقوق الشركة .

**الرد :** تقوم الشركة بمتابعة البلاغ المقدم للنيابة الادارية بالإسكندرية ( نيابة القوى العاملة ) والمقيد طرفها قضية برقم ٢٧٦ لسنة ٢٠١٩ وقد قامت النيابة بسماع اقوال بعض المسؤولين بالشركة وقد قامت بعدها بإحالة الموضوع للمديرية المالية لندب احد المفتشين لبحث النقاط الفنية والمالية الخاصة بالموضوع وقد قامت الشركة بتقديم كافة المستندات التى طلبها المفتش المنتدب بهذا الخصوص - ومازالت القضية لم يتم التصرف فيها حتى تاريخه - كما يتم متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة والتي مازالت متداولة حتى تاريخه - وكذا يتم اجراءات مفاوضات للوصول الى اتفاق لتعديل عقد التسوية بما يكفل حفظ وضمآن حقوق الشركة

### **أقساط القروض قصيرة الاجل :**

**ص ٤٠ :** يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها الأمر الذى ترتب عليه تحمل الشركة لابعاء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم السداد مع ضرورة سرعة قيام الشركة بسداد المديونية المستحقة عليها لصالح وزارة المالية تجنباً لتحمل الشركة مزيداً من الفوائد نتيجة عدم السداد.

**الرد :** تم مخاطبة وزارة المالية للموافقة على جدولة المديونية والانتظام في سداد القرض والفوائد فور تحسن الحالة المالية للشركة - ويتم التواصل مع مسئولى القروض بوزارة المالية للوصول الى اتفاق بالخصوص

**ص ٤١ :** يتعين الحصول على الشهادة المؤيدة لصحة رصيد تلك القروض حتى يمكن التحقق من قيمتها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها الأمر الذى ترتب عليه تحمل الشركة لابعاء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة مع ضرورة سرعة قيام الشركة بسداد المديونية المستحقة عليها لصالح وزارة المالية تجنباً لتحمل الشركة مزيداً من الفوائد نتيجة عدم السداد.



**الرد :** تم عقد عدة اجتماعات بهيئة التعمير لمطابقة مستحقات الشركة مع الهيئة ولم يتم الانتهاء من ذلك وتم مؤخرا مناقشة ذلك في الاجتماع الذي تم بتاريخ ٢٠٢١/٥/٨ مع معالي / وزير الزراعة واستصلاح الاراضى ووجه سيادته لمسئولى الهيئة بحل كافة المشاكل والمعوقات بين الهيئة والشركات وتم بناء على ذلك مخاطبة الشركة القابضة بكافة الموضوعات مع الهيئة ( المستحقات - الاراضى - ٠٠٠ ) وتأمل الشركة حل تلك الموضوعات حتى يمكن عمل مقاصة بين مستحقات الشركة والمديونية المستحقة للهيئة ومن ضمنها القروض المستحقة لهيئة التعمير : قرض صندوق أبو ظبي ب ٢٥ مليون جنيه وقرض الاستثمار الأوروبى ب ١٣ مليون جنيه - ويتم دوريا متابعة الموقف ويتم التواصل مع السيد المحاسب/ رئيس الادارة المركزية للشئون المالية والاقتصادية بالهيئة بالخصوص وجرى تحديد موعد لعمل ونهو ومطابقة مستحقات الشركة ومستحقات الهيئة

## **دائنون وأصدة دائنة اخرى:-**

**ص ٤٢ : يتعين الالتزام بسداد مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية وخاصة حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية وأن هذه الأموال تمثل أموال سيادية للدولة وتحديد المسؤولية بشأن فرامات التأخير نتيجة التأخر في سداد التأمينات في مواعيدها.**

**الرد :** المديونية المستحقة على الشركة لهيئة التأمينات هي نتيجة تراكم المديونية بسبب عدم قدرة الشركة على توفير السيولة المالية اللازمة لسداد كافة الالتزامات مما أدى الى عدم سداد حصتها في اشتراكات العاملين بالتأمينات الاجتماعية حيث أن الشركة كانت تعمل على تدبير صافى اجور العاملين شهريا مراعاة لصعوبة الظروف المعيشية للعاملين- الأمر الذي ترتب عليه تراكم المديونية المستحقة على الشركة طرف هيئة التأمينات الاجتماعية لعدم التزام الشركة بسداد قيمة الربط الشهري - وقد قامت الشركة بأجراء عدة مفاوضات مع الهيئة القومية للتأمينات حتى يتم السداد وتقدمت الشركة بعرض قطعة أرض مملوكة للشركة بكفر الشيخ سداداً لأصل الدين مع المطالبة بإسقاط المبالغ الإضافية والغرامات الموقعة على الشركة وبتاريخ ٢٠١٩/٥/١٣ تم عمل محضر اتفاق مع ممثلي الهيئة بمنطقة شرق اسكندرية وتم سداد ١,٦٥٢ مليون جنيه في ٢٠١٩/٥/٢٨ لإثبات جدية الاتفاق - وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للبيع بالمزاد العلني لقطعة الأرض المذكورة بكفر الشيخ ولكن لم يتم الحصول على السعر المناسب ولم يتم البيع - وعليه تم التواصل مع هيئة التأمينات للاستفادة بالقرار رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠م لسداد أصل المديونية والإعفاء من الفوائد - وتم الاتي : قامت الشركة في ٢٠٢٠/٨/٣٠ بعرض نقل ملكية قطعة ارض ٨٠٠٠ م ملك الشركة لهيئة سدادا للمديونية مع الاعفاء من الفوائد حيث وافق مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٠/٨/٢٦ على ذلك - وفي ٢٠٢٠/١٠/١٢ تم موافاة الهيئة بمستندات الملكية للأرض وصورة من محضر التقييم لسعر المتر والمعد بمعرفة اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ولكن تم اخطارنا من الهيئة بإعادة عمل تقييم للأرض من ثلاث جهات مختلفة معتمدة من البنك المركزي المصري

- وبتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ تم الاجتماع مع السيد الاستاذ / نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بالقاهرة وتم التوصل الى عدة خطوات تم بموجبها سداد مبالغ لهيئة التأمينات الاجتماعية - كما قدمت الشركة ثلاثة تقييمات من ثلاث جهات معتمدة لمساحة ٢٢٠٠٠٠ م مملوكة للشركة بناحية الناصرية العاقرية بالإسكندرية وفي حالة موافقة الهيئة يتم نقل ملكية قطعة الارض مقابل سداد جزء من المديونية & وكذا تم نهي الإجراءات اللازمة لعمل مزاد لبيع عدد (٣٤) سيارة مخردة مملوكة للشركة وتم توريد كامل قيمتها لهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

- كما قدمت الشركة مقترح بمشاركة الهيئة في المشروع الاستثماري المزمع تنفيذه على مساحة ٧٢٠٠٠ م بارض الورش بحجر النواتية سدادا لباقي المديونية - أو نقل ملكية مساحة ٨٠٠٠ م من تلك الارض لهيئة - وتم الرد من السيد اللواء / رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بخطاب مؤرخ في ٢٠٢١/٦/٧ بأن الموضوع معروض على لجنة مبادلة الارض بالمديونية المستحقة على الشركة وقد تم افادتنا مؤخرا من اللجنة تطلب



استخراج بعض المستندات المطلوبة لانهاء اجراءات المبادلة وتسوية المديونية - وجرى استخراج تلك المستندات من الجهات المختصة ( حى شرق الاسكندرية )

ص ٤٢ : لم تقم بالشركة بالإفصاح عن تغيير سياستها لمعالجة فوائد التأخير المستحقة عن عدم سداد مديونية التأمينات الاجتماعية في المواعيد المقررة قانونا - يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق والعمل علي الإفصاح عن ذلك بالقوائم المالية والافادة

الرد : تم تحميل ما يخص السنة من هذه الفوائد فقط - وسبق تحميل فوائد السنوات السابقة في العام الماضي وذلك طبقاً لمبدأ الاستحقاق .

ص ٤٣ : يتعين موافاتنا بالمطابقة أو المصادقة التي تم اجراؤها مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وموقف مطالبة الهيئة للشركة بنحو ١,٣٦٤ مليار جنيه فى ضوء تلك المطابقة وكذا موافاتنا بموقف الدعوى الحالية للمحكمة الاقتصادية فى ضوء رد الشركة وماتم بشأنها

الرد : وردت تلك المطالبة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٥ من مكتب مقاولات اسكندرية بتقدير جزافي وبالفوائد المركبة بمبلغ ١,٣٦٤ مليار جنيه - وقد طلبت الشركة فى حينه توزيع الأعمال على كافة مكاتب الهيئة على مستوى الجمهورية نظراً لأن أعمال الشركة تتواجد بجميع أنحاء الجمهورية وطبقاً لمواقع العمل حيث أن الشركة كانت تسدد المستحق للهيئة عن اعمال المقاولات بتلك المكاتب بكافة أنحاء الجمهورية - وقد تم مراجعة تلك الاجراءات وتم مراجعة ماتم سداده بمكاتب التأمينات المختلفة بانحاء الجمهورية وأسفرت المراجعة عن اثبات سداد الشركة مبلغ ٧٤,٥٦٢ مليون جنيه بناء على شهادة التأمينات ووجود رصيد دائن لها بمكتب أسوان ومكتب تأمينات اسكندرية وقامت الهيئة بالمطابقة والمراجعة بناء على ذلك - ومنذ تلك المطابقة لم يرد للشركة أي مطالبة بتلك المديونية وحتى تاريخه كما أن الشركة تقوم بانتظام بسداد التأمينات المستحقة عن كل عملية تقوم بتنفيذها أولاً بأول حيث أن جهات الإسناد لاتصرف مستحقات الشركة عن مستخلصات الأعمال إلا بعد سداد التأمينات المستحقة عن تلك الأعمال

ص ٤٣ & ٤٤ يتعين ما يلي :-

تحقيق أسباب اجراء مطابقة مع الشركة القابضة والاقرار بعدم وجود اختلافات بين أرصدة الشركتين علي الرغم من عدم تطابق هذه الارصدة - بحث أرصدة الشركة القابضة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء هذه المطابقة أو المصادقة والافادة .

- يتعين بحث هذا الفارق وضرورة قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع القابضة للتشبيد والتعمير والشركة القابضة لاستصلاح الاراضي واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء هذه المطابقة أو المصادقة - بحث واثبات خطابات الضمان الصادرة من الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي والتحقق من موقف هذه الخطابات مع اجراء التسويات اللازمة لاثبات ماتم تسييله من هذه الخطابات

الرد : تمت المطابقة مع الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي وتم عمل التسويات اللازمة .



صه ٤: يتعين ضرورة العمل على سرعة سداد تلك المستحقات (محكمة الاسكندرية الاقتصادية) تجنباً

لتعرض الشركة لمزيد من الاجراءات التصاعدية من قبل الجهة المختصة.

**الرد:** يتم السداد بصفة منتظمة حسب توافر السيولة المالية وطبقاً للاتفاق مع السيد المستشار رئيس محكمة الاقتصادية كما تم مؤخراً تقديم مقترح للسيد المستشار / رئيس قلم مطالبة الرسوم بالمحكمة الاقتصادية بالاسكندرية بأن يتم تخصيص مساحة ١٠ الاف متر مسطح من قطعة الارض المملوكة لشركتنا بالناصرية - العامرية بالاسكندرية أو قيام الشركة باتمام اجراءات البيع لتلك المساحة لصالح المحكمة لسداد المديونية المستحقة على الشركة - وتم مقابلة سيادته وتمت الموافقة على قيام الشركة ببيع مساحة الـ ١٠ الاف متر مسطح لصالح المحكمة الاقتصادية

### **الموقف الضريبي للشركة :-**

صه ٤٥ : ٤٧ : يتعين بحث ودراسة ما تقدم وإظهار أرصدة مصلحة الضرائب على حقيقتها (مدينة - دائنة ) في ضوء حصر كافة المطالبات الواردة من المصلحة والتسديدات التي قامت الشركة بها والحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة مع ضرورة الالتزام بأحكام قوانين الضرائب ذات الصلة ( ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ، ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ) والاتفاق مع المصلحة على جدولتها وسرعة سدادها تجنباً لتعرض الشركة للجزاء والغرامات المنصوص عليها في تلك القوانين والإفادة.

**الرد:** ١- تم إثبات ضريبة القيمة المضافة على مبيعات الشركة اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١  
٢- النماذج الواردة للشركة الخاصة بضريبة بكسب العمل ليست مطالبات ولكنها نماذج تقديرية جزافية تم الاعتراض عليها في المواعيد القانونية وجاري عمل إجراءات إعادة الفحص للوقوف على المبالغ الحقيقية بالتنسيق مع مأمورية الضرائب ، وتم عمل التسويات السنوية للعاملين حتى عام ٢٠١٩ وجاري سداد المبالغ عن تلك التسويات  
٣- لا توجد مديونيات مستحقة على الشركة بخصوص ضريبة الدمغة وفقاً لآخر نموذج (٩) حجز الوارد من مصلحة الضرائب مع العلم أنه تم فحص ضريبة الدمغة حتى عام ٢٠١٨ وتم سداد المستحق  
٤- تم تقديم طلب للحصول على الشهادة المؤيدة ( شهادة الموقف الضريبي الحالي للشركة ) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٢ وتم تعديل بعض الأرصدة الواردة بشهادة المأمورية السابقة طبقاً للأرصدة المتاحة لدينا ( مرفق صورة ) ولم يتم موافقتنا بالشهادة حتى تاريخه نظراً لوجود تجديدات بمقر مصلحة الضرائب لكبار الممولين  
٥- تم تقديم الاقرار الضريبي لضريبة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠ ولم يتم اعتماده حتى تاريخه

**ص ٤٨ : يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.**

**الرد :** تبين هذا العام جهد الشركة لتحقيق أرباح في قطاعات التنفيذ ( قطاع الكراكات - قطاع وادي الصعيادة - قطاع الفيوم وبني سويف - عملية محطة أطفيح بقطاع الورش الإنتاجية ..... ) - نتيجة التشغيل الذاتي لاعمال التكرينك بببحرة المنزلة - وبميناء اللنشات بسيدى كرير بموقع شركة سوميد - وقيام الورش الإنتاجية بنهو اعمال محطة اطفيح

ويرجع سبب تحقيق بعض المناطق وقطاعات الشركة خسائر إلى ان تلك المناطق تقوم بتنفيذ الأعمال المتبقية من المشروعات المسندة منذ فترة طويلة وبصفة خاصة الاعمال المتبقية بمشروع توشكي والبعض الآخر من المناطق التي لم تحقق إيرادات مثل قطاع تطوير الري ( الصرف المغطى ) فقد تم تصفية هذا القطاع منذ فترة وان مظهر هو تسوية تسهيل خطابات ضمان للعمليات التي كانت تابعة لهذا القطاع - ومنطقة ٦ أكتوبر تقوم بتنفيذ ونهو الملاحظات على أعمال الصرف الصحي بعملية التوسعات الشرقية بمدينة ٦ أكتوبر حتى يتم تسليم الاعمال لجهة الإستاد وتحرير المستخلص الختامي للاعمال .

**ص ٤٨-٤٩: يتعين الالتزام باحكام القانون بحساب و سداد قيمة المساهمة التكافلية ٢,٥% من جكة الإيرادات السنوية طبقاً للمادة رقم ٤٠ البند التاسع من قانون التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨**

**الرد :** يتم مراعاة ذلك عند تقديم الإقرار الضريبي النهائي وسيتم الالتزام باحتساب ٢,٥ في الألف من قيمة الأعمال لحساب المساهمة التكافلية واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة وسدادها حسب توافر السيولة

### **الإيرادات :-**

**ص ٤٩ : يتعين تحقيق اسباب تأخر الشركة في صيانة معداتها الأمر الذى يترتب عليه تحميلها بتلك الغرامات واتخاذ اللازم نحو تحميلها للمتسبب في ضوء ما يسفر عنه التحقيق.**

**الرد :** معدات الشركة مشتراه منذ أكثر من ٢٠ عام وأصبحت موديلاتها غير متواجد منها بالسوق حالياً مما يصعب الحصول على قطع الغيار الخاصة بها - و الوحدات الإنتاجية الخاصة مثل ( الشفطات ) تحتاج لصيانته مستمرة

وبصفة خاصة عند فكها لنقلها من موقع تشغيل الى موقع تشغيل آخر مما يستلزم اعادة تجميعها والذى يستغرق وقت - ورغم ذلك تقوم الشركة ببذل الجهد لاجراء اعمال الصيانة والاصلاح لها والمحافظة على تشغيلها رغم صعوبة الحصول على قطع الغيار الخاصة بها وهناك بعض قطع الغيار غير متواجدة نهائياً في السوق المحلى وأن الشركات المصنعة أوقفت انتاج قطع الغيار الخاصة بها - ولذلك فأن الشركة تقوم بأعمال الإصلاح و الصيانة في



حدود قطع الغيار المتوفرة بالسوق المحلى - كما يتم إصلاح الاعطال لتلك المعدات والتي تحدث اثناء التشغيل أولاً بأول مما يؤخر اعمال الاصلاح والصيانة و الوصول للحالة الفنية الجيدة لتلك المعدات

#### ص ٤٩ : يتعين تحقيق اسباب منح هذا الخصم رغم رسو العملية على الشركة والإفادة.

**الرد :** جهات الإسناد تطرح الأعمال في مناقصة ويتم تحديد قيمة تقديرية لتلك الأعمال وعند الترسية تقوم بمفاوضة صاحب عرض أقل الأسعار للوصول الى القيمة المسموح بها في حدود السلطات المالية لديها - وهذا ما حدث في تلك العملية حيث كانت أسعار شركتنا هي أقل الأسعار وطلبت شركة سوميد من شركتنا تقديم نسبة خصم حتى تصل القيمة للحدود المسموح بها وفي حدود السلطة المالية لديها وفي حالة عدم موافقة شركتنا على ذلك كانت ستقوم شركة سوميد بإلغاء المناقصة وإعادة طرحها مرة أخرى - وبالتالي فإن شركتنا قد قدمت تخفيض ٢% من قيمة العطاء لإمكان قيام شركة سوميد بترسية العملية على شركتنا

#### ص ٥٠ : يتعين بيان اسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على استغلال الاصول المتاحة للشركة افضل استغلال حتى لا يمثل طاقات عاطلة وبما يحقق اقصى نفع اقتصادى ممكن للشركة.

**الرد :** تقوم الشركة بالسعي من أجل تشغيل ماكينات الصرف المغطى سواء من خلال الحصول على تعاقد جديد في أعمال إحلال وتجديد شبكة الصرف المغطى أو تأجيرها للعملاء - كما يتم السعي من أجل استغلال كافة الأصول المتاحة للشركة ( المعدات والوحدات الإنتاجية المتخصصة ) .

#### ص ٥٠ : يتعين بيان اسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الاعمال العام و العمل على تعظيم الربحية من ايرادات النشاط الرئيسية ورفع كفاءه التشغيل بها ورسم السياسات والخطط بهدف الحصول على عائد مناسب على الأموال المستثمرة.

**الرد :** كثفت الشركة جهودها للحصول على اعمال جديدة لزيادة ايرادات الشركة من التشغيل الذاتي حتى يمكن تغطية كافة النفقات والالتزامات المالية على الشركة - وقد تم بالجمعية العامة للشركة والمنعقدة فى ٢٠٢١/٣/١٣ شرح وايضاح خطة الشركة والتي هدفها الرئيسى العمل على تعظيم الربحية من ايرادات النشاط الرئيسية ورفع كفاءة التشغيل وتضمنت خطة الشركة فى العام المالى الحالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ أن تحصل على اعمال جديدة خلال العام بقيمة قدرها نحو ٧٣ مليون جنيه وقد تم الاشتراك فى نحو ٢٠ مناقصة خلال الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وقد أسفر الجهد عن حصول الشركة على اعمال جديدة خلال العام المالى الحالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ بقيمة ١٢٤,٢٥٣ مليون جنيه كما تستخدم الشركة حصيلة بيع المعدات المخردة فى اصلاح المعدات العاطلة ضمن خطة شاملة لإصلاح المعدات العاطلة - وقد أسفر ذلك عن تحقيق مجمل ربح بقيمة ١٨,٢٦٤ مليون جنيه مقابل مجمل خسارة بقيمة ٩,٩٩٧ مليون جنيه العام الماضى ٢٠١٨/٢٠١٩

#### ص ٥٠ : يتعين بحث ودراسة ما تقدم (اثبات مبيعات هالك المواسير ضمن الإيرادات فى حين صحتها تخفيض تكلفة انتاج المواسير بها ..) مع اجراء التسويات اللازمة فى ضوء البحث والدراسة.

**الرد :** هالك المواسير عبارة عن مواسير تالفة و غير مطابقة للمواصفات - وتقوم الشركة ببيعها خرده ويتم ادراج قيمة البيع ضمن الإيرادات المتنوعة .

**ص ٥٠ :** عدم قيام الشركة باحتساب ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٤ ٪ على مبيعات المواسير خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ - **يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار اليه.**

**الرد :** تم مراعاة ذلك وسيتم اثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بسدادها حسب توافر السيولة.

### **أعمال المزادات :- ص ٥١-٥٢**

- **يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام لائحة المشتريات والمبيعات بالشركة واعتماد مجلس إدارة الشركة لطريقة البيع طبقاً لحجم العملية ونوعها حتى يمكن للشركة الحصول على افضل الشروط والأسعار.**

- **يتعين وضع ضوابط وآلية محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والأسعار وتضمن الرقابة على عملية دخول المتزايدين بمزادات الشركة.**

- **تم بيع الحفارات للتاجر/ رمضان عبدالموجود ابوالعزم بمبلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيه وهو أقل من السعر الاساسي المحدد والمعتمد للأصناف المراد بيعها والبالغ ٤٦٠٠٠٠ جنيه بالمخالفة للمادة (١٠٨) من لائحة المشتريات والمبيعات والتي تنص على " لا يجوز في حالة البيع بالممارسة (المزايدة المحدودة) بما يقل عن السعر الاساسي المحدد".... يتعين تحقيق اسباب ذلك مع ضرورة الالتزام بأحكام اللوائح الصادرة في هذا الشأن.**

- **تم بيع للتاجر / احمد عبدالحميد حماده بمبلغ ٤٦٠٠٠٠ جنيه وهو أقل من السعر الاساسي المحدد والمعتمد للأصناف المراد بيعها والبالغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه بالمخالفة للمادة (١٠٨) من لائحة المشتريات والمبيعات . يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام اللوائح الصادرة في هذا الشأن .**

- **تم بيع اللوط ٥.٧ بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه في حين بلغ السعر الاساسي المحدد والمعتمد للأصناف المراد بيعها والبالغ ١٠٤٩٠٠ جنيه كما تم بيع اللوط ٦ بمبلغ ٨٣٠٠٠ جنيه في حين بلغ السعر الاساسي المحدد والمعتمد للأصناف المراد بيعها والبالغ ٩٠٠٠٠ جنيه وهو أقل من السعر الاساسي المحدد والمعتمد للأصناف المراد بيعها جنيه بالمخالفة للمادة (١٠٨) من لائحة المشتريات والمبيعات - يتعين تحقيق اسباب ذلك مع ضرورة الالتزام بأحكام اللوائح الصادرة في هذا الشأن.**

**الرد :** تم اللجوء إلى عمليات البيع بالمزايدة المحدودة نظراً لحالة الركود بالسوق وإحجام التجار عن حضور المزادات وتحقيق سرعة تنفيذ إجراءات البيع لتوفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات الخاصة بالشركة . وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢١ التعاقد مع خيرمثنى ( شهاب سليمان ) ومرخص له قانوناً مزاولاً أعمال البيع بالمزادات طبقاً لأحكام القوانين المنظمة ، ويتم حالياً البيع من خلال المزاد العلني بمعرفة الخبير



ص ٥٣-٥٤-٥٥ : متابعة البلاغ المقدم الى النيابة الادارية في هذا الشأن اللازم لتحديد المتسبب الذي سهل للمشتري إستلام ١٣ لوط من قطاعي توشكي وأبو سمبل قبل سداد كامل قيمة المزاد وهو ما اضع على الشركة فرصة التخلص من كافة اللوطات والبالغ قيمتها ١١,٥٠٦ مليون جنيه بحصولها على ٣,٥٢١ مليون جنيه فقط بنسبة ٣١٪ تقريباً فقط من قيمة الاصناف المباعة للمشتري المذكور.

- اثبات نحو ٧,٩٨٥ مليون جنيه قيمة باقى اللوطات التى لم يتم المشتري المذكور باستلامها مديونية عليه حتى يمكن احكام الرقابة على عملية البيع مع تحميله بقيمة الارضيات وفوائد التأخير نتيجة عدم الالتزام بالسداد فى المواعيد المقررة & متابعة الاحكام التى حصلت عليها الشركة ضد المشتري والافادة - ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته

الرد : يقوم قطاع الشئون القانونية بمتابعة القضية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٩ نيابة ادارية حيث انها قيدت ارجاء تصريف برقم ١٠ لسنة ٢٠٢٠ وتم إحالة البلاغ من النيابة الإدارية للنيابة العامة بالطيارين للتحقيق في الموضوع وقيد البلاغ طرفها برقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠٢١ وتم سماع أقوال الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦ .  
وبخصوص دعاوى الشيكات بدون رصيد والتي صدر بها احكام ضد المشتري فقد تم بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ أخطار لكل من: السيد اللواء/ مدير أمن الاسكندرية & السيد اللواء / رئيس وحدة تنفيذ الاحكام بمديرية أمن الاسكندرية لضبط واحضار المتهم المذكور بناء على تصريح النيابة بهذا الخصوص

### التأمين على أصول الشركة :-

ص ٥٥ : يتعين إعادة دراسة الموقف التأميني بالشركة مع ضرورة التأمين على كافة أصول وممتلكات الشركة بما يكفل الحفاظ عليها ضد كافة المخاطر .

الرد : هناك تأمين بالفعل للمبنى الاداري ومحتوياته وكذا المخازن الرئيسية وتم مخاطبة كافة قطاعات الشركة لحصر المباني والآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال بالشركة وتم عرضها على السيد المهندس رئيس مجلس الإدارة لبدء الراي للتأمين عليها ضد كافة المخاطر المستقبلية وافاد سيادته باتخاذ اللازم بضوء الفلترة التي تمت بالقطاع المالي وجاري مخاطبة شركة التأمين لتحديد قيمة الاقساط الخاصة بها .

### الفروع الخارجية للشركة :

#### فروع الشركة بليبيا:-

ص ٥٥- ٥٦ : يتعين ضرورة إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع لاسيما في ظل استمرار سوء الأوضاع بليبيا حتى تاريخه ودراسة مدى اضمحلال تلك الأصول في ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع موافقتنا بما اتخذته الشركة من الإجراءات القانونية التي تحفظ حقها في ممتلكاتها بالفرع فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن ذلك .

**الرد :** بسبب الظروف الأمنية الموجودة في ليبيا تعذر اجراء اي جرد للأصول وللمخزون وممتلكات الشركة هناك والشركة منذ بدء الاحداث في ليبيا تم في حينه موافاة وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومقرر لجنة متابعة مستحقات الشركات المصرية العاملة في ليبيا بكافة مستحقات الشركة والمستندات الخاصة بفرع الشركة هناك وبيان بكافة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي والمستندات الدالة على ذلك- وقد تم مخاطبة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي لإعادة المطالبة لحفظ حقوق الشركة - وحيث أن الاوضاع مؤخرًا بدأت في التحسن فإن الشركة تسعى للرجوع الى العمل هناك مرة أخرى والوقوف على حالة موقع الشركة هناك وحالة لاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي - حتى يمكن يتم إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع و عمل دراسة لتقدير مدى حدوث اضمحلال في أصول فرع الشركة بليبيا وفقاً للمعايير المحاسبية واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

### **فرع الشركة بأوغندا :-**

**ص٥٧:** يتعين تحقيق اسباب استمرار الفرع رغم الانتهاء منه وعمل حساب ختامى له وتسليم الاعمال بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦- مع ضرورة ارسال المصادقات لكافة الأرصدة المدينة والدائنة واجراء المطابقات اللازمة حتى نتمكن من التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ - يتعين تحقيق أسباب ذلك مع ضرورة اتباع الطرق القانونية والرسمية والأمنة في تحويل الأموال - إحكاما للرقابة وحفاظاً على أموال الشركة .

**الرد :** تم الانتهاء من المشروع وتسليم الأعمال بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦ و تم إغلاق الفرع - وجرى دراسة كافة الأرصدة المنوه عنها حتى يمكن عمل التسويات اللازمة - وقد تم التحويل بتلك الطريقة حيث كان مطلوب توفير مصروفات لزوم نهو الأعمال وتحرير المستخلص الختامي وتسليم المشروع وهي معتمدة من السلطة المالية .

### **فرع الشركة بالسعودية :-**

**يتعين اجراء الجرد الفعلي للأصول ومطابقة نتائجه على المثبت بدفاتر وسجلات الشركة مع ضرورة ارسال المصادقات لكافة الأرصدة المدينة والدائنة واجراء المطابقات اللازمة حتى نتمكن من التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والافادة.**

**-موافاتنا بكافة المستندات والشهادات المؤيدة لأرصدة حسابات فرع الشركة بالسعودية حتى يمكن لنا التحقق من صحتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠.**

**الرد :** لم تتمكن الشركة من إجراء الجرد الفعلي للأصول المتواجدة بفرع الشركة بالسعودية أو إرسال أي مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة بسبب حظر السفر بسبب جائحة كورونا وسيتم عمل اللازم فور الرجوع الأمور لطبيعتها والشركة تسعى لإعادة ترخيص الفرع



**ص ٥٨ : ٦٢ :- موضوع: البلاغ المقدم للنيابة بخصوص وجود عجز بالمبالغ المحصلة من العملاء عن قطع أراضي بمنطقة الضبعة وبيع قطع لواضعي اليد سبق بيعها لعملاء آخرين .....**

**الرد :-** تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة للتحقيقات التي تباشر في بلاغ الشركة لنيابة الاموال العامة بالإسكندرية والمفيد برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ ادارى العطارين والمحال من قبل النيابة العامة لإدارة الكسب غير المشروع بالإسكندرية ومتداول أمام لجنة الخبراء ومازال قيد التحقيقات حتى تاريخه والتحقيقات الجارية تشمل كافة المخلفات التي تضمنها البلاغ المقدم لنيابة الأموال العامة .

**ص ٦٢ : ٦٦ : موضوع: التحقيق الخاص بشركة عسكر الدولية للتجارة والمقاولات (عقود دولة الكويت) يتعين ضرورة متابعة البلاغ المقدم من الشركة إلى النيابة الإدارية في هذا الشأن لتحديد المتسبب في هذا الشأن والإفادة عن موقف هذه العقود وما هي أوجه الاستفادة التي حصلت عليها الشركة.**

**الرد :-** تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة للبلاغ المقدم من الشركة للنيابة الادارية ضد بعض المسؤولين بالشركة والمفيد برقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٩ - والذي مازال قيد التحقيقات حتى تاريخه

**ص ٦٦ :- ومازلنا عند رأينا من ضرورة إصدار قرار من مجلس إدارة الشركة باتباع سياسة المركزية بالنسبة لإدارة المالية بالمركز الرئيسي على أن يقتصر التعامل بمناطق الشركة المختلفة على صرف المصروفات النقدية العاجلة والضرورية من السلف المستديمة والتي يتم تحديد قيمتها وفقاً لحجم العمل المسند لكل منطقة والتي يتم استعاضتها كل فترة زمنية بعد مراجعتها من المركز الرئيسي تجنباً لتكرار .....**

**الرد :-** تم مراعاة ذلك ويتم اتباع السياسة المركزية بالنسبة للإدارة المالية بالمركز الرئيسي .

**ص ٦٧: يتعين حصر كافة التحقيقات والبلاغات والدعاوى والمخالفات المالية التي وقعت خلال الفترة من ٢٠١٦/٣/١ وحتى تاريخ الفحص مايو ٢٠٢١ مع ضرورة الالتزام بأحكام المادة المشار إليها والإفادة.**

**الرد :-** يقوم القطاع القانوني بإخطار الجهاز المركزي للمحاسبات بكافة التحقيقات المتعلقة بالمخالفات المالية علاوة على أن كافة البلاغات المقدمة للجهات الخارجية لم يتم التصرف فيها حتى تاريخه .

ص ٦٨ : يتعين ضرورة امساك الشركة سجلات خاصة بالبيئة للانصاح عن كافة البيانات والتكاليف

المتعلقة بها

**الرد :-** تقوم الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة الخاصة بوسائل الأمن الصناعي شاملة الصحة المهنية والبيئية في جميع مواقع الشركة ( المركز الرئيس - الورش المركزية - قطاعات الشركة التنفيذية ) ، كما تقوم الشركة بالتعاون مع كافة جهات الإسناد المختلفة التي تتعامل معها الشركة في اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بحماية البيئة أثناء تنفيذ المشروعات المسندة لها من تلك الجهات .

ص ٦٨ : استمرار تأخر الشركة في إعداد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٢)

من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وعدم إعداد الشركة المراكز المالية كل ثلاثة أشهر

بالمخالفة لأحكام المادة رقم (١٥) فقرة (٩) . استمرار قيام لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية

بشطب قيد أسهم الشركة ..... يتعين بيان اسباب ما تقدم .....

**الرد :-** الشركة قامت ببذل مجهود كبير وتكثيف العمل لتدارك تأخر اعداد القوائم المالية خلال السنوات الماضية وقد أسفر ذلك عن نهو و إعداد ميزانيات السنوات الثلاث واعتمادها تباعا كالتالي :

الميزانية	الاعتماد بالجمعية العامة للشركة
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٩/٣/٩
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢٠/٥/٣٠
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢١/٣/١٣

وقد تم نهو واعداد القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ فور الانتهاء من اعمال الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢١/٣/١٣ وتم ارسالها لادارة الجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٤ - تم شطب الشركة شطب إجباري لأسباب خارجة عن إرادتها بسبب الظروف التي مرت بها الشركة والتي أدت الى تأخر اعداد الميزانيات والمراكز المالية في مواعيدها وسوف تسعى لإعادة توفيق الاوضاع واستيفاء الشروط المطلوبة لإعادة قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية مرة أخرى .

ص ٦٨ : يتعين موافانا بالبيانات والمستندات الخاصة بأعمال المراجعة .....

• بالنسبة للشهادات الصادرة من البنوك التي تؤكد صحة الأرصدة البنكية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

**الرد :-** تم الحصول على كشوف الحساب وعمل مذكرات التسوية اللازمة لكل من (بنك اسكندرية) طلعت حرب) - اسكندرية (دمهور) ..... اما بالنسبة لبنوك ( الأهلي المصري - مصر - القاهرة ) : لم تتمكن من الحصول على أي شهادة أو كشوف حساب من هذه البنوك لوجود نزاع قضائي معهم ونحن بصدد نهو الاتفاق على تعديل عقد تسوية المديونية المستحقة لتلك البنوك وعمل ملحق للعقد .  
بنوك الفروع الخارجية ( ليبيا - السعودية ) :



بالنسبة لليبيا : نظراً للظروف التي تمر بها ليبيا وإغلاق فرع الشركة هناك مما صعب الحصول على أي كشوف حسابات أو شهادات -

وبالنسبة إلى فرع السعودية فقد تم مخاطبة بنك الراجحي بالمملكة لإفادتنا بكشف حساب وسيتم إفادة سيادتكم بالشهادة البنكية فور الحصول عليها .

• **المخصصات: الرد :-** تم اعداد مذكرة من القطاع المالي تحدد الأسس التي سوف تعمل على أساسها لجنة المخصصات المشكلة بالقرار الإداري رقم (٧١) في ٢٠٢٠/٣/١٦ استناداً على قانون (٢٠٣) لسنة ٩١ والمادة رقم ٤٨ من النظام الأساسي للشركة وتم عرضها على مجلس الإدارة بالجلسة رقم ٣٢٠-١٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ وفي ضوء ذلك يتم إعداد دراسة شاملة لكافة المخصصات المكونة بالشركة والظاهرة في القوائم المالية حتى يمكن إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه الدراسة - ، و مرفق صورة مذكرة القطاع المالي للإفادة بالرأى .

• **بيان تحليلي بحساب الإنتاج التام والتشوينات:**

**الرد :-** رصيد الإنتاج التام : هذا الرصيد مرحل منذ ما قبل عام ٢٠١٥ ويتم بحثه ودراسته وتصنيفه و والتوصل الى احتياجات الشركة لتلك الاصناف من عدمه واتخاذ الاجراءات اللازمة للاستغلال الاقتصادي الامثل لهذا الرصيد بالنسبة لمبلغ التشوينات المدرج بالميزانية وقدره (٣٧٨٤٤٢٥) هذا المبلغ تعذر تحليله لكونه خاص بفرع ليبيا و بسبب الظروف الأمنية الموجودة هناك فقد تعذر اجراء اي جرد للأصول وللمخزون وممتلكات الشركة هناك - والشركة منذ بدء الاحداث في ليبيا قامت في حينه بموافاة وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومقرر لجنة متابعة مستحقات الشركات المصرية العاملة في ليبيا بكافة مستحقات الشركة والمستندات الخاصة بفرع الشركة هناك وبيان بكافة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي والمستندات الدالة على ذلك- وقد تم مخاطبة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي لإعادة المطالبة لحفظ حقوق الشركة - وحيث أن الاوضاع مؤخرًا بدأت في التحسن فأن الشركة تسعى للرجوع الى العمل هناك مرة أخرى والوقوف على حالة موقع الشركة هناك وحالة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة - حتى يمكن إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع و عمل دراسة لتقدير مدى حدوث اضمحلال في أصول فرع الشركة بليبيا وفقاً للمعايير المحاسبية واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك

قطاع التكاليف

قطاع الشؤون المالية

قطاع الأراضي

قطاع الشؤون القانونية

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

(مهندس/ احمد محمد عبد الله ادريس )

الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات التعاون  
الإنتاجي والاستهلاكي والإسكاني

الإدارة العامة للمحاسبات  
الإدارة العامة للمحاسبات  
الإدارة العامة للمحاسبات  
١٨١٢  
٢٠٢٠/٦/٣٠  
فاطمه

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
لشركة مساهمة البحيرة

تحية طيبة وبعد ،،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تعقيب الإدارة على رد الشركة على  
تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدلة في  
٢٠٢٠/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالاحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم ،،،

وتفضلوا بقبول وافر التحية و الاحترام،،،

تحريراً في ٢٠٢١/١٢/٢٠

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

أمانى عبدالمجيد

(محاسبة / أمانى سيد عبدالمجيد)

فاكس : ٣٧٤٨٠٩٩٢



### تعقيب الإدارة

على رد شركة مساهمة البحيرة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة

القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

ورد للإدارة كتاب شركة مساهمة البحيرة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤ مرفقاً به رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وفيما يلي تعقيب الإدارة على بعض ما ورد برد الشركة :-

### الملاحظة :-

لم تقم الشركة بإجراء رفع مساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٧٤,٣٦٤ مليون جنيه خاصة في ضوء قيام الشركة بتشكيل لجان مساحية بالقرار رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣ ، القرار رقم (٤٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ لإجراء هذا الرفع المساحي وحصر كافة التعديلات الواقعة على أراضي الشركة على ان تنتهي أعمال تلك اللجان في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ما لم يتم .

### الرد :-

تم إعداد منظومة بيانات حديثة وشاملة خاصة بالأراضي على الحاسب الآلي لحصر كافة الأراضي المملوكة للشركة وبصفة خاصة أراضي التفاتيش الزراعية وموقفها (تعديلات - وضع يد - ....) والتي تقع في كافة المحافظات ( الإسكندرية - كفر الشيخ - الدقهلية ....) وتم حصر مساحات عديدة من أراضي الشركة وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/٣/١٣ ، وجاري استكمال المنظومة حيث أن تلك الأعمال تأخذ وقت وجهد كبير ، ومن الجدير بالذكر أن الشركة قامت بحصر الأراضي المملوكة لها والمدرجة قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة نحو ١٧٤,٣٦٤ مليون جنيه ، وتم إعادة تقييمها من قبل اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة .... الخ.

### التعقيب :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة الانتهاء من إجراء رفع مساحي معتمد لكافة الأراضي المملوكة للشركة حتى يمكن التحقق من قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع ضرورة موافاتنا بنتائج أعمال اللجان من رفع مساحي وحصر كافة التعديلات الواقعة على أراضي الشركة والمشكلة من قبل الشركة لهذا الغرض .

• لم تقم الشركة بجرد بعض الأصول المملوكة لها والموجودة طرف الغير كما لم تحصل على أية شهادات تفيد تواجدها طرف الغير في ٢٠٢٠/٦/٣٠ الأمر الذي لا يمكن معه التحقق من وجود تلك الأصول من عدمه ومن أمثلة ذلك :-

أ. نحو ٤,٤٧٨ مليون جنيه تكلفة الآلات والمعدات المتحفظ عليها من قبل جهاز مدينة ١٥ مايو التي لم يتم جردها والخاصة بالعملية المسندة للشركة بالمنطقة الصناعية بمدينة ١٥ مايو (أمر إسناد رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٤) من الهيئة العامة للمجمعات العمرانية الجديدة - جهاز ١٥ مايو نتيجة لسحب العمل من الشركة بموجب قرار السيد المهندس/النائب الأول للهيئة برقم ٣٧٢ بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٣ وحتى تاريخ المراجعة سبتمبر ٢٠٢١ لم يتم التوصل الى اتفاق مع جهاز ١٥ مايو للإفراج عن تلك الأصول ..... الخ .

### الرد :-

المعدات وأصناف المخازن المتحفظ عليها من قبل جهاز مدينة ١٥ مايو نتيجة سحب العمل من الشركة والتنفيذ خصماً على حسابها لعملية محطة الصرف الرئيسية والفرعية في ٢٠١٣/٤/٢١ ، وكان ذلك بسبب عدم توفر السيولة المالية في حينه وعدم قدرة الشركة على تدبير التوريدات والخامات المطلوبة للتنفيذ - وتلك المعدات وأصناف المخازن قد تم حصرها ومعد بها بيان وموقع عليها من مسئولى جهاز مدينة ١٥ مايو عند تنفيذ إجراءات سحب العمل، والشركة قامت بمحاولات عديدة لنهوا إجراءات الإفراج عن تلك المعدات فكان رد مسئولى جهاز مدينة ١٥ مايو بأن المقاول الذي حل محل الشركة في استكمال الأعمال ما زال حتى تاريخه لم ينتهي من التنفيذ ..... الخ .

وجارى الوصول لحل اتفاقي وخاصة أن جهاز مدينة ١٥ مايو أعلن في ٢٠٢١/٣/١٧ عن مناقصة لاستكمال تنفيذ الأعمال خصماً على حساب المقاول الذي لم ينتهي من تنفيذ الأعمال التي تم سحبها من شركتنا في عام ٢٠١٣ حتى تاريخه .

### التعليق :-

مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحقيق أسباب ما تقدم مع سرعة التواصل مع جهاز مدينة ١٥ مايو لاسترداد تلك الممتلكات خاصة في ظل عدم امكانية جردها منذ تاريخ سحب العمل مع ضرورة قيام الشركة بتقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال فى قيمة تلك الاصول واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة فى هذا الشأن "معيار الانخفاض فى قيمة الاصول" مع الافصاح عنها بالقوائم المالية على انها اصول متحفظ عليها من قبل الغير وليست بحوزة الشركة.



ب. تحملت الشركة نحو ٦,٤١٩ مليون جنيه نتيجة عدم التزامها بتنفيذ بعض الشروط الضرورية، تقديم بعض المستندات الهامة ( رخصة المباني - رخصة التشغيل ... الخ) وكذا عدم الالتزام بشروط التخصيص الخاصة بقطعة الارض رقم ٦٠ بالمنطقة الصناعية السادسة بالسادس من أكتوبر والبالغ مساحتها نحو ٥٤٧٤,٤ م<sup>٢</sup> والتي قامت الشركة بشرائها من جهاز مدينة ٦ أكتوبر بنحو ١,٤٥٤ مليون جنيه وسداد قيمتها بالكامل في ٢٠٠٧/٦/٣ بسعر ٢٦٦ جنيه / م<sup>٢</sup> الامر الذى ترتب عليه عدم تحرير عقد ابتدائي لقطعة الارض وإلغاء تخصيصها وسحبها من الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٢ من قبل لجنة تخصيص الأراضي لعدم جدية الشركة ، ثم بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٣ وافقت لجنة التظلمات بجلستها ٤٣ بناء على تظلم الشركة لجهاز مدينة ٦ أكتوبر على إعادة التعامل على قطعة الأرض ولكن بالأسعار المعمول بها حالياً بحيث يصبح سعر المتر ١٢٣٥ جنيه / م<sup>٢</sup> بإجمالي قيمة نحو ٦,٧٦٠ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٥,٣٠٦ مليون جنيه عن قيمة شراء الارض .... الخ

يتعين متابعة الدعوى المرفوعة وموافقاتنا بما تم بشأنها .

الرد :-

طلب جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر من الشركة التنازل عن الدعوى القضائية رقم ٤٦٣٢٣ لسنة ٧٢ق - قضاء إداري القاهرة والتي رفعتها الشركة ضد الجهاز لالغاء قرار سحب التخصيص وإعادة معاملة الشركة بالسعر المحدد في ٢٠٠٧/٦/٣ وبعد عدة مفاوضات قانونية وخاصة بعد صدور كتاب دورى من مجلس الوزراء بعدم قيام الجهات الحكومية برفع دعاوى قضائية ضد بعضهما وحل النزاعات فيما بينها وسحب القضايا المرفوعة والقيام بحلها فيما بينها أو امام اللجان المشكلة بوزارة العدل لحل المنازعات بين الجهات الحكومية - وعلى ذلك تم التواصل مع جهاز مدينة ٦ أكتوبر وتم الاتفاق على قيام الشركة بتقديم تظلم لجهاز مدينة ٦ أكتوبر وتعهدت الشركة بعدم رفع أية دعاوى قضائية وجارى متابعة الجهاز للوصول الى اتفاق بين الشركة والجهاز.

التعليق:-

يتعين اجراء التحقيق اللازم لتحديد المتسبب في تحمل الشركة نحو ٦,٤١٩ مليون جنيه نتيجة لعدم التزامها بشروط التخصيص وما ترتب عليه من ارتفاع قيمة متر الأرض من ٢٦٦ جنيه / م<sup>٢</sup> ليصبح ١٢٣٥ جنيه / م<sup>٢</sup> بالإضافة إلى فوائد التأخير التي ستحملها الشركة وكذا موافقاتنا بما تم في هذا الشأن في ضوء تنازل الشركة عن الدعوى القضائية رقم ٤٦٣٢٣ لسنة ٧٢ق - قضاء إداري القاهرة واثبات الشركة الاراضى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة الأرض الجديدة التى تحملتها الشركة .

مبلغ نحو ٦,١٨٠ مليون جنيه تكلفة الكسارة بيجسون (٢٥٠ طن / ساعة) المملوكة لشركة مساهمة البحيرة وملحقاتها المتواجدة بمنطقة الضبعة - علم النمر - الرويسات لإنتاج السن بأحجامه المختلفة والمؤجرة إلى / عطا الله عبد النبي زايد بعقد تأجير وتشغيل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٦ وذلك اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١ لمدة ٣ سنوات تنتهي في ٢٠١٩/٢/١ ومازالت طرفه لاستيلائه عليها ..... الخ.

الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة كافة الدعاوى الخاصة بهذا الشأن بداية من البلاغ المقدم لهيئة الرقابة الإدارية بالإسكندرية بهذا الخصوص ضد المدعو / عطا الله عبد النبي زايد ، وقد تم فحص البلاغ بعد أن قامت الشركة من جانبها بتقديم كافة المستندات المطلوبة منها وقد قامت الرقابة الإدارية بإحالة البلاغ للنيابة العامة و قيد طرفها برقم قضية ٣٠٣٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين، وقد تم سماع أقوال الشركة في هذا البلاغ وطلبت النيابة العامة تشكيل لجنة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية تكون مهمتها الاطلاع على ملف الدعوى وفحص ما بها من مستندات وحلف اليمين أمام النيابة وتقديم تقرير مفصل بما أسفر عنه الفحص .

وتنفيذاً لذلك صدر قرار السيد اللواء / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ بتشكيل اللجنة وقد قامت اللجنة بمباشرة أعمالها بعد حلف اليمين وأودعت تقريرها وتم سماع أقوالها أمام النيابة - و مازال الموضوع قيد التحقيق ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه .

هذا بالإضافة إلى أنه هناك تحقيق جاري بالنيابة الإدارية بالإسكندرية نتيجة بلاغ أحد العاملين بالشركة بهذا الخصوص و قيد قضية برقم ٢٥٣ لسنة ٢٠١٩ ومتابعتها اتضح أنه مازالت قيد التحقيق ولم يتم التصرف فيها حتى تاريخه ، كما أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٠١٨ م.ك الإسكندرية ضد المدعو / عطا الله عبد النبي زايد للمطالبة بالآتي :- فسخ إيجار الكسارة وملحقاتها والوحدات المساعدة لها المؤرخ في ٢٠١٥/١٠/١٦ مع تسليم الكسارة وملحقاتها للشركة بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد - وإلزامه بالتعويض عن القيمة الإيجارية المستحقة للشركة طبقاً للبند الرابع من العقد من بداية التعاقد حتى تسليم الكسارة للشركة بالإضافة إلى الفوائد القانونية بنسبة ٤% وقد صدر بجاسة ٢٠٢١/٢/٢٨ حكم لصالح الشركة بفسخ عقد الإيجار وتسليم الكسارة للشركة وبخصوص التعويضات التي طلبتها الشركة تم إحالة الطلب لإدارة الخبراء ولم يتم مباشرتها من الخبراء حتى تاريخه.



مازالت الادرة عند رأيها بضرورة متابعة كافة الدعاوى المرفوعة فى هذا الشأن لتحديد كافة المتسببين فى عدم أخذ الضمانات الكافية التى تحفظ أصول وممتلكات الشركة المؤجرة للغير والافادة وتأجير الكسارة مرة أخرى رغم عدم وجودها بحوزة الشركة وكذا حصر كافة الأضرار الواقعة على الشركة التى ترتب على ذلك وتحميلها كمديونية على المستأجر مع ضرورة الإفصاح عن كافة الدعاوى المرفوعة بشأنها (من ضد الشركة) بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

الملاحظة :-

تضمنت الأصول الثابتة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ معدات مؤجرة للغير تبلغ تكلفتها نحو ١٨,٢٣٠ مليون جنيه وصافى قيمتها الدفترية نحو ٧٠٠ ألف جنيه قامت الشركة بجردها دون الحصول على الشهادات المؤيدة لها من المؤجرين.

الرد :-

تقوم الشركة بجرد المعدات والأصول المؤجرة جرداً فعلياً ، وتتضمن عقود التأجير الضوابط والشروط التى تحفظ حقوق الشركة - كما يتم وضع حراسة تابعة للشركة ويتم المتابعة الفنية والأمنية بصفة مستمرة لمواقع عمل تلك المعدات المؤجرة.

التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأصول والإفصاح عنها فى الايضاحات المتممة للقوائم المالية حتى يمكن التحقق منها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ خاصة فى ظل استمرار وتوسع الشركة فى اتباع سياسة تأجير معداتها للغير دون أخذ الضمانات الكافية التى تحفظ حقوقها.

الملاحظة :-

بلغت تكلفة الأصول الثابتة المعطلة - آلات ومعدات (مصر) وفقاً لبيان الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٤٠,٤٩٠ مليون جنيه بنسبة ١٦% من تكلفة الآلات والمعدات (مصر) والبالغة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤٤,٠٠٩ مليون جنيه.

الرد :-

قامت الشركة بحصر الطاقات العاطلة (معدات - آلات - سيارات ....) وتم تصنيفها عن طريق اللجان الفنية المتخصصة إلى وحدات يوجد جدوى من إصلاحها وأخرى لا جدوى من إصلاحها وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصرف الاقتصادى للوحدات التى لا جدوى من إصلاحها وذلك بالبيع بالمزايدة للحصول على أعلى سعر لها ويتم استخدام حصيلة البيع فى تدبير السيولة اللازمة لإصلاح الوحدات التى يوجد جدوى من إصلاحها وقامت الشركة فى الفترة من ٢٠١٩/٩/١ حتى تاريخه بالصرف على إصلاح المعدات والسيارات التى لها جدوى من الإصلاح بقيمة قدرها ٤,٥

مليون جنيه منها مبلغ ٢,٥ مليون جنيه لإصلاح كسار حسيب سيغادالا ١٠٠ ط/ساعة بوسكى ، وكذلك  
ماكينة التبطين والتي تعمل حالياً بفرع (٤) بتوشكى مع إحدى الشركات الخاصة .

#### التعليق :-

مازلت الإدارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بكافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة  
(وسائل نقل - مباني... الخ) مع بحث أسباب ذلك والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما  
يحقق صالح الشركة.

#### الملاحظة :-

- ظهر رصيد حساب الاستثمارات العقارية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٧,٥٩٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنه  
عدم قيام الشركة بتحرير أى عقود بينها وبين الجهات تثبت ملكية الاراضى التى قامت بشرائها منها مثل  
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، شركة جنوب الوادى فضلا عن عدم تسليم تلك  
الاراضى للشركة بموجب محاضر استلام رسمية من تلك الجهات حتى تاريخه الامر الذى أضع على  
الشركة اثباتها لملكية تلك الاراضى واتخاذ اجراءات قانونية ضد المتعدين عليها ومع ذلك قامت الشركة  
باثبات تلك الاراضى بأصول الشركة (ح/ الاستثمارات العقارية) والتعامل على هذه الأراضى بالبيع  
واثبات المباع منها بايرادات الشركة فضلا عن بيع نفس قطع الاراضى لاكثر من مشتري دون تحديد  
الموقف النهائى لملكية هذه الاراضى من عدمه الامر الذى يضع الشركة تحت طائلة القانون ومن مظاهر  
ذلك :-

• تضمن الحساب نحو ٦,٧٤٢ مليون جنيه تمثل قيمة مساحة ٧٥٠ فدان بمنطقة الساحل الشمالى " مشروع  
الضبعة والعلمين " المتبقية من إجمالى مساحة ٧٤٩٠ فدان والمشتراة من الهيئة العامة لمشروعات  
التعمير والتنمية الزراعية بموجب كراستى شروط رقم ( ٤٤ ، ٤٥ ) بجلسة مزاد ٢٠٠٤/١٠/٢٣ بإجمالى  
قيمة ٦٧,٣٣٣ مليون جنيه لم يتم تحرير عقود بين الشركة والهيئة المذكورة بخصوص تلك المساحة  
بالكامل كما لم يتم تسليم الارض للشركة بموجب محضر استلام رسمى من الهيئة حتى تاريخه (٢٠٢١/٩)  
وتم رفع دعوى قضائية من قبل الشركة برقم ٦٥/١١٤٤٥ ق على الهيئة العامة لمشروعات التعمير  
والتنمية الزراعية بإلزامها بتحرير عقود ابتدائية لأرض الضبعة صدر فيها حكم بالرفض وتم الطعن عليه  
امام المحكمة الادارية العليا ومازلت متداولة وقد تبين صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨  
بفسخ التعاقد مع شركة مساهمة البحيرة على مساحة الارض بالكامل ٧٤٩٠ فدان وعلى الرغم من ذلك  
استمرت الشركة فى التعامل بالبيع على الأرض المشار إليها ..... الخ

#### الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة التحقيقات التى تتم فى البلاغ المقدم لنيابة العطارين الجزئية للتحقيق فى الوقائع الواردة  
به وقيدها برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين والذي تم إحالته للجنة خبراء الكسب الغير مشروع



بالإسكندرية لفحص كافة المستندات الخاصة بهذا الموضوع وعقدت عدة جلسات ولم يتم بهو تقرير الخبراء حتى تاريخه.

تم عقد عدة اجتماعات برئاسة السيد معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي وآخرها يوم ٢٠٢١/٥/٨ - وأيضا تحت رعاية السيد الدكتور مساعد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي للمشئون الاقتصادية وبحضور كل من : السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة واستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية والسادة رؤساء الشركات التابعة لها والسادة مسؤولي هيئة التعمير وتم التوجيه بحل المشاكل والمعوقات بين الهيئة وشركات استصلاح الأراضي وتذليلها لما فيه الصالح العام للهيئة والشركات - وبناء على ذلك تمت عدة اجتماعات ومناقشات مع مسؤولي الهيئة بالخصوص وطلبت الشركة أن يتم العرض على معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي للموافقة على إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر عام ٢٠٠٨ بفسخ التعاقد مع الشركة وتسليمها الأرض مشتراها (٧٤٩٠ فدان) وسداد الشركة كافة مستحقات الهيئة عن هذه المساحة على ضوء الاتفاق الذي سيتم التراضي عليه لتسوية هذا الوضع مع مراعاة ما قامت به الشركة من سداد مبلغ ٢٣ مليون جنيه وما تحملته الشركة من أعباء مالية في تنفيذ أعمال الاستصلاح والبنية الداخلية لمساحة تتجاوز ٣٥٠٠ فدان والتي حالياً تحتاج إعادة تأهيل للأعمال المنفذة ، كما تم مخاطبة السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة ، السيد الدكتور / مساعد الوزير ، الشركة القابضة بضرورة نهي ذلك النزاع وخاصة بعد صدور القرار الجمهوري الذي تضمن وقوع مساحة ٣٩٤٠ فدان (كراسة ٤٥) بمدينة العلمين الجديدة وهي من ضمن المساحة الإجمالية المباعة للشركة ٧٤٩٠ فدان - ومؤخرا في ٢٠٢١/١٠/٦ تم عقد اجتماع مع السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وحضره السيد الاستاذ / المستشار القانوني للهيئة للوصول الى حل نهائي بالخصوص .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة بالاسكندرية بخصوص هذا الأمر وتحديد المتسبب في الموافقة على هذه البيوع رغم صدور تلك القرارات والإفادة مع ضرورة وقف التعامل على هذه الأرض تماما لحين مخاطبة الشركة لكافة الجهات السيادية المختصة في هذا الشأن لتحديد الموقف النهائي للشركة من ملكية هذا الأرض من عدمه وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة مع حصر كافة المساحات التي تم بيعها منها بعد صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨ وكذا حصر كافة العقود المبرمة من قبل الشركة مع واضعي اليد بأرض الضبعة بالعلمين والسابق بيعها لمستثمرين آخرين بموجب عقود ابتدائية دون قيام الشركة بإتخاذ أي إجراءات قانونية بفسخ التعاقد مع هؤلاء المستثمرين من مالكي الأرض قبل تقنين أوضاع واضعي اليد وتكوين بها مخصص بقيمتها بالكامل مع بيان اسباب موافقة مجلس الإدارة على اعفاء المشتريين الاصليين لاراضي الضبعة والعلمين من فوائد التأخير على المديونية

المستحقة عليهم دون عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة والتأكد من الموقف القانوني النهائي للشركة بخصوص تلك الاراضى.

### الملاحظة:-

تضمن الحساب نحو ٩,٧٣٣ مليون جنيه تمثل قيمة مساحة ٢٦٨١ فدان بأرض شمال الحسينية المتبقية من إجمالي مساحة ما يقارب من ٨٠٠٠ فدان والمخصصة للشركة بموجب القرار الوزاري رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٩٥ وتم الموافقة عليها بناءً على مذكرة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك على أساس أن المساحة مشغولة بوضع اليد ويتم التقنين لمن يتقدم للشراء بإجمالي قيمة ٢٩,٠٤٠ مليون جنيه لم تقم الشركة بتحرير أو ابرام اى عقود مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية أو سداد الدفعة المقدمة ٢٥% من إجمالي الثمن بخصوص تلك الارض .

### الرد:-

عقد اجتماع مع السادة / مسئولى هيئة التعمير وتم التوصل إلى أن تقوم الهيئة باعتماد تصرفات الشركة التى تم إخطار الهيئة بها بتاريخ ٢٠١٤/١/١ بمساحة ٦٣١٤ فدان ويتم تحرير عقد بتلك المساحة مع قيام الشركة بسداد ثمنها طبقاً للأسس المبدئية المعتمدة من السيد الدكتور / وزير الزراعة واستصلاح الأراضى فى حينه ، وباقي المساحة يتم تقديرها بمعرفة اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة وطبقاً للحصر على الطبيعة وجارى متابعة الهيئة لتنفيذ ذلك الاتفاق .

### التعليق:-

ما زالت الادرة عند رأيها بضرورة التواصل مع الهيئة والحصول على عقد ملكية تلك الأراضى وسداد المستحق عليها تلافياً لصدور اى قرارات من الهيئة تجاه الشركة مع بحث ودراسة الفروق بين المثبت بالقوائم المالية وبين المثبت بقطاع الاراضى واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

### الملاحظة:-

تضمن الحساب مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه تمثل قيمة الدفعة المقدمة لمساحة ٤٠ ألف فدان بأرض جنوب الوادى – بتوشكى زمام فرع (٤) بنسبة ٢٠% من إجمالي قيمة الأرض البالغة ٢ مليون جنيه (بسر ٥٠ جنيه/الفدان) والمساحة تمثل قيمة ما تم تخصيصه لشركة مساهمة البحيرة من إجمالي مساحة ٢٠٠ ألف فدان تم تخصيصهم للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضى ( جنوب الوادى) من الهيئة العامة لمشروعات التعمير بالعقد المبرم فى ٢٧/٨/٢٠٠١ بسر ٥٠ جنيه / الفدان حيث قامت الشركة المصرية بتخصيص مساحة ٤٠ ألف فدان "سر الفدان ٥٠ جنيه" لشركة مساهمة البحيرة من تلك المساحة بنسبة مساهمتها فى راس مال الشركة المصرية وقد قامت الشركة بسداد قيمة الدفعة المقدمة بنسبة ٢٠% بنحو ٤٠٠



الف جنيه وانبها ضمن حساب الاستثمارات العفارية دون قيامها الشركة بتحرير أى عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح الأراضي (جنوب الوادى) التي تثبت ملكيتها لتلك المساحة... الخ.

### الرد :-

المساحة المخصصة للشركة والتي تبلغ ٤٠ ألف فدان من إجمالي مساحة ٢٠٠ ألف فدان تم تخصيصها للشركة المصرية لاستصلاح الأراضي (جنوب الوادى) من قبل الهيئة العامة للتعمير والتنمية بالعقد المبرم ٢٧/٨/٢٠٠١، ولم يتم تحرير عقود بين الشركة وشركة جنوب الوادى بالمساحة بسبب إلغاء الهيئة للعقد ويتم متابعة الشركة المصرية في اجتماعات مجلس الإدارة بآخر موقف للمساحة المخصصة للشركة وهو أن الدعوى القضائية المقامة ضد هيئة التعمير بالخصوص برقم ٥٣٢٠ لسنة ٧٤ق ومتضمنة مطالبة بتعويض ١٠٠ مليون جنيه مازالت متداولة بالجلسات حتى تاريخه.

### التعليق :-

مازالت الادارة عن رأيها تحقيق اسباب عدم قيام الشركة بإبرام اية عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى (جنوب الوادى) لكى تثبت ملكيتها للارض المشتره منها مع ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد الشركة المذكورة بما يكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة وكذا بحث ودراسة ما تقدم واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والإفصاح عن موقف تلك الأرض بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية .

### الملاحظة :-

تضمن الحساب نحو ١٠٠,٦٠٣ ألف جنيه أرض الكوتة - الفيوم وقد تبين عدم قيام الشركة بتحرير أو إبرام أى عقود تثبت ملكيتها لمساحة مساحة ٨٥ فدان بأرض الكوتة بالفيوم والمشتره بالمزاد رقم (١١٨) فى ٢٢/٨/٢٠٠٥ بسعر ٢٦ ألف جنيه للفدان بإجمالي قيمة ٢,٢١٠ مليون جنيه من الهيئة العامة لمشروعات التعمير وقد تبين عدم التزام الشركة بسداد باقى الاقساط المستحقة عليها حيث وردت مطالبة من الهيئة بسداد باقى مقدم الثمن او مصادرة المبلغ المدفوع الامر الذي ترتب عليه عدم إبرام أى عقود تثبت ملكية الشركة لتلك الأرض.....الخ.

### الرد :-

قامت الشركة بمخاطبة الهيئة لسداد القيمة الباقية المستحقة على المساحة مقابل حصول الشركة على عقد الشراء وتم مناقشة موضوع تلك المساحة مع اللجنة المشكلة من الهيئة والشركة طبقاً لتوجيهات معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بحل المشاكل بين الهيئة وشركات الاستصلاح وتم مؤخراً مخاطبة الهيئة لخصم قيمة المستحق للهيئة عن تلك المساحة من مستحقات الشركة التي تم إقرارها عن أعمال فرع الهيئة بأسوان والتي تم تسليمها نهائياً وجاري المتابعة حتى يتم تحرير عقد للشركة بتلك المساحة.

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة إجراء التحقيق اللازم لتحديد المتسبب في عدم التزام الشركة بسداد باقي الأقساط وبحث ودراسة ما تقدم وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك وكذا وقف التعامل علي تلك الأرض لحين التحقق من ملكية الشركة لها من عدمه.

الملاحظة :-

وجود العديد من الأراضي المتعدى عليها من الغير وفقا لبيان قطاع الارضى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ حيث تبين قيام الشركة بتشكيل لجان مساحية بالقرار رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣ ، القرار رقم (٤٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ لإجراء رفع مساحى لكافة اراضى الشركة وحصر كافة التبعديات الواقعة على أراضي الشركة على ان تنتهى أعمال تلك اللجان فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ما لم يتم حتى تاريخه ٢٠٢١/١٢ (٢٠٢١) يتصل بذلك لم تتمكن الشركة من اتخاذ الاجراءات القانونية ضد معظم المتعديين على تلك الاراضى لعدم وجود عقود مبرمة بينها وبين الجهات التى قامت بشرائها منها تثبت ملكيتها لتلك الاراضى فضلا عن عدم تضمين حساب الاستثمارات العقارية قيمة بعض الأراضى المتعدى عليها حيث يتم إضافتها واستبعادها بحساب الاستثمارات عند واقعة البيع أو تقنين وضعها(أراضى غرب الطريق الصحراوي).

الرد :-

تم إعداد منظومة بيانات حديثة وشاملة خاصة بالأراضي على الحاسب الآلي لحصر كافة الأراضي المملوكة للشركة وبصفة خاصة أراضي التفاتيش الزراعية وموقفها (تبعديات - وضع يد - ..... ) والتى تقع في كافة المحافظات ( الإسكندرية - كفر الشيخ - الدقهلية .... ) وتم حصر مساحات عديدة من أراضي الشركة وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/٣/١٣ ، وجاري استكمال المنظومة حيث أن تلك الأعمال تأخذ وقت وجهد كبير.

التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها من ضرورة موافقتنا بما اسفرت عند اعمال اللجنة المشار اليها مع اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للانتهاء من حصر كافة التبعديات على أراضي الشركة و اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التبعديات عنها بما يكفل حفظ وضمن حقوق وممتلكات الشركة وإجراء التسويات اللازمة كل فيما يخصه مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة والافادة.

الملاحظة :-

علي الرغم من تحويل موضوع بيع الشركة لمساحة ١٢٠٧ فدان بامتداد منطقة الري التكميلي بغرب الطريق إلي نيابة الاموال العامة باستئناف الاسكندرية وقيدها بالقضية رقم ٧٤٦ لسنة ٢٠١٩ المقيدة برقم (٢١) حصر تحقيق أموال عامة استئناف الاسكندرية وطلب النيابة بموجب خطابها في ٢٠٢٠/١/٥ بضبط كافة أصول عقود البيع المحررة من شركة مساهمة البحيرة.



مساحة امتداد الري التكميلي .

قامت الشركة باثبات القسط المستحق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ على الارض المباعة بنحو ٣,٦٨٢ مليون وتضمن ايرادات الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة (ارباح - فوائد ) القسط بنحو ٢,٩٧٣ مليون جنيه .

#### الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة البلاغ المقدم لنيابة الأموال العامة حيث تم تحويله إلى نيابة وادي النطرون ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه - وتم اثبات القسط المستحق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن الأرض المباعة لحفظ حق الشركة حيث أن احتساب الايرادات يتم وفقا لمبدأ الاستحقاق وليس السداد والقسط الذي تم اثباته بالايادات تاريخه ٢٠٢٠/٣/١.

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها من ضرورة متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة فى هذا الشأن والإفادة عن موقف هذه العقود وتحديد الموقف القانوني للشركة بشأنها مع موافقتنا باسباب تضمين الايرادات بهذه المبالغ وخاصة في ظل عدم تحصيل الشركة لاي مبالغ عن هذه الارض خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ و إجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك .

#### الملاحظة :-

وجود بعض الأقساط المستحقة وأخرى متأخرة على بعض مشتري الأراضي والعقارات لم تسدد فى مواعيد استحقاقها بلغ ما أمكن حصره منها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٦٩,٤٥٩ مليون جنيه مستحق عنها فوائد تأخير عنها بنحو ٢٩,٨٩١ مليون جنيه وفقا لبيان قطاع الاراضى ولم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية ضد العملاء المتوقفين والممتنعين عن السداد عدا أرض التفاتيش الزراعية.

#### الرد :-

قامت الشركة بتشكيل لجان دورية لتحصيل مستحقات الشركة ( أقساط مستحقة - متأخرات ..... ) من العملاء ويتم التنسيق بين القطاعات المعنية في ذلك ( الأراضي - القانونية ..... ) ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء الغير ملتزمين بسداد الأقساط المتأخرة ويتم رفع دعاوى قضائية لفسخ العقد لعدم السداد .

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافقتنا بما اسفرت عنه اعمال اللجنة المشار إليها مع تحقيق أسباب ذلك وحصص الحالات المماثلة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل مديونية الشركة طرف هؤلاء العملاء والإفادة .

تم تخفيض حساب الاستثمارات العقارية بنحو ١٦,٥٠٠ ألف جنيه بالخطأ قيمة تكلفة مساحة أرض القرية المحلية والبالغه ١٧٣٨٨١,٢٣ م<sup>٢</sup> بناحية غرب الطريق الصحراوى بمركز أبو المطامير- محافظة البحيرة والتي تم تخصيصها للشركة بالقرار رقم ٢٨١ ومحضر عنها عقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢١ بسعر ٤٠٠ جنيه للفدان دون سابق إدراج تلك الارض ضمن حساب الاستثمارات العقارية وقد قامت ببيع تلك الارض الى السيد/ عمرو على السيد سبله بقيمة إجمالية ٤٤,٣٤٠ مليون جنيه بواقع ٢٥٥ جنيه للمتر المربع بالاضافة الى ٣% مصروفات إدارية على أن يتم سداد ٥٠% من القيمة كدفعة مقدمة ، سداد باقى الثمن بنحو ٢٦,٢١٦ مليون جنيه على أقساط (شاملة فوائد البيع بالتقسيط) خلال ستة أشهر تنتهى فى ٢٠١٩/١١/٢٢ وقد تبين عدم التزام المشتري بسداد باقى ثمن بيع الارض (الاقساط المستحقة) حتى تاريخه (٢٠٢١/١) رغم قيام الشركة بتسليم كامل الارض له بالمخالفة للبند الخامس من عقد البيع المحرر معه ..... الخ .

### الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة الدعوى القضائية التى تم رفعها بالخصوص والمقيدة برقم ٤٠٧٩ لسنة ٢٠١٩ لفسخ العقد وتسليم الأرض للشركة ومصادرة المبالغ المسددة طبقاً لنص البند الخامس ( في حالة عدم سداد أي قسط في موعده يعتبر العقد مفسوخاً ) وتم إحالتها لإدارة الخبراء ومازالت متداولة حتى تاريخه ، ولم يتم تقييم قيمة المباني لكونها مقامة منذ الثمانينات ولم يتم استخدامها منذ فترة طويلة جدا وأصبحت متهاكة وآيلة للسقوط ، وسيتم تشكيل لجنة لمعاينة هذه المباني وتحديد قيمة لها وإلزام مشتري الأرض بسدادها ، كما أنه تم تسليم الأرض للمشتري بمحضر استلام على الطبيعة وعند صدور الحكم في الدعوى بتسليم الأرض للشركة سيتم استلامها دون أي تعديت عليها من المشتري أو غيره .

### التعليق:-

مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحقيق اسباب ما تقدم مع ضرورة متابعة الدعوى المرفوعة على المشتري وموافقتنا بما تنتهى إليه والافادة وكذا ضرورة إتخاذ كافة الاجراءات الازمة ضد المشتري المذكور لازالة التعدى الواقع منه مع بحث ودراسة موقف الارض من حيث اثباتها فى حساب الاستثمارات العقارية من عدمه و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء البحث والدراسة.

### الملاحظة:-

- ظهرت قيمة الاستثمارات الاخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٤,٠٨٢ مليون جنيه بالصافى (نحو ٢,٤٠٠ مليون جنيه استثمارات فى شركات شقيقة ، نحو ٧٣,٥٠٠ ألف جنيه استثمارات متاحة للبيع ، نحو ١,٦٠٩ مليون جنيه استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) ولم تقم الشركة بدراسة ما اذا



كان هناك دليل موضوعي على ان تلك الاستثمارات قد اضمحلت لتحديد القيم الاستردادية لها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ واثبات الخسائر الناجمة عن الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات بالمخالفة للمعايير المحاسبية المصرية في هذا الشأن (١٨، ٢٦) على الرغم من وجود مؤشرات وادلة على وجود اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات مثل عدم الحصول على اى تدفقات نقدية منها منذ عدة سنوات ، حدوث زيادة في اسعار فائد السوق على الاستثمارات ، حدوث انخفاض ملموس في القيمة السوقية لبعض تلك الاستثمارات ، عدم الاستدلال والتعامل مع بعض الشركة التي تم الاستثمار فيها منذ فترة طويلة ، ..... فضلا عن عدم قيام الشركة بالافصاح عن طبيعة المخاطر المصاحبة لحصة الشركة في شركة جنوب الوادي ، حصة الشركة في ارباح أو خسائر الشركة الشقيقة ، طبيعة ونطاق اى قيود جوهرية على قدرة الشركة الشقيقة على تحويل الأموال الي الشركة في شكل ارباح الاسهم النقدية بالمخالفة للمعيار المحاسبي رقم (٤٤) (الافصاحات عن الحصص في المنشآت الأخرى) ومن مظاهر ذلك:-

- ظهر رصيد إستثمارات في شركات شقيقة بنحو ٢,٤٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ذات الرصيد في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

١- تضمن الحساب نحو ٢ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة ٢٠% من رأس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ٢٠٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه) ونشير الي أن الشركة لم تحصل علي أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ كما لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار .... الخ.

#### الرد :-

تم مخاطبة الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى جنوب الوادى لاجراء المطابقة والمصادقة على الرصيد بالدفاتر في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وجرى المتابعة لنهو المطابقة والمصادقة.

#### التعليق :-

مازالت الادارة عن رأيها ضرورة قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى جنوب الوادى لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتي يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة مع ضرورة إثبات قيمة الاستثمار بعد تأثيره بنصيب الشركة في ارباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها وتطبيق ما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن مع بحث ودراسة موقف السلفة التي حصلت عليها الشركة من الشركة المصرية واجراء ما يلزم من تسويات.

#### الملاحظة :-

٢- تضمن الحساب نحو ٤٠٠ الف جنيه قيمة مساهمة الشركة في تأسيس الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة في ٢٠١٥/١٢/١٢ بنسبة ٤٠% من رأس مال الشركة المدفوع

وقد تبين تى هذا اسان ما يلى تم توقيع العديد من العقود بين السرحيين لتنفيذ العديد من المشروعات منذ التأسيس رغم عدم تقنين وضع الشركة لملكيه الاراضي محل بعض تلك المشروعات منها على سبيل المثال مشروع ١٢٠ ألف فدان سهل الفياضه حيث تبين أن تلك المساحة تحت ولاية إحدى الجهات السيادية..... الخ .

### الرد :-

الشركة قامت بدراسة الموقف مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بعد قيام رئيس مجلس ادارة تلك الشركة بعدة تصرفات منفردة وقيامه بالادعاء بقيام الشركة بالمشاركة مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة في عدة مشروعات ونشر في إحدى الصحف اعلان بيع مساحات بعدة مناطق وادعى انها مشروعات مشتركة مع شركة مساهمة البحيرة - فقامت شركتنا باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة والقانونية حيال ذلك - وقد تم في ٢٠٢٠/١٢/٣ حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة المصرية وتم تقديم خطاب رسمي تضمن عدة نقاط مطلوب استيفائها من الشركة المستدامة- كما أشرنا في خطابنا الى انه لم يتم موافاة الجهاز المركزي بالبيانات والمستندات التى طلبها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ لموافاتهم بمجموعة من البنود الهامة ( عدد ٣٧ بند) حتى يتسنى للجهاز القيام بمهمة مراجعة القوائم المالية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ - كما تم في اجتماع الجمعية قيام مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض خطابهم رقم ١١٠٣ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ وأرفق به مذكرة بشأن الجمعية العامة العادية للشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة التى انعقدت في ٢٠٢٠/١٢/٣ وكذا ملاحظاتهم على اداء الشركة وعدم موافاتهم بالمستندات والبيانات المطلوبة حتى يتسنى لهم القيام بمراجعة القوائم المالية كما هو موضح بعاليه- وقد قامت شركتنا بإخطار رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بخطاب رسمي بأن شركتنا تدرس التخارج من المساهمة في الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ عقد اجتماع ثنائى بين شركتنا والشركة المصرية لدراسة اسلوب التخارج وتم التأكيد على مطالب شركتنا ولكن لم يتم الاستجابة من الشركة المصرية وتم اتخاذ الاجراءات القانونية بارسال انذار باثبات الحالة باتخاذ اجراءات التخارج من الشركة المصرية كما تم رفع دعوى ندب خبير للاطلاع على المستندات الخاصة بالشركة المصرية وفحصها وكتابة تقرير بها

وبتاريخ ٢٠٢١/٤/٥ تم عقد اجتماع برئاسة السيد الدكتور/مساعد وزير الزراعة واستصلاح الاراضى للشئون الاقتصادية لمناقشة ملف الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وبحضور السيد الدكتور/ ياسر القاضى رئيس مجلس الادارة وحضور السيد اللواء/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحث المياه الجوفية - وقد تم خلال الاجتماع شرح



موقف شركتنا تفصيلا - تم بتاريخ ٢٠٢١/٤/١ ورد لشركتنا الخطاب المرسل للسيد الدكتور / مساعد وزير الزراعة من السيد الدكتور/ ياسر القاضى رئيس مجلس الادارة - وقد طلب السيد اللواء رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحات المياه الجوفية الرد على ماجاء بهذا الخطاب وقد تم عرض الموضوع على مجلس ادارة شركتنا وتم اخطار الشركة القابضة بالتصور الخاص على ماجاء بخطاب الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة لتسوية الحقوق مع شركتنا وذلك على النحو التالى :

موضوع : دراسة اتفاق بالتخارج من الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وتسوية الحقوق العالقة بين شركة مساهمة البحيرة والشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة : طلبت الشركة الاتى :

أ- قيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بسرعة اعداد ميزانيات الشركة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ & فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وارسالها للجهاز المركزى للمحاسبات حتى يتم فحصها وعرضها على الجمعية العامة للشركة للنظر فى اعتمادها

ب- تحديد مكتب خبراء (محاسب قانونى متخصص ) يتفق عليه من الشركتين ويحدد له مدة زمنية مناسبة لنهوض كافة الاعمال التى تنتهى باعداده تقرير تفصيلى بحقوق والتزامات الشركتين

ج- اتخاذ الاجراءات القانونية فى أسهم شركة مساهمة البحيرة وفقا لما يقتضيه القانون المنظم لذلك

موضوع : تسوية ملفات التقنين لمساحات الاراضى التى تم تقديم طلبات بها لجهات الولاية - طلبت الشركة الاتى :

أ- قيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة باعداد بيان بالمساحات التى تم تقديم طلبات تقنين بها لجهات الولاية باسم شركة مساهمة البحيرة طبقا للاقرار الموقع من السيد الدكتور / رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة والذى ينص على : نقر نحن الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بأننا واضعى اليد الفعلى والحقيقى على مساحة عشرة الاف فدان بوادى النطرون و ..... ) وايضاح ماتم لكل مساحة من سداد رسوم المعاينة & رسوم الفحص & استيفاء شروط تقنين وضع اليد لتلك المساحات طبقا للقانون ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ (استصلاح - زراعة) - وعدم القيام بالاعلان لبيع تلك المساحات إلا بعد نهوض واستكمال اجراءات التقنين .

ب- نصيب شركة مساهمة البحيرة بعد نهوض اجراءات التقنين والتخصيص والتملك يكون ٤٠% من قيمة البيع لتلك المساحات التى سيتم تقنينها وتمليكها

موصوع : تسوية ملف مساحة ال ١٠٠٠٠ فدان التي هي ضمن مساحة ال ٥٠٠٠٠ فدان المخصصة لشركتنا بمنطقة غرب النوبارية أيسر ترعة النصر : الشركة توافق على بيع المساحة للشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بالسعر المحدد من قبل اللجنة العليا لتثمين اراضي الدولة وقيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بسداد قيمة المساحة بالكامل .

### التعليق :-

مازلت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء التحقيق اللازم فى هذا الشأن وذلك لتحديد المتسبب حال وقوع اضرار على الشركة جراء هذه المساهمة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمن حقوق الشركة .

### الملاحظة :-

ظهر رصيد استثمارات مالية متاحة للبيع فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٧٣,٥ ألف جنيه (بعد استبعاد الانخفاض فى قيمة الاستثمارات بنحو ١٠٢,٥ ألف جنيه) وهو ذات الرصيد فى ٢٠١٩/٦/٣٠ يتمثل فى قيمة مساهمة الشركة فى شركتي أسوان الوطنية للميكنة الزراعية ، شركة مصر لآلات التشييد والري بنحو ١٠٢,٥ الف جنيه ، ٧٣,٥ ألف جنيه بنسبتي ٥% ، ١٤% على الترتيب طبقاً لما هو وارد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية تبين بشأنها عدم قيام الشركة بإجراء أي مطابقة مع الشركتين المذكورتين فضلاً عن عدم حصول الشركة على أي عائد على تلك الاستثمارات منذ أكثر من ٥ سنوات ولم تقم بإجراء اختبار الاضمحلال فى قيمتها وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية الصادرة فى هذا الشأن .

### الرد :-

يتم دراسة تلك الاستثمارات في ضوء عدم حصول الشركة بالفعل منها على أي عوائد منذ سنوات لبيان مدى الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات من عدمه وفقاً للمعايير المحاسبية وكذا دراسة جدوى استمرارية الشركة في تلك الاستثمارات - وبالنسبة لشركة أسوان الوطنية للميكنة الزراعية : مازال المصنفى القضائي يقوم بإجراءات التصفية والشركة تتابع الموقف ويتم حضور ممثل شركتنا الجمعيات العامة الخاصة بشركة اسوان للوقوف على آخر موقف للتصفية تباعاً وآخرها الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٦ .

### التعليق :-

مازلت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء المطابقات اللازمة مع شركتي أسوان للميكنة ، مصر لآلات التشييد والري ، اجراء اختبار الاضمحلال لبيان مدي الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات من عدمه وفقاً للمعايير



المحاسبية ، دراسة جدوي اسبمزارية الشركة فى تلك الاسبمزارات والحد ما يترجم فى ضوء ما تسفر عنه

### الملاحظة :-

- ظهر رصيد حساب المخزون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالصافى بنحو ٢٦,٢٩٢ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ١٢,٩٦١ مليون جنيه) وقد تم جرد المخزون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومطابقة نتائجة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد تبين بشأنه ما يلى:-

• اسفرت المطابقة التى قامت الشركة باجرائها بين الأرصدة الدفترية للمخزون السلعى بالإدارة المالية وأرصدة الجرد الفعلى عن وجود فروق لم يتم تسويتها فى دفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الامر الذى يظهر حساب المخزون فى القوائم المالية على غير حقيقته ..... الخ

### الرد :-

تم تخفيض تلك الفروق عند ورود أذون الإضافة المتأخرة من المناطق تباعاً حيث أنها يتم استيفائها من جانب المنطقة والمراجعة الداخلية .

### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اثبات العجز فى أرصدة المخازن بحساب الأرصدة المدينة الأخرى وإثبات الزيادة بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى مع ضرورة بحثها وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يسفر عنه البحث مع ضرورة حصر كافة المبالغ التى تخص فروق المخزون عن السنوات السابقة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها بعد بحثها ودراستها.

### الملاحظة :-

تضمن المخزون نحو ٣,٧٨٤ مليون جنيه تحت مسمى "تشوينات" خاصة بفرع الشركة بليبيا لم يتبين لنا طبيعتها فضلا عن عدم موافاتنا بحصر لتلك التشوينات كما أنه لم يتم جردها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نظرا للظروف الامنية التى تمر بها دولة ليبيا..... الخ

### الرد :-

تلك التشوينات رصيد المخزون بفرع ليبيا وتعذر تحليله بسبب الظروف الأمنية فى ليبيا وعليه تعذر اجراء اي جرد للأصول وللمخزون وكافة ممتلكات الشركة بفرعها هناك ، والشركة منذ بدء الاحداث فى ليبيا تم فى حينه موافاة وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومقرر لجنة متابعة مستحقات الشركات المصرية العاملة فى ليبيا بكافة مستحقات الشركة والمستندات الخاصة بفرع الشركة هناك وبيان بكافة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبى والمستندات الدالة على ذلك- وقد تم مخاطبة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي

إعادة المطالبة لحفظ حقوق الشركة - وحيث أن الأوضاع مؤخرًا بدأت في التحسن فإن الشركة تسعى للرجوع الى العمل هناك مرة أخرى والوقوف على حالة موقع الشركة هناك وحالة لاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي - حتى يمكن يتم إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع و عمل دراسة لتقدير مدى حدوث اضمحلال في أصول فرع الشركة بليبيا وفقاً للمعايير المحاسبية واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث الرصيد وموافاتنا ببيان تحليلي له للوقوف علي طبيعته مع اثبات خسائر الاضمحلال في قيمته وواجراء ما يلزم من تسويات والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن.

#### الملاحظة:-

- بلغ رصيد المخزون الراكد وبطئ الحركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٢,٢٥٦ مليون جينه تمثل قيمة أصناف راكمه مطلوب التخلص منها وبيعها بنحو ٩,٧٦٣ مليون جينه ، اصناف بطيئة الحركة لم يتم عليها اي حركة مخزنية خلال خمسة سنوات بنحو ١٢,٤٩٣ مليون جينه وذلك طبقاً للدراسة المقدمة من قطاع المخازن ونشير الى انه تم تخفيض المخزون بنحو ١٢,٩٦١ مليون جينه لمقابلة الاصناف الراكد وبطيئة الحركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

#### الرد:-

المخزون الراكد عبارة عن أصناف تخص معدات ووحدات تم تخزينها أو بيعها أو خامات لأعمال تم نهوها ، وتم تشكيل لجنة لبحث سبل التصرف فيه بما يحقق أقصى منفعة للشركة - أما باقي أصناف المخزون من قيمة المخزون فهي تخص معدات مازالت تعمل أو معدات تحت الإصلاح أو أصناف تخص عمليات بمواقع التنفيذ لم يتم الانتهاء منها بعد وهو مخزون استراتيجي يوفر عبء مزيد من التكلفة في حالة الاحتياج إلى ذلك المخزون وحفاظاً على المال العام ، وفي ٢٠٢٠/٦/١٤ اجتمعت لجنة دراسة المخزون والأصناف المستغنى عنها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر هذه الأصناف - وقد تم حصر الأصناف المطلوب التصرف فيها نظراً لعدم الاحتياج إليها للأسباب المنوه عنها بعاليه- وتم العرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٩-٣٠١٧ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/٧/١٣ ووافق المجلس على رأي اللجنة بالاستغناء عن تلك الأصناف واتخاذ إجراءات البيع لها .



### التعليق:-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالاصناف الراكدة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاصناف بطيئة الحركة بما يحقق أقصى نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة تقييم المخزون الراكد وفقاً لما يقضي به المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون.

### الملاحظة:-

ظهر رصيد حساب العملاء واوراق القبض بالصافي بأصول الميزانية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مديناً بنحو ١٩٣,٣١٨ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ١٨,٤٩٦ مليون جنيه) ودائناً بنحو ٦٢,٤١٦ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة للعملاء والارصدة المدينة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ كما لم تقم الشركة بإجراء اي مطابقات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

### الرد:-

لم يتم الرد علي هذه الملاحظة .

### التعليق:-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالمصادقات والمطابقات التي تم ارسالها واجرائها بخصوص الارصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة في نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء كافة المطابقات اللازمة حتي يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

### الملاحظة:-

تضمن رصيد الحساب أرصدة متوقفة منذ أكثر من عشر سنوات ما امكن حصره بنحو ٢٤,٠٥٤ مليون جنيه أرصدة مدينة ، نحو ٢٠,٦٧٦ مليون أرصدة دائنة وقد قامت الشركة بأصدار القرار رقم ٢٣٢ في ٢٠١٨/١٢/١٦ ، القرار رقم ٢٦٩ في ٢٠١٩/٩/٢٥ بتشكيل لجان لدراسة هذه الارصدة والتي بدأت بمباشرة عملها ولم تنتهي من اعداد تقريرها حتي تاريخ الفحص (٢٠٢١/٩) .

### الرد:-

تم حصر الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة بمعرفة الحسابات المالية ويتم دراستها وعمل المطابقات وإجراء التسويات الخاصة بها تبعاً وسوف يتم عرضها على مراقب الحسابات.

### التعليق:-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافقتنا بما انتهت إليه اللجنة من تقارير في شأن حصر الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة والتسويات التي ستتم عليها حيث لم يتم عرضها علينا حتى تاريخه او موافقتنا بها وذلك حتى يمكن الحكم على مدي صحتها وبالتالي الحكم على مدي كفاية المخصص المكون لمقابلة الانخفاض في تلك الارصدة من عدمه مع اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة.

### الملاحظة:-

وجود مشروعات تقوم الشركة بتنفيذها وبالباغة قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٢٤,٣١٤ مليون جنيه بعضها تأخرت الشركة في تنفيذها والاخرى متوقف تنفيذها والبعض الاخرى متوقف تسليمها.

### الرد:-

تأخر نهو تنفيذ بعض الاعمال بسبب عدم توافر السيولة المالية في حينه - وتقوم الشركة حالياً بنهو تنفيذ الأعمال المتبقية بالمشروعات المسندة منذ فترة طويلة حتى لا يتسبب ذلك في سحب تلك الأعمال والتنفيذ بأسعار السوق الحالية مما يزيد من خسائر الشركة وبصفة خاصة الأعمال المتبقية بمشروع توشكي- كما يتم استكمال تنفيذ الأعمال التي تم الحصول عليها بعقود خلال عامي ٢٠١٧ & ٢٠١٨ وكثفت الشركة جهودها على تنفيذ الاعمال ذاتياً بدلاً من اسنادها لمقاولي باطن وبصفة خاصة أعمال التكريك ببخيرة المنزلة لصالح (وزارة الموارد المائية والري/هيئة حماية الشواطئ) & أعمال تكريك بميناء اللنشات بسيدي كيرير لصالح شركة سوميد& أعمال إحلال وتجديد محابس بالمشغلات بمحطات مياه (أطفيح - الجيزة) بمحافظة الجيزة والتي تم نهوها وتسليمها لجهة الاسناد في يناير ٢٠٢٠ - كما تم استئناف الاعمال في عملية أعمال استصلاح مساحة ١٥٢٣٢ فدان بوادي الصعايدة في ٢٠١٩/٩/١٠ بعد أن تم مناقشة المشاكل التي أدت الى توقف استكمال الأعمال بالمشروع منذ يونيه ٢٠١٤ خاصة مشكلة محولات الكهرباء التي لم يتم الاتفاق على تركيبها بمعرفة شركة الكهرباء بمصر العليا بسبب تردى الحالة الامنية بموقع المشروع & كما يتم استكمال أعمال المنطقة الصناعية ببياض العرب ببني سويف والمسندة من محافظة بنى سويف بعد أن تم توفير السيولة المالية حيث قامت جهة الاسناد بصرف قيمة التعويضات المستحقة لشركتنا المرحلة الاولى والثانية والشركة تعمل جاهدة على انهاء كافة المشروعات المتأخرة حتى لا تتعرض لأي غرامات تأخير او خسائر اضافية اخرى .

### التعليق:-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة العمل على نهو تلك المشروعات في مواعيدها حتى لا تتعرض الشركة لابعاء مالية لا مبرر لها تتمثل في غرامات التأخير.



تضمن رصيد الحساب المدين نحو ٢,٢٦٨ مليون جنيه يمثل قيمة الايجارات المتأخرة والمستحقة على بعض الاشخاص بأراضي التفاتيش الزراعية ومرحلة منذ سنوات لم تتخذ الشركة بشأن معظمها أي اجراءات قانونية لتحصيلها.

الرد :-

قام القطاع القانوني وقطاع شئون الاراضى باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تجاه كافة العملاء المتأخرين في سداد الايجارات المستحقة عليهم وكذا مطالبتهم بسداد تلك الإيجارات المتأخرة عليهم وسوف يتم موافاة سيادتكم بما تم الانتهاء اليه في هذا الشأن .

التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة العمل على تحصيل كافة الايجارات المتأخرة ومتابعة الدعاوي المرفوعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنه من أحكام نهائية مع ضرورة موافاتنا بالاجراءات القانونية التى اتخذتها الشركة تجاه كافة المستأجرين المتأخرين عن السداد وتحديد المتسبب مع سرعة اتخاذ كافة الاجراءات التي تحفظ للشركة حقوقها والافادة.

الملاحظة :-

تضمن رصيد الحساب نحو ١٣,٠٣٦ مليون جنيه ضمن بند عملاء - فروع خارجية تمثل مبالغ مستحقة طرف الجانب الليبى عن مشروع وادى كيعام وسوفالجين منذ أوائل السبعينات (طبقا لما افصحت عنه الشركة بالايضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠) عبارة عن المبلغ المتبقى من القسط الثالث والرابع من المستحقات المعتمدة بموجب اللجنة العربية للتسوية المالية تحت اشراف وزارة المالية بما يعادل نحو ٩٧٠ ألف دولار امريكى تم تقييمها منذ عدة سنوات بدفاتر وسجلات الشركة بنحو ٣,٥٩٨ مليون جنيه ، مستحقات عن مشروعات قائمة بما يعادل نحو ١,٦٥٥ مليون دينار ليبيى تم تقييمها منذ عدة سنوات بدفاتر وسجلات الشركة بنحو ٩,٤٣٨ مليون جنيه ولم يتم إعادة تقييمها بدفاتر وسجلات الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ..... الخ.

الرد :-

قامت الشركة منذ بداية الازمة الليبية بمخاطبة الجهات المعنية ومرفق بها كافة المستندات الخاصة بمستحقات الشركة والاصول والمعدات واصناف المخزون بفرع الشركة بليبيا وذلك لحفظ حقوق الشركة - وبعد تحسن الاوضاع مؤخرا فى ليبيا تأمل الشركة العودة الى ليبيا مرة أخرى وستقوم الشركة بالتواصل مع الشركة القابضة حتى يمكن تحديد الموقف مع جهات الدولة المعنية للعمل الى رجوع الشركة الى العمل فى ليبيا - وبالنسبة لتلك المستحقات فهى عن اعمال منفذة منذ فترة طويلة و مؤيدة بمحضر اجتماع فى عام ٢٠٠٢ بحضور الجانب الليبى & وزارة المالية &

الشركات التي كانت تعمل في ليبيا ولها مستحقات وتم مناقشة ذلك وايضاحه بالجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٣ وجرى التواصل لبحث موقف تلك المستحقات مع مسئولى وزارة المالية.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة فى هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التى تكفل حفظ وضمن حقوقها.

#### الملاحظة:-

ظهر رصيد حساب مدينون وأرصدة مدينة اخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦٣٥,٩٤٦ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص والبالغ قيمته نحو ١٨,٤٦٣ مليون جنيه) مقابل نحو ٦٢٦,٧٧٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين بشأنه ما يلى :-

- تضمن رصيد الحساب نحو ٤٦,٦٣٨ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات دون تحصيل.
- نحو ٢٧,٣٣٣ مليون جنيه تحت مسمى مواد منصرفة للمقاولين تبين ان معظمها ارصدة خاصة ببعض المتزايدين ، عملاء السن تم بيع بعض الاصناف لهم وصرفها من مخازن الشركة دون تخفيض حساب المواد المنصرفة وهذه الارصدة متوقفة ومرحلة منذ أكثر سنوات دون قيام الشركة اتخاذ اي اجراءات بشأنها.

#### الرد:-

لم يتم الرد من الشركة .

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بنتيجة بحث ودراسة تلك الارصدة والتسويات التى تد اجرائها بشأنها.

#### الملاحظة:-

تضمن الحساب نحو ٢٩٦,٩١١ مليون جنيه تحت مسمى فوائد بنكية مجانية رصيد متوقف ومرحل منذ العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ تم إدراجها ضمن الارصدة المدينة بدلا من تحميلها على قائمة الدخل ضمن المصروفات التمويلية فى حينه تمثل فروق اعادة حساب معدل العائد (الفوائد المدينة) المستحق على التسهيلات الائتمانية التى حصلت عليها من بنوك (الاهلى - مصر - القاهرة ) عن السنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٥ ليصبح ٨% بدلا من ١٣,٥% للبنك الاهلى ، ١٣% لبنك مصر، ١٢,٢٥% لبنك القاهرة إعتبارا من



تاريخ توقف الشركة عن سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤/١٠/٢٠١٥ وذلك لحين إجراء التسوية مع تلك البنوك دون ان تتمكن من التحقق من الاساس التي قامت الشركة بالاستناد عليه لاعادة حساب هذا المعدل.....الخ.

### الرد :-

بسبب وجود نزاع قضائي مع تلك البنوك والاختلاف على عقد تسوية المديونية المستحقة وفور حسم هذا النزاع ونهو الاتفاق على تعديل عقد التسوية النهائية وعمل ملحق له مع تلك البنوك، سيتم إعادة احتساب الفوائد المدينة وتسوية الفرق واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والحصول على الشهادات المؤيدة للارصدة .

### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة موقف تلك الفوائد واجراء التسويات اللازمة في ضوء البحث والدراسة مع ضرورة الحصول من البنوك المذكوره بعاليه على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة الشركة لديها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى يمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات الموجودة لديها ( الحسابات الجاري - - الودائع لاجل - غطاء خطاب الضمان - التسهيلات البنكية - أرصدة خاطبات الضمان القائمة - الفوائد المدينة - ..... ) والافادة .

### الملاحظة :-

ظهر الرصيد المدين لشركة اليكس مارين كونستركشن / محمود علم الدين وشركاه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ ١٢١٥٩٢٠ جنيها وبالفحص تبين الاتي بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ اتفقت شركة مساهمة البحيرة مع شركة اليكس مارين علي المشاركة في وضع الاسعار والشروط اللازمة لعملية تكريك المنطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الدبية ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة من ك ٣,٥٠٠ : ك ٧,٣٠٠ وفي حالة اسناد العملية لشركة مساهمة البحيرة من الهيئة العامة لحماية الشواطئ " جهة الاسناد " تلتزم شركة اليكس بتنفيذ العملية بالكامل نظير نسبة ٨٢,٨ % من قيمة العملية وتحصل شركة مساهمة البحيرة علي نسبة ١٧,٢ % من قيمة العملية علي ان تتحمل شركة اليكس كافة استقطاعات جهة الاسناد واي غرامات تأخير او اي غرامات اخري تم رسو العملية علي شركة مساهمة بمبلغ نحو ٦٨,٨٥٥ جنية جلسة ٢٠١٧/١١/٥ وبالتالى تحرير عقد مشاركة لشركة اليكس بموجب عقد مشاركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢ وموافقة مجلس الادارة برقم ٢٨٩ في ٢٠١٨/٤/٥ ..... الخ

### الرد :-

بسبب عدم توفر السيولة المالية المناسبة في حينه للصرف على التجهيزات والصيانة والاصلاح المطلوبة لمعدات الشركة اللازمة للتشغيل أدى قيام ادارة الشركة الى عقد مشاركة مع احدى الشركات حتى يتم توفير السيولة المالية اللازمة و على ذلك تم موافقة مجلس الادارة في حينه

الشركة المذكورة لأسباب خاصة بها وانعكس ذلك على تقصيرها في الاستمرار في العمل الى أن توقفت عن العمل تماماً اعتباراً من ١٨ / ٧ / ٢٠١٩ وقامت بسحب معداتها - وعليه قام مجلس ادارة شركتنا بدراسة الموقف وقرر اتخاذ الإجراءات القانونية فوراً لفسخ التعاقد والتشغيل خصماً على حساب شركة اليكس مارين كونستركشن وتحميلها كافة الأضرار القانونية والمالية التي تقع على شركتنا وإيقاف أي مستحقات لها - وفور الانتهاء من المشروع سيتم عمل التسوية المالية اللازمة ومطالبتها قانوناً بكافة المستحقات طبقاً للتسوية النهائية .

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بتحقيق أسباب عدم قيام شركة مساهمة البحيرة اتباع شركة مساهمة البحيرة باي طريقة من طرق الطرح المنصوص عليها بالقانون بدلا اسناد العملية لشركة اليكس بموجب عقد مشاركة وعدم التحقق من سابقة الاعمال لاستبيان مدي قدرة شركة اليكس من تنفيذ الاعمال المسندة اليها الامر الذي أفضي الي تقاعسها في التنفيذ فضلا عن اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الشركة طرف شركة اليكس مع تحميلها كافة الاضرار القانونية المترتبة علي سحب العمل .

#### الملاحظة

تضمن رصيد الحساب نحو ٢,١١٢ مليون جنييه ضمن حساب مدينو بيع أصول مختلفون باسم شركة الشمالي (أحمد على أحمد الشمالي) تتمثل في قيمة خرده حديد قام المذكور باستلامها منذ عامين ولم يتم سداد كامل القيمة حيث بلغت قيمة الخرده المباعة نحو ١٠,٥١٧ مليون جنييه تم سداد منها نحو ٧,٩٥٩ مليون جنييه وقام بتنفيذ أعمال للشركة بنحو ٣٦٨ ألف جنييه ليصبح المستحق عليه نحو ٢,١١٢ مليون جنييه وذلك بالمخالفة لشروط المزداد..... الخ

#### الرد :-

تتابع الشركة البلاغ المقدم لهيئة الرقابة الادارية بالإسكندرية ضد السيد / احمد على احمد الشمالي.

كما قامت الشركة بتحرير المحضر رقم ٣٠١٥ لسنة ٢٠١٩ ادارى الجمرك ضد المذكور لقيامه باحتجاز البلدوزر D9N كاتربلر والمطالبة بتسليمه الشركة وقد تم حفظه اداريا وتم التظلم من قرار النيابة للمحامى العام لنيابات غرب وتم قيد المحضر جنحة برقم (٢٦٥١) لسنة ٢٠٢٠ الجمرك وعقدت جلسة يوم ٢٠٢٠/٩/٦ وفيها تم اثبات ان المقاول المذكور بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦ قام بتسليم البلدوزر المنوه عنه بعاليه للشركة وعليه مديونيات للشركة حيث تم اثبات قيمة الاصلاحات



وفى ذات الوقت تم اجراء تحقيقا اداريا داخل الشركة بهذا الخصوص وانتهى الرأى فيه الى مجازاة لجنة التسليم الخاصة بتسليم الخردة للمقاول المذكور بجزاء الخصم من المرتب بما يوازى اجر خمسة عشر يوما مع متابعة ما يسفر عنه بلاغ الشركة للرقابة الادارية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد المذكور بعالية للمطالبة بالمبالغ المستحقة عليه والتي قدرها ٢١١١٨٠٣,٥٠ جنية - بالنسبة لقيمة الايجار التى لم يقم المقاول بسدادها : فقد تم تشكيل لجنة لحساب المستحق على المقاول وكذلك المستحق له نظير تنفيذ بعض اعمال المقاولات للشركة وسوف يتم عمل تصفية للحساب بعد سداد المقاول قيمة الخردة المستحقة عليه اولا .

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة متابعة وموافاتنا بما انتهى اليه البلاغ المقدم الى الرقابة الادارية فى هذا الشأن والافادة وكذا ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد المقاول المذكور للمطالبة بالقيمة الايجارية للبلدورز D9N كاتربلر الذى قام بتسليمه بالشركة وذلك منذ تاريخه توقيفه عن سداد القيمة الايجارية له حتى تاريخ تسليمه مع ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثا من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

#### الملاحظة

نحو ١٩,٣٣٦ مليون جنية باسم مديونية اراضى هيئة التعمير - بنية اساسية تمثل المبالغ المستقطعة من مستحقات الشركة عن أعمال قامت بتنفيذها لصالح الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ونشير, الى أن الهيئة تطالب الشركة بنحو ٦٤,٤٩١ مليون جنية مستحقات عن أعمال البنية الاساسية للاراضى المخصصة للشركة وتم الصرف فيها قبل صدور القرار الوزارى رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٩٥ لم تقم الشركة باثباتها فى دفاترها وسجلاتها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ..... الخ .

#### الرد :-

تم عقد عدة اجتماعات مع مسئولى هيئة التعمير طبقا لتعليمات معالى وزير الزراعة واستصلاح الاراضى وتحت رعاية الشركة القابضة والسيد الدكتور/مساعد الوزير للشئون الاقتصادية وقد تم مناقشة مستحقات الشركة ومستحقات الهيئة وتم تسليم ملفات بكافة الموضوعات المتعلقة مع الهيئة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٢٠م ومنها الملفات الخاصة بكافة مستحقات الشركة ( مساحة ٥٤٠٠ فدان المباعه من الشركة الى شركة وسط الدلتا ثم آلت للهيئة ومستحقات الشركة عن الاعمال التى تم

# رد شركة مساهمة البحيرة

على

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية لمراقبة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لنظامات الإنتاج

والمشروعات القومية - قطاع التعاون

من ميزانية الشركة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩



- تأخر الشركة في إعداد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ - قيام البورصة المصرية بشطب قيد أسهم الشركة لعدم التزامها بقواعد القيد الشركة قامت ببذل مجهود كبير وتكثيف العمل لتدارك تأخر إعداد القوائم المالية خلال السنوات الماضية وقد أسفر ذلك عن نهو وإعداد ميزانيات السنوات الثلاث واعتمادها تباعا كالتالي :

الميزانية	تاريخ الاعتماد بالجمعية العامة للشركة
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٩/٣/٩
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٢٠/٥/٣٠
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢١/٣/١٣

وقد تم نهو وإعداد القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ فور الانتهاء من أعمال الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢١/٣/١٣ وتم إرسالها لإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٤  
 - تم شطب الشركة إجباري لأسباب خارجة عن إرادتها بسبب الظروف التي مرت بها الشركة والتي أدت إلى تأخر إعداد الميزانيات والمراكز المالية في مواعيدها وسوف تسعى لإعادة توفيق الأوضاع واستيفاء الشروط المطلوبة لإعادة قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية مرة أخرى .

#### - نوهي الشركة العمل على إيجاد مصادر متنوعة لإيراداتها

#### - نوهي بالعمل على الحصول على تدفد أكبر من العمليات

كثفت الشركة جهودها لتنفيذ خطة العمل التي تم استعراضها بالجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٣ والتي كانت تتمثل في أربع محاور : نهو المشروعات القديمة- الحصول على أعمال جديدة - اصلاح المعدات والوحدات المنتجة - تعظيم الإيرادات المحققة من الاراضى - وقد أسفر تنفيذ الخطة خلال المرحلة الاولى منها عن تحقيق ربح خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيمة صافى ربح قدرها ١.٠٢٩ مليون جنيه مقابل خسائر بلغت ٥٦.٨٩٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بقيمة صافى ربح قدرها ٦٤.٤٥٧ مليون جنيه خسائر عام ٢٠١٨/٢٠١٧ - وقد سعت الشركة لزيادة حجم أعمال الشركة حتى يمكن تغطية كافة النفقات والالتزامات المالية على الشركة - وقد أسفر الجهد عن حصول الشركة على أعمال جديدة خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة قدرها نحو ١٢٠ مليون جنيه وقامت الشركة بنهو تنفيذ بعض تلك الاعمال كالتالى :

بيان الاعمال	تاريخ الاسناد	قيمة المشروع بالمليون جنيه	اجمالي قيمة المنفذ حتى ٢٠٢١/٨/٣١	نسبة المنفذ
اعمال تأهيل وتبطين ترع بزمام الادارة العامة لرى اسوان	٢٠٢٠/٦/١٧	٣,٦٠٨	٣,٦٠٨	%١٠٠
اعمال تأهيل ترعة الرزافة بزمام الادارة العامة لرى غرب البحيرة	٢٠٢٠/٩/٣٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٨٨٣	%١٠٠
اعمال احلال وتجديد ٦ بوابات بمحطة مياه البدرشين	٢٠٢٠/١٠/١٣	٠,٢٧٠	٠,٢٧٠	%١٠٠
اعمال تبطين القنوات بفرع (٤) بتوشكى	٢٠٢٠/١١/١٢	٤,٠٠٠	٢,٦٨٢	%٦٧
اعمال ازالة الاختناقات الملاحية بالرياح البحيرى (العقد مدته عامين)	٢٠٢١/٢/٢٠	٧٥,٨٠٣	٢٤,١٣٧	%٣٢
*** الاجمالي ****		١١٨,٦٨١	٦٥,٥٨٠	%٥٥

كما تم في ٢٠٢١/٤/٢٢ توقيع عقد تحالف وشراكة مع المجموعة العربية للاستثمار والمقاولات ( بناء المستقبل) لاعمال ضمن المبادرة الرئاسية ( مشروع حياة كريمة ) لتطوير قرى الريف المصرى وذلك عدد (٧) قرى بمركز البلينا - محافظة سوهاج وسوف تبلغ قيمة حجم الاعمال والتي تشمل اعمال شبكات انحدار الصرف الصحى ومحطات الرفع وخطوط الطرد : نحو ٦٠٠ مليون جنيه - وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠ بدء تنفيذ الاعمال شبكات انحدار الصرف الصحى لتلك القرى و تبلغ القيمة الاجمالية لحجم العمل فى شبكات الانحدار نحو ٤١٠.٠٠٠ مليون جنيه

كما تم الحصول خلال شهر يوليو ٢٠٢١ على أعمال أخرى جديدة هي :  
 - عملية / تكريك وتطهير الرواسب المتراكمة بميناء اللشبات بسيدى كرير لصالح شركة سوميد بقيمة قدرها ٢٢.٥١٢ مليون جنيه  
 (٣ سنوات بدء من ٢٠٢١/٨/١٦)



-عملية / تنفيذ مشروع تأهيل عدد ( ١١٠ ) مسقة خصوصية بدائرة الادارة العامة للموارد المائية والرى بالقليوبية بطول ٨٩ كم ومن المنتظر أن تصل القيمة الاجمالية لاعمال المشروع نحو ٥٠.٠٠ مليون جنيه

### ١- نشاط الشركة فى تنفيذ اعمال وزارة الموارد المائية والرى

- تم نهو الاعمال المتبقية بمشروع توشكى وتمت اعمال التجارب والتشغيل وجرى نهو الملاحظات وعمل الختامى  
- اعمال تركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة قسطل وادندان هى ضمن اعمال مشروع قسطل وادندان والتي قد تم ايقافها فى ٢٠١٧/٤/٥ بتعليمات من هيئة عمليات القوات المسلحة وتم انعقاد عدة اجتماعات تنسيقية بحضور مندوبى الشركة مع قيادة قطاع اسوان العسكرى والهيئة العامة لمشروعات التعمير ومصحة الميكانيكا والكهرباء وأسفرت عن قيام المنطقة الجنوبية العسكرى باستلام ارض المشروع وتم فى ٢٠٢٠/٢/٤ وتم التسليم النهائى للعمليات التابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والاستصلاح والبنية الاساسية بابو سمبل لاعمال الاستصلاح والبنية الاساسية بالسلام وقسطل وادندان و اعمال توريد وتركيب ٤ محطات عائمة و ٤ اعمال انشاء ٣٠٠ وحدة سكنية بقسطل وادندان - ومتبقى نهو مصحة الميكانيكا والكهرباء استلام الاعمال المنفذة لعملية تركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة قسطل وادندان التابعة لها وجرى التنسيق معها ومع القوات المسلحة نهو اعمال التسليم  
- اعمال انشاء عدد ٩ كبارى على قناة الشيخ زايد بتوشكى تم نهوها والاستفادة منها منذ فترة طويلة ولكن بسبب الاختلاف على بند توريد السيارات ورفض ادارة الفتوى بوزارة الموارد المائية والرى الاكتفاء بالسيارة التى تم توريدها طبقا لتعليمات جهة الاشراف فى حينه - مما جعل الشركة تقوم برفع دعوى قضائية للحفاظ على حقوق الشركة قامت الشركة بالتواصل مع جهة الاسناد بسبب عدم السماح للشركة باستخدام المجرى المائى من قبل شركة المقاولون العرب وتم الشكوى الى الجهات الرقابية حتى تم حل هذا الامر- وقد تم نهو اعمال التكريك والمتبقى اعمال نقل ناتج التكريك

### ٢- نشاط الشركة فى تنفيذ اعمال وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ( هيئة التعمير )

#### مشروع استصلاح وادى الصحايدة

تم تكثيف الجهد فى استكمال تنفيذ الاعمال المتاح تنفيذها بالمشروع بسبب ان الاعمال مرتبطة بنهو شركة كهرباء اسوان لاعمال التوصيل والتركيب للمحولات الكهربائية بالمشروع وهو ما يحمل الشركة اعباء وخسائر مالية نتيجة فروق الاسعار نتيجة توقف المشروع لفترة طويلة لاسباب خارجة عن ارادة الشركة وقد تم مخاطبة هيئة التعمير لعمل ختامى للاعمال المنفذة لتقليل الاعباء والخسائر التى تتحملها الشركة

### ٣- نشاط الشركة فى تنفيذ مشروعات مدينة بنى سويف الجديدة

#### - الاعمال المنفذة بالمنطقة الصناعية ببياض العرب :

- يتم تنفيذ الاعمال بالمشروع طبقا لتوفر التمويل المالى بجهة الاسناد وجرى تنفيذ اعمال الاسفلت المتبقية بمشروع المنطقة الصناعية ببياض العرب بمدينة بنى سويف الجديدة وكذا نهو ملاحظات شبكات الصرف الصحى والمياه بالمشروع وجرى تسليمها لجهة الانتفاع

#### - اعمال زراعة الغابة الشجرية ٩٠٠ فدان بمدينة بنى سويف الجديدة :

- تم تسليم اعمال الغابة الشجرية ٢٠٢١/٣/٢١ وتم بدء تنفيذ اعمال الصيانة التى مدتها عامين من تاريخ التسليم الابتدائى

#### - استكمال زراعة منطقة ابن بيتك بالحي السادس بمدينة بنى سويف

- تم فى ٢٠٢٠/١/٢٥ تحرير الختامى والتسليم الابتدائى للاعمال وبدأ اعمال الصيانة التى مدتها ١١ شهرا

### ٤- الاعمال المسندة من جهات اخرى

#### اعمال تكريك بميناء اللنشات بسيدى كريلصالح شركة سويف

تم تنفيذ المخطط فى اعمال تكريك بميناء اللنشات بسيدى كريلصالح شركة سوميد وتم مد مدة العملية لحين قيام شركة سوميد بالبت فى مناقصة العقد الجديد والذى تم رسوه على شركتنا بقيمة قدرها ٢٢.٥١٢ مليون جنيه

#### اعمال ازال وتهيئة محابس بالمشغلات لمحطة مياه اطفح بالجيزة

- تم فى ٢٠٢٠/١/٢ تحرير الختامى وتسليم الاعمال



## العمليات المتعثر تنفيذها

- أعمال منطقة التوسعات الشرقية بمدينة ٦ أكتوبر بالجيزة :  
جارى تنفيذ الاعمال المتبقية بالتنسيق مع جهة الاسناد

- استصلاح ٢٨٠٠ فدان بمشروع الضبعة :  
جارى التنسيق مع هيئة التعمير لعمل الاكتفاء بما تم تنفيذه وعمل ختامى للمشروع

## نتائج اعمال العمليات

تبين هذا العام جهد الشركة لتحقيق أرباح في قطاعات التنفيذ ( قطاع الكراكات - قطاع وادي الصعايدة - قطاع الفيوم وبني سويف - عمالية محطة أطفح بقطاع الورش الإنتاجية ..... ) - نتيجة التشغيل الذاتى لاعمال التركيب بببحرة المنزلة - وبميناء المنشآت بسيدى كرير بموقع شركة سوميد - وقيام الورش الإنتاجية بنهو اعمال محطة اطفح - ويرجع سبب تحقيق بعض المناطق وقطاعات الشركة خسائر إلى ان تلك المناطق تقوم بتنفيذ الأعمال المتبقية من المشروعات المسندة منذ فترة طويلة وبصفة خاصة الاعمال المتبقية بمشروع توشكي والبعض الآخر من المناطق التى لم تحقق إيرادات مثل قطاع تطوير الري ( الصرف المغطى ) فقد تم تصفية هذا القطاع منذ فترة وان مظهر هو تسوية تسهيل خطابات ضمان للعمليات التى كانت تابعة لهذا القطاع - ومنطقة ٦ أكتوبر تقوم بتنفيذ ونهو الملاحظات على أعمال الصرف الصحي بعمالية التوسعات الشرقية بمدينة ٦ أكتوبر حتى يتم تسليم الاعمال لجهة الإسناد وتحرير المستخلص الختامى للاعمال .

## ثالثا : نشاط الاراضى المستصلحة بفروض التجارة ( الاستثمارات العقارية )

### ١- ارضى الضبعة :

- تقوم الشركة بمتابعة التحقيقات التى تتم في البلاغ المقدم لنيابة العطارين الجزئية للتحقيق في الوقائع الواردة به وقيد طرفها برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين والذي تم إحالته للجنة خبراء الكسب الغير مشروع بالإسكندرية لفحص كافة المستندات الخاصة بهذا الموضوع وعقدت عدة جلسات ولم يتم نهي تقرير الخبراء حتى تاريخه  
- تم عقد عدة اجتماعات برئاسة السيد معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضى وآخرها يوم ٢٠٢١/٥/٨ - وأيضا تحت رعاية السيد الدكتور مساعد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى للشئون الاقتصادية وبحضور كل من : السيد اللواء مهندس رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة واستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية والسادة رؤساء الشركات التابعة لها والسادة مسنولى هيئة التعمير وتم التوجيه بحل المشاكل والمعوقات بين الهيئة وشركات استصلاح الأراضى وتذليلها لما فيه الصالح العام للهيئة والشركات - وبناء على ذلك تمت عدة اجتماعات ومناقشات مع مسنولى الهيئة بالخصوص وطلبت الشركة أن يتم العرض على معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضى للموافقة على إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر عام ٢٠٠٨ بفسخ التعاقد مع الشركة وتسليمها الأرض مشتراها (٧٤٩٠ فدان) وسداد الشركة كافة مستحقات الهيئة عن هذه المساحة على ضوء الاتفاق الذي سيتم التراضى عليه لتسوية هذا الوضع مع مراعاة ما قامت به الشركة من سداد مبلغ ٢٣ مليون جنيه وما تحملته الشركة من أعباء مالية في تنفيذ أعمال الاستصلاح والبنية الداخلية لمساحة تتجاوز ٣٥٠٠ فدان والتي حالياً تحتاج إعادة تأهيل للأعمال المنفذة ، كما تم مخاطبة السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة ، السيد الدكتور / مساعد الوزير ، الشركة القابضة بضرورة نهي ذلك النزاع وخاصة بعد صدور القرار الجمهوري الذي تضمن وقوع مساحة ٣٩٤٠ فدان (كراسة ٤٥٥) بمدينة العلمين الجديدة وهي من ضمن المساحة الإجمالية المباعة للشركة ٧٤٩٠ فدان - ومؤخرا في ٢٠٢١/١٠/٦ تم عقد اجتماع مع السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وحضره السيد الاستاذ / المستشار القانونى للهيئة للوصول الى حل نهائى بالخصوص .

### ٢- ارضى شمال سهل الحسينية (شرق الدلتا)

عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٣ مع السادة / مسنولى هيئة التعمير وتم التوصل إلى أن تقوم الهيئة باعتماد تصرفات الشركة التى تم إخطار الهيئة بها بتاريخ ٢٠١٤/١/١ بمساحة ٦٣١٤ فدان ويتم تحرير عقد بتلك المساحة مع قيام الشركة بسداد ثمنها طبقاً للأسس المبديية المعتمدة من السيد الدكتور / وزير الزراعة واستصلاح الأراضى في حينه ، وباقي المساحة يتم تقديرها بمعرفة اللجنة العليا لتنمين أراضى الدولة وطبقاً للحصر على الطبيعة وجارى متابعة الهيئة لتنفيذ ذلك الاتفاق .

### ٣- ارضى التفاتيش الزراعية & قرب الطريق - أرض البستان

- قامت الشركة بتشكيل لجان دورية لتحصيل مستحقات الشركة ( أقساط مستحقة - متأخرات ..... ) من العملاء ويتم التنسيق بين القطاعات المعنية في ذلك ( الأراضى - القانونية ..... ) ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء الغير ملتزمين بسداد الأقساط المتأخرة ويتم رفع دعاوى قضائية لفسخ العقد لعدم السداد .



- تقوم الشركة بمتابعة الدعوى القضائية التي تم رفعها بخصوص ارض القرية المحلية والمقيدة برقم ٤٠٧٩ لسنة ٢٠١٩ لفسخ العقد وتسليم الأرض للشركة ومصادرة المبالغ المسددة طبقاً لنص البند الخامس ( في حالة عدم سداد أي قسط في موعده يعتبر العقد مفسوخاً ) وتم إحالتها لإدارة الخبراء ومازالت متداولة حتى تاريخه
- موضوع قيام الشركة ببيع مساحة ١٠٥٠ متر ناحية الرياض بكفر الشيخ للسيد/علاء الدين مرسى مغازى وشريكه : الموضوع قيد النيابة بالدعوى رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠١٨ ومازال قيد التحقيق .
- قيام الشركة بالتصرف بالبيع لمساحة ١٢٠٧ فدان بمنطقة امتداد الري التكميلي : الموضوع قيد التحقيق بالنيابة وتقوم الشركة بمتابعة البلاغ المقدم لنيابة الأموال العامة حيث تم تحويله إلى نيابة وادي النطرون ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه

#### ٤- ارضي قوتوة (مستتراه من هيئة التعمير بتسوية مزاد ٢٢/٨/٢٠١٦)

قامت الشركة بمخاطبة الهيئة لسداد القيمة الباقية المستحقة على المساحة مقابل حصول الشركة على عقد الشراء وتم مناقشة موضوع تلك المساحة مع اللجنة المشكلة من الهيئة والشركة طبقاً لتوجيهات معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بحل المشاكل بين الهيئة وشركات الاستصلاح وتم مؤخراً مخاطبة الهيئة لخصم قيمة المستحق للهيئة عن تلك المساحة من مستحقات الشركة التي تم إقرارها عن أعمال فرع الهيئة بأسوان والتي تم تسليمها نهائياً وجاري المتابعة حتى يتم تحرير عقد للشركة بتلك المساحة

#### ٥- ارضي جنوب الوادي بتوشكي زمام فرع (٤)

- تقوم الشركة بمتابعة الدعوى القضائية المقامة من الشركة المصرية ضد هيئة التعمير بالخصوص برقم ٥٣٢٠ لسنة ٧٤ق ومتضمنة مطالبة بتعويض ١٠٠ مليون جنيه والتي مازالت متداولة بالجلسات حتى تاريخه

#### رابعاً : الاقتراضي من الغير

##### ١- قروض وزارة المالية

تم مخاطبة وزارة المالية وجارى التواصل معها لعمل جدولة لسداد المديونية وخاصة ان للشركة سندات حكومية لدى وزارة المالية

##### ٢- قروض صندوق ايجوبي ٣- قرض بنك الاستثمار الاوربي

تلك القروض تابعة لهيئة التعمير- والهيئة تخصص نسبة من مستحقات الشركة عن المستخلصات التي يتم تحريرها للاعمال الجاري تنفيذها - وطلبت الشركة عمل مطابقة مع الهيئة ( دانن - مدين ) وسوف يتم عمل مقاصة بين مستحقات الشركة ومديونياتها للهيئة

#### خامساً : الاستثمارات المالية

##### ١- الاستثمارات مالية متاحة للبيع

- نسبة المساهمة في شركة اسوان الوطنية للميكنة الزراعية ٥% بما يعادل ١٠ آلاف سهم (قيمة السهم ١٠ جنيه) وهذه الشركة حالياً تحت التصفية - والمساهمة في شركة مصريكون :  
- الشركة تقوم بدراسة جدوى استمرارية الشركة في تلك الاستثمارات في ضوء عدم حصول الشركة منها على أي عوائد منذ سنوات - وبالنسبة لشركة أسوان الوطنية للميكنة الزراعية : مازال المصفي القضائي يقوم بإجراءات التصفية والشركة تتابع الموقف ويتم حضور ممثل شركتنا الجمعيات العامة الخاصة بشركة اسوان للوقوف على آخر موقف للتصفية تبعاً وآخرها الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٦  
- السندات الحكومية : تم مطابقة ارصدة السندات بوزارة المالية ووجد أن نسبة الفائدة ٣.٥% سنوياً وجارى التواصل للحصول على عدد السندات وتاريخ المساهمة وتاريخ الاستحقاق

##### ٢- الاستثمارات في شركات تنفيذية :

#### الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة :

- الشركة قامت بدراسة الموقف مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بعد قيام رئيس مجلس ادارة تلك الشركة بعدة تصرفات منفردة وقيامه بالادعاء بقيام الشركة بالمشاركة مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة في عدة مشروعات ونشر في إحدى الصحف اعلان ببيع مساحات بعدة مناطق وادعى انها مشروعات مشتركة مع شركة مساهمة البحيرة - فقامت شركتنا باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة والقانونية حيال ذلك - وقد تم في ٢٠٢٠/١٢/٣ حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة المصرية وتم تقديم خطاب رسمي تضمن عدة نقاط مطلوب استيفائها من الشركة المستدامة- كما أشرنا في خطابنا الى انه لم يتم موافاة الجهاز المركزي بالبيانات والمستندات التي طلبها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ لموافاتهم بمجموعة من البنود الهامة ( عدد ٣٧ بند) حتى يتسنى للجهاز القيام بمهمة مراجعة القوائم المالية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ كما تم في اجتماع الجمعية قيام مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات بعرض خطابهم رقم ١١٠٣ بتاريخ



٢٠٢٠/١٢/٣ وأرفق به مذكرة بشأن الجمعية العامة العادية للشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة التي انعقدت في ٢٠٢٠/١٢/٣ وكذا ملاحظاتهم على أداء الشركة وعدم موافقتهم بالمستندات والبيانات المطلوبة حتى يتسنى لهم القيام بمراجعة القوائم المالية كما هو موضح بهاليه- وقد قامت شركتنا بإخطار رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ عقد اجتماع ثانى بين شركتنا والشركة المصرية لدراسة اسلوب التخارج وتم التأكيد على مطالب شركتنا ولكن لم يتم الاستجابة من الشركة المصرية

- تم اتخاذ الاجراءات القانونية بارسال اذار بأثبات الحالة باتخاذ اجراءات التخارج من الشركة المصرية كما تم رفع دعوى نذب خبير للاطلاع على المستندات الخاصة بالشركة المصرية وفحصها وكتابة تقرير بها

ملاحظة : المركز المالي للشركة

#### الاصول الثابتة :

- تقوم الشركة ببيع المعدات والوحدات المعطلة والتي لاجدوى من اصلاحها وتم تخريدها والاستغناء عنها بالبيع .

- المعدات المتحفظ عليها بمدينة ١٥ مايو : تم مخاطبة السيد المهندس / نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية لقطاع التنمية وتطوير المدن حتى يمكن الوصول مع سيادته لاتفاق تماشياً مع توجيهات القيادة السياسية بحل المشاكل بين الجهات الحكومية والاتفاق والتراضي للصالح العام ، وأوضحنا لسيادته أنه مر أكثر من ٧ سنوات على سحب العمل من الشركة وتم إسناد تنفيذ باقي الأعمال لمقاول آخر خصماً على حساب الشركة ولكن حتى الآن لم يتم الانتهاء من العملية ولم يتم نهو التحفظ على معدات الشركة بالموقع طوال هذه المدة وحتى تاريخه وأن توقفها طوال هذه الفترة قد أثر على حالتها الفنية نتيجة عدم التشغيل وتأثرها بالعوامل الجوية بالموقع وأن ذلك أدى إلى ضياع الفرصة البديلة من تشغيل تلك المعدات - وأن بقاء هذا الوضع يضر بالشركة ضرر كبير - وجرى الوصول لحل اتفاقي وخاصة أن جهاز مدينة ١٥ مايو أعلن في ٢٠٢١/٣/١٧ عن مناقصة لاستكمال تنفيذ الأعمال خصماً على حساب المقاول الذي لم ينتهي من تنفيذ الأعمال التي تم سحبها من شركتنا في عام ٢٠١٣ حتى تاريخه .

- بخصوص كسارة الضبعة : صدر بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨ حكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٠١٨ م.ك الاسكندرية ضد المدعو / عطا الله عبد النبي زايد - بفسخ عقد الإيجار وتسليم الكسارة للشركة وبخصوص التعويضات التي طلبتها الشركة تم إحالة الطلب لإدارة الخبراء ولم يتم مباشرتها من الخبراء حتى تاريخه

#### - موضوع الاتفاق مع بنكى مصر والإسكندرية

تقوم الشركة بمتابعة البلاغ المقدم للنياية الادارية بالإسكندرية ( نيابة القوى العاملة ) والمقيد طرفها قضية برقم ٢٧٦ لسنة ٢٠١٩ وقد قامت النياية بسماع اقوال بعض المسؤولين بالشركة وقد قامت بعدها بإحالة الموضوع للمديرية المالية لنذب احد المفتشين لبحث النقاط الفنية والمالية الخاصة بالموضوع وقد قامت الشركة بتقديم كافة المستندات التي طلبها المفتش المنتدب بهذا الخصوص - ومازالت القضية لم يتم التصرف فيها حتى تاريخه - كما يتم متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة والتي مازالت متداولة حتى تاريخه - وكذا يتم اجراءات مفاوضات للوصول الى اتفاق لتعديل عقد التسوية بما يكفل حفظ وضمان حقوق الشركة

#### ٢- المدينون والارصدة المدينة الأخرى

- قامت الشركة بتشكيل لجان دورية لتحصيل مستحقات الشركة ( أقساط مستحقة - متأخرات ..... ) من العملاء ويتم التنسيق بين القطاعات المعنية في ذلك ( الأراضي - القانونية ..... ) ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء الغير ملتزمين بسداد الأقساط المتأخرة ويتم رفع دعاوى قضائية لفسخ العقد لعدم السداد

- تم حصر الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة بمعرفة الحسابات المالية ويتم دراستها وعمل المطابقات واجراء التسويات الخاصة بها ويتم عرضها على مراقب الحسابات اولا بأول

- قامت الشركة منذ بداية الازمة الليبية بمخاطبة الجهات المعنية ومرفق بها كافة المستندات الخاصة بمستحقات الشركة والاصول والمعدات واصناف المخزون بفرع الشركة بليبيا وذلك لحفظ حقوق الشركة - وبعد تحسن الاوضاع مؤخراً فى ليبيا تأمل الشركة العودة الى ليبيا مرة أخرى وستقوم الشركة بالتواصل مع الشركة القابضة حتى يمكن تحديد الموقف مع جهات الدولة المعنية للعمل الى رجوع الشركة الى العمل فى ليبيا - وبالنسبة لتلك المستحقات فهى عن اعمال منفذة منذ فترة طويلة و مؤيدة بمحضر اجتماع فى عام ٢٠٠٢ بحضور الجانب الليبى و وزارة المالية و الشركات التي كانت تعمل فى ليبيا ولها مستحقات وتم مناقشة ذلك وايضاحه بالجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٣ وجرى التواصل لبحث موقف تلك المستحقات مع مسئولى وزارة المالية

- بسبب وجود نزاع قضائى مع تلك البنوك والاختلاف على عقد تسوية المديونية المستحقة وفور حسم هذا النزاع ونهو الاتفاق على تعديل عقد التسوية النهائية وعمل ملحق له مع تلك البنوك، سيتم إعادة احتساب الفوائد المدينة وتسوية الفرق واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والحصول على الشهادات المؤيدة للارصدة



### ٣- المشرورون :

تم حصر الأصناف المطلوب التصرف فيها نظراً لعدم الاحتياج إليها للأسباب المنوه عنها بعاليهـ- وتم العرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٣١٧-٩ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/٧/١٣ ووافق المجلس على رأي اللجنة بالاستغناء عن تلك الأصناف واتخاذ إجراءات البيع لها وجرى طرحها للمزايدة العلنية بمعرفة الخبير المثلث المتعاقد معه

### ٤- بنوك المسحب على الكشوف :

جرى الاتفاق على تعديل عقد التسوية النهائية وعمل ملحق له مع تلك البنوك بما يكفل حفظ وضمان حقوق الشركة

### ٥- الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى

تم بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ الاجتماع مع السيد الاستاذ / نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بالقاهرة وتم التوصل الى عدة خطوات تم بموجبها سداد مبالغ لهيئة التأمينات الاجتماعية - كما قدمت الشركة ثلاثة تقييمات من ثلاث جهات معتمدة لمساحة ٢م ٢٠٠٠٠ مملوكة للشركة بناحية الناصرية العامرية بالإسكندرية وفي حالة موافقة الهيئة يتم نقل ملكية قطعة الارض مقابل سداد جزء من المديونية & وكذا تم نهو الاجراءات اللازمة لعمل مزاد لبيع عدد (٣٤) سيارة مخردة مملوكة للشركة وتم توريد كامل قيمتها للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية - كما قدمت الشركة مقترح بمشاركة الهيئة في المشروع الاستثماري المزمع تنفيذه على مساحة ٧٢٠٠٠ م ٢م بارض الورش بحجر النواتية سدادا لباقي المديونية - أو نقل ملكية مساحة ٨٠٠٠ م ٢م من تلك الارض للهيئة - وتم الرد من السيد اللواء / رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بخطاب مؤرخ في ٢٠٢١/٦/٧ بأن الموضوع معروض على لجنة مبادلة الارض بالمديونية المستحقة على الشركة وقد تم افادتنا مؤخرا من اللجنة تطلب استخراج بعض المستندات المطلوبة لانهاء اجراءات المبادلة وتسوية المديونية- وجرى استخراج تلك المستندات من الجهات المختصة (حى شرق الاسكندرية)

### حقوق الملكية:-

- قامت الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة التى سيكون لها أكبر الاثر في قيمة حقوق الملكية وذلك على النحو التالى :  
- اعداد دراسة شاملة بكافة الأصول التى تم استبعادها سواء بالتكهين أو البيع وتسوية تكلفتها من حساب فروق إعادة تقييم وموجودة ضمن حقوق الملكية وفق للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن حتى يمكن إجراء ما يلزم من تسويات  
- حل مشكلة سداد المديونية المستحقة على الشركة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية  
- الوصول لاتفاق مع السادة/ مسنولى البنك الاهلى المصرى والسادة/ مسنولى بنك مصر لانهاء موضوع اعداد ملحق لعقد تسوية المديونية

قطاع الشؤون المالية

قطاع التكاليف

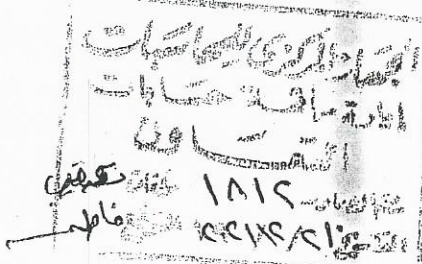
قطاع الاراضى

قطاع الشؤون القانونية

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

(مهندس / احمد محمد عبد الله ادريس)





السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لشركة مساهمة البحيرة

تحية طيبة وبعد ،،،،

أشرف بأن أرفق لسيادتكم تعقيب الإدارة على رد الشركة على  
تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدلة في  
٢٠٢٠/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالاحاطة والتبنيه باتخاذ اللازم ،،،

وتفضلوا بقبول وافر التحية و الاحترام،،،

تحريراً في ٢٠٢١/١٢/٢٠ .

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

أمانى عبدالمجيد

(محاسبة / أمانى سيد عبدالمجيد)

### تعقيب الإدارة

على رد شركة مساهمة البحيرة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة

القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

ورد للإدارة كتاب شركة مساهمة البحيرة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤ مرفقاً به رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وفيما يلي تعقيب الإدارة على بعض ما ورد برد الشركة :-

#### الملاحظة :-

لم تقم الشركة بإجراء رفع مساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٧٤,٣٦٤ مليون جنيه خاصة في ضوء قيام الشركة بتشكيل لجان مساحية بالقرار رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣، القرار رقم (٤٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ لإجراء هذا الرفع المساحي وحصر كافة التعديلات الواقعة على أراضي الشركة على ان تنتهي أعمال تلك اللجان في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ما لم يتم .

#### الرد :-

تم إعداد منظومة بيانات حديثة وشاملة خاصة بالأراضي على الحاسب الآلي لحصر كافة الأراضي المملوكة للشركة وبصفة خاصة أراضي التفاتيش الزراعية وموقفها (تعديلات - وضع يد - ..... ) والتي تقع في كافة المحافظات ( الإسكندرية - كفر الشيخ - الدقهلية .... ) وتم حصر مساحات عديدة من أراضي الشركة وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/٣/١٣ ، وجاري استكمال المنظومة حيث أن تلك الأعمال تأخذ وقت وجهد كبير ، ومن الجدير بالذكر أن الشركة قامت بحصر الأراضي المملوكة لها والمدرجة قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة نحو ١٧٤,٣٦٤ مليون جنيه ، وتم إعادة تقييمها من قبل اللجنة العليا لتقييم أراضي الدولة..... الخ.

#### التعقيب :-

مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة الانتهاء من إجراء رفع مساحي معتمد لكافة الأراضي المملوكة للشركة حتى يمكن التحقق من قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع ضرورة موافاتنا بنتائج أعمال اللجان من رفع مساحي وحصر كافة التعديلات الواقعة على أراضي الشركة والمشكلة من قبل الشركة لهذا الغرض .



• لم تقم الشركة بجرد بعض الأصول المملوكة لها والموجودة طرف الغير كما لم تحصل على أية شهادات تفيد تواجدها طرف الغير في ٢٠٢٠/٦/٣٠ الأمر الذي لا يمكن معه التحقق من وجود تلك الأصول من عدمه ومن أمثلة ذلك :-

أ. نحو ٤,٤٧٨ مليون جنيه تكلفة الآلات والمعدات المتحفظ عليها من قبل جهاز مدينة ١٥ مايو التي لم يتم جردها والخاصة بالعملية المسندة للشركة بالمنطقة الصناعية بمدينة ١٥ مايو (أمر إسناد رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٤) من الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز ١٥ مايو نتيجة لسحب العمل من الشركة بموجب قرار السيد المهندس/النائب الأول للهيئة برقم ٣٧٢ بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٣ وحتى تاريخ المراجعة سبتمبر ٢٠٢١ لم يتم التوصل الى اتفاق مع جهاز ١٥ مايو للإفراج عن تلك الأصول ..... الخ .

الرد:-

المعدات وأصناف المخازن المتحفظ عليها من قبل جهاز مدينة ١٥ مايو نتيجة سحب العمل من الشركة والتنفيذ خصماً على حسابها لعملية محطة الصرف الرئيسية والفرعية في ٢٠١٣/٤/٢١ ، وكان ذلك بسبب عدم توفر السيولة المالية في حينه وعدم قدرة الشركة على تدبير التوريدات والخامات المطلوبة للتنفيذ - وتلك المعدات وأصناف المخازن قد تم حصرها ومعد بها بيان وموقع عليها من مسئولى جهاز مدينة ١٥ مايو عند تنفيذ إجراءات سحب العمل، والشركة قامت بمحاولات عديدة لنهو إجراءات الإفراج عن تلك المعدات فكان رد مسئولى جهاز مدينة ١٥ مايو بأن المقاول الذي حل محل الشركة في استكمال الأعمال ما زال حتى تاريخه لم ينتهي من التنفيذ ..... الخ .

وجارى الوصول لحل اتفاقي وخاصة أن جهاز مدينة ١٥ مايو أعلن في ٢٠٢١/٣/١٧ عن مناقصة لاستكمال تنفيذ الأعمال خصماً على حساب المقاول الذي لم ينتهي من تنفيذ الأعمال التي تم سحبها من شركتنا في عام ٢٠١٣ حتى تاريخه .

التعليق:-

مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحقيق أسباب ما تقدم مع سرعة التواصل مع جهاز مدينة ١٥ مايو لاسترداد تلك الممتلكات خاصة في ظل عدم امكانية جردها منذ تاريخ سحب العمل مع ضرورة قيام الشركة بتقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال فى قيمة تلك الاصول واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة فى هذا الشأن "معيار الانخفاض فى قيمة الاصول" مع الافصاح عنها بالقوائم المالية على انها اصول متحفظ عليها من قبل الغير وليست بحوزة الشركة.

ب. تحملت الشركة نحو ٦,٤١٩ مليون جنيه نتيجة عدم التزامها بتنفيذ بعض الشروط الضرورية، تقديم بعض المستندات الهامة ( رخصة المباني - رخصة التشغيل ... الخ) وكذا عدم الالتزام بشروط التخصيص الخاصة بقطعة الارض رقم ٦٠ بالمنطقة الصناعية السادسة بالسادس من أكتوبر والبالغ مساحتها نحو ٥٤٧٤,٤ م<sup>٢</sup> والتي قامت الشركة بشرائها من جهاز مدينة ٦ أكتوبر بنحو ١,٤٥٤ مليون جنيه وسداد قيمتها بالكامل في ٢٠٠٧/٦/٣ بسعر ٢٦٦ جنيه / م<sup>٢</sup> الامر الذى ترتب عليه عدم تحرير عقد ابتدائي لقطعة الارض وإلغاء تخصيصها وسحبها من الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٢ من قبل لجنة تخصيص الأراضي لعدم جدية الشركة ، ثم بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٣ وافقت لجنة التظلمات بجلستها ٤٣ بناء على تظلم الشركة لجهاز مدينة ٦ أكتوبر على إعادة التعامل على قطعة الأرض ولكن بالأسعار المعمول بها حالياً بحيث يصبح سعر المتر ١٢٣٥ جنيه / م<sup>٢</sup> بإجمالي قيمة نحو ٦,٧٦٠ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٥,٣٠٦ مليون جنيه عن قيمة شراء الارض .... الخ

يتعين متابعة الدعوى المرفوعة وموافقاتنا بما تم بشأنها .

#### الرد :-

طلب جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر من الشركة التنازل عن الدعوى القضائية رقم ٦٣٢٣ لسنة ٧٢ق - قضاء إداري القاهرة والتي رفعتها الشركة ضد الجهاز لالغاء قرار سحب التخصيص وإعادة معاملة الشركة بالسعر المحدد في ٢٠٠٧/٦/٣ وبعد عدة مفاوضات قانونية وخاصة بعد صدور كتاب دورى من مجلس الوزراء بعدم قيام الجهات الحكومية برفع دعاوى قضائية ضد بعضهما وحل النزاعات فيما بينها وسحب القضايا المرفوعة والقيام بحلها فيما بينها أو امام اللجان المشكلة بوزارة العدل لحل المنازعات بين الجهات الحكومية - وعلى ذلك تم التواصل مع جهاز مدينة ٦ أكتوبر وتم الاتفاق على قيام الشركة بتقديم تظلم لجهاز مدينة ٦ أكتوبر وتعهدت الشركة بعدم رفع أية دعاوى قضائية وجرى متابعة الجهاز للوصول الى اتفاق بين الشركة والجهاز.

#### التعليق :-

يتعين اجراء التحقيق اللازم لتحديد المتسبب في تحمل الشركة نحو ٦,٤١٩ مليون جنيه نتيجة لعدم التزامها بشروط التخصيص وما ترتب عليه من ارتفاع قيمة متر الأرض من ٢٦٦ جنيه / م<sup>٢</sup> ليصبح ١٢٣٥ جنيه / م<sup>٢</sup> بالاضافة الى فوائد التأخير التي ستتحملها الشركة وكذا موافقاتنا بما تم في هذا الشأن في ضوء تنازل الشركة عن الدعوى القضائية رقم ٦٣٢٣ لسنة ٧٢ق - قضاء إداري القاهرة واثبات الشركة الاراضى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة الأرض الجديدة التى تحملتها الشركة .



مبلغ نحو ٦,١٨٠ مليون جنيهه تكلفة الكسارة بيجسون (٢٥٠ طن / ساعة ) المملوكة لشركة مساهمة البحيرة وملحقاتها المتواجدة بمنطقة الضبعة - علم النمر - الرويسات لإنتاج السن بأحجامه المختلفة والمؤجرة إلى / عطا الله عبد النبي زايد بعقد تأجير وتشغيل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٦ وذلك اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١ لمدة ٣ سنوات تنتهي في ٢٠١٩/٢/١ ومازالت طرفه لاستيلائه عليها ..... الخ.

#### الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة كافة الدعاوى الخاصة بهذا الشأن بداية من البلاغ المقدم لهيئة الرقابة الإدارية بالإسكندرية بهذا الخصوص ضد المدعو / عطا الله عبد النبي زايد ، وقد تم فحص البلاغ بعد أن قامت الشركة من جانبها بتقديم كافة المستندات المطلوبة منها وقد قامت الرقابة الإدارية بإحالة البلاغ للنيابة العامة وقيد طرفها برقم قضية ٣٠٣٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين، وقد تم سماع أقوال الشركة في هذا البلاغ وطلبت النيابة العامة تشكيل لجنة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية تكون مهمتها الاطلاع على ملف الدعوى وفحص ما بها من مستندات وحلف اليمين أمام النيابة وتقديم تقرير مفصل بما أسفر عنه الفحص .

وتنفيذاً لذلك صدر قرار السيد اللواء / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ بتشكيل اللجنة وقد قامت اللجنة بمباشرة أعمالها بعد حلف اليمين وأودعت تقريرها وتم سماع أقوالها أمام النيابة - وما زال الموضوع قيد التحقيق ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه .

هذا بالإضافة إلى أنه هناك تحقيق جاري بالنيابة الإدارية بالإسكندرية نتيجة بلاغ أحد العاملين بالشركة بهذا الخصوص وقيد قضية برقم ٢٥٣ لسنة ٢٠١٩ ومتابعتها اتضح أنه مازالت قيد التحقيق ولم يتم التصرف فيها حتى تاريخه ، كما أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٠١٨ م.ك الإسكندرية ضد المدعو / عطا الله عبد النبي زايد للمطالبة بالآتي :- فسخ إيجار الكسارة وملحقاتها والوحدات المساعدة لها المؤرخ في ٢٠١٥/١٠/١٦ مع تسليم الكسارة وملحقاتها للشركة بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد - وإلزامه بالتعويض عن القيمة الإيجارية المستحقة للشركة طبقاً للبند الرابع من العقد من بداية التعاقد حتى تسليم الكسارة للشركة بالإضافة إلى الفوائد القانونية بنسبة ٤% وقد صدر بجماسة ٢٠٢١/٢/٢٨ حكم لصالح الشركة بفسخ عقد الإيجار وتسليم الكسارة للشركة وبخصوص التعويضات التي طلبتها الشركة تم إحالة الطلب لإدارة الخبراء ولم يتم مباشرتها من الخبراء حتى تاريخه.

الملاحظات:-  
ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة متابعة كافة الدعاوى المرفوعة فى هذا الشأن لتحديد كافة المتسببين في عدم أخذ الضمانات الكافية التى تحفظ أصول وممتلكات الشركة المؤجرة للغير والافادة وتأجير الكسارة مرة أخرى رغم عدم وجودها بحوزة الشركة وكذا حصر كافة الأضرار الواقعة على الشركة التى ترتب على ذلك وتحميلها كمديونية على المستأجر مع ضرورة الإفصاح عن كافة الدعاوى المرفوعة بشأنها (من ضد الشركة) بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

#### الملاحظة:-

تضمنت الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ معدات مؤجرة للغير تبلغ تكلفتها نحو ١٨,٢٣٠ مليون جنيه وصافى قيمتها الدفترية نحو ٧٠٠ ألف جنيه قامت الشركة بجردها دون الحصول على الشهادات المؤيدة لها من المؤجرين.

#### الرد:-

تقوم الشركة بجرد المعدات والأصول المؤجرة جرداً فعلياً ، وتتضمن عقود التأجير الضوابط والشروط التى تحفظ حقوق الشركة - كما يتم وضع حراسة تابعة للشركة ويتم المتابعة الفنية والأمنية بصفة مستمرة لمواقع عمل تلك المعدات المؤجرة.

#### التعليق:-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأصول والإفصاح عنها في الايضاحات المتممة للقوائم المالية حتى يمكن التحقق منها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ خاصة فى ظل استمرار وتوسع الشركة في اتباع سياسة تأجير معداتها للغير دون أخذ الضمانات الكافية التى تحفظ حقوقها.

#### الملاحظة:-

بلغت تكلفة الأصول الثابتة المعطلة - آلات ومعدات (مصر) وفقاً لبيان الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٤٠,٤٩٠ مليون جنيه بنسبة ١٦% من تكلفة الآلات والمعدات (مصر) والبالغة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤٤,٠٠٩ مليون جنيه.

#### الرد:-

قامت الشركة بحصر الطاقات العاطلة (معدات - آلات - سيارات ....) وتم تصنيفها عن طريق اللجان الفنية المتخصصة إلى وحدات يوجد جدوى من إصلاحها وأخرى لا جدوى من إصلاحها وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصرف الاقتصادي للوحدات التى لا جدوى من إصلاحها وذلك بالبيع بالمزايدة للحصول على أعلى سعر لها ويتم استخدام حصيلة البيع فى تدبير السيولة اللازمة لإصلاح الوحدات التى يوجد جدوى من إصلاحها وقامت الشركة فى الفترة من ٢٠١٩/٩/١ حتى تاريخه بالصرف على إصلاح المعدات والسيارات التى لها جدوى من الإصلاح بقيمة قدرها ٤,٥



مليون جنيه منها مبلغ ١,٥ مليون جنيهه لإصلاح حصاره سيغادالاً ٠٠٠ ط/ساعة بئوسكى ، وكذلك  
ماكينة التبطين والتي تعمل حالياً بفرع (٤) بتوشكى مع إحدى الشركات الخاصة .

### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافقتنا بحصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة  
(وسائل نقل - مباني ... الخ) مع بحث أسباب ذلك والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما  
يحقق صالح الشركة.

### الملاحظة :-

- ظهر رصيد حساب الاستثمارات العقارية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٧,٥٩٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنه  
عدم قيام الشركة بتحرير أى عقود بينها وبين الجهات تثبت ملكية الاراضى التى قامت بشرائها منها مثل  
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، شركة جنوب الوادى فضلا عن عدم تسليم تلك  
الاراضى للشركة بموجب محاضر استلام رسمية من تلك الجهات حتى تاريخه الامر الذى أضع على  
الشركة اثباتها لملكية تلك الاراضى واتخاذ اجراءات قانونية ضد المتعدين عليها ومع ذلك قامت الشركة  
باثبات تلك الاراضى بأصول الشركة (ح/ الاستثمارات العقارية) والتعامل على هذه الأراضى بالبيع  
وإثبات المباع منها بإيرادات الشركة فضلا عن بيع نفس قطع الاراضى لاكثر من مشتري دون تحديد  
الموقف النهائي لملكية هذه الاراضى من عدمه الامر الذى يضع الشركة تحت طائلة القانون ومن مظاهر  
ذلك :-

• تضمن الحساب نحو ٦,٧٤٢ مليون جنيهه تمثل قيمة مساحة ٧٥٠ فدان بمنطقة الساحل الشمالى " مشروع  
الضبعة والعلمين " المتبقية من إجمالي مساحة ٧٤٩٠ فدان والمشتراة من الهيئة العامة لمشروعات  
التعمير والتنمية الزراعية بموجب كراستى شروط رقم ( ٤٤ ، ٤٥ ) بجلسة مزاد ٢٣/١٠/٢٠٠٤ بإجمالى  
قيمة ٦٧,٣٣٣ مليون جنيهه لم يتم تحرير عقود بين الشركة والهيئة المذكورة بخصوص تلك المساحة  
بالكامل كما لم يتم تسليم الارض للشركة بموجب محضر استلام رسمى من الهيئة حتى تاريخه (٢٠٢١/٩)  
وتم رفع دعوى قضائية من قبل الشركة برقم ٦٥/١١٤٤٥ ق على الهيئة العامة لمشروعات التعمير  
والتنمية الزراعية بإلزامها بتحرير عقود ابتدائية لأرض الضبعة صدر فيها حكم بالرفض وتم الطعن عليه  
امام المحكمة الادارية العليا وما زالت متداولة وقد تبين صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨  
بفسخ التعاقد مع شركة مساهمة البحيرة على مساحة الارض بالكامل ٧٤٩٠ فدان وعلى الرغم من ذلك  
استمرت الشركة في التعامل بالبيع على الأرض المشار إليها ..... الخ

### الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة التحقيقات التى تتم في البلاغ المقدم لنيابة العطارين الجزئية للتحقيق في الوقائع الواردة  
به وقيد طرفها برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ إداري العطارين والذي تم إحالته للجنة خبراء الكسب الغير مشروع

بالإسكندرية لفحص كافة المستندات الخاصة بهذا الموضوع وعقدت عدة جلسات ولم يتم فهو تقرير الخبراء حتى تاريخه.

تم عقد عدة اجتماعات برئاسة السيد معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي وآخرها يوم ٢٠٢١/٥/٨ – وأيضا تحت رعاية السيد الدكتور مساعد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي للشئون الاقتصادية وبحضور كل من : السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة واستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية والسادة رؤساء الشركات التابعة لها والسادة مسؤولي هيئة التعمير وتم التوجيه بحل المشاكل والمعوقات بين الهيئة وشركات استصلاح الأراضي وتذليلها لما فيه الصالح العام للهيئة والشركات - وبناء على ذلك تمت عدة اجتماعات ومناقشات مع مسؤولي الهيئة بالخصوص وطلبت الشركة أن يتم العرض على معالي / وزير الزراعة واستصلاح الأراضي للموافقة على إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر عام ٢٠٠٨ بفسخ التعاقد مع الشركة وتسليمها الأرض مشتراها (٧٤٩٠ فدان) وسداد الشركة كافة مستحقات الهيئة عن هذه المساحة على ضوء الاتفاق الذي سيتم التراضي عليه لتسوية هذا الوضع مع مراعاة ما قامت به الشركة من سداد مبلغ ٢٣ مليون جنيه وما تحملته الشركة من أعباء مالية في تنفيذ أعمال الاستصلاح والبنية الداخلية لمساحة تتجاوز ٣٥٠٠ فدان والتي حالياً تحتاج إعادة تأهيل للأعمال المنفذة ، كما تم مخاطبة السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة ، السيد الدكتور / مساعد الوزير ، الشركة القابضة بضرورة نهي ذلك النزاع وخاصة بعد صدور القرار الجمهوري الذي تضمن وقوع مساحة ٣٩٤٠ فدان (كراسة ٤٥) بمدينة العلمين الجديدة وهي من ضمن المساحة الإجمالية المباعة للشركة ٧٤٩٠ فدان – ومؤخرا في ٢٠٢١/١٠/٦ تم عقد اجتماع مع السيد الدكتور / المدير التنفيذي للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وحضره السيد الاستاذ / المستشار القانوني للهيئة للوصول الى حل نهائي بالخصوص .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة بالاسكندرية بخصوص هذا الأمر وتحديد المتسبب في الموافقة على هذه البيوع رغم صدور تلك القرارات والإفادة مع ضرورة وقف التعامل على هذه الأرض تماما لحين مخاطبة الشركة لكافة الجهات السيادية المختصة في هذا الشأن لتحديد الموقف النهائي للشركة من ملكية هذا الأرض من عدمه وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة مع حصر كافة المساحات التي تم بيعها منها بعد صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨ وكذا حصر كافة العقود المبرمة من قبل الشركة مع واضعي اليد بأرض الضبعة بالعلمين والسابق بيعها لمستثمرين آخرين بموجب عقود إبتدائية دون قيام الشركة بإتخاذ أي إجراءات قانونية بفسخ التعاقد مع هؤلاء المستثمرين من مالكي الأرض قبل تقنين أوضاع واضعي اليد وتكوين بها مخصص بقيمتها بالكامل مع بيان اسباب موافقة مجلس الإدارة على اعفاء المشتريين الاصليين لاراضي الضبعة والعلمين من فوائد التأخير على المديونية



المستحقة عليهم دون عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة والتأكد من الموقف القانوني النهائي للشركة بخصوص تلك الاراضى.

### الملاحظة :-

تضمن الحساب نحو ٩,٧٣٣ مليون جنيه تمثل قيمة مساحة ٢٦٨١ فدان بأرض شمال الحسينية المتبقية من إجمالي مساحة ما يقارب من ٨٠٠٠ فدان والمخصصة للشركة بموجب القرار الوزاري رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٩٥ وتم الموافقة عليها بناءً على مذكرة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك على أساس أن المساحة مشغولة بوضع اليد ويتم التقنين لمن يتقدم للشراء بإجمالي قيمة ٢٩,٠٤٠ مليون جنيه لم تقم الشركة بتحرير أو ابرام اى عقود مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية أو سداد الدفعة المقدمة ٢٥% من إجمالي الثمن بخصوص تلك الارض .

### الرد :-

عقد اجتماع مع السادة / مسئولى هيئة التعمير وتم التوصل إلى أن تقوم الهيئة باعتماد تصرفات الشركة التى تم إخطار الهيئة بها بتاريخ ٢٠١٤/١/١ بمساحة ٦٣١٤ فدان ويتم تحرير عقد بتلك المساحة مع قيام الشركة بسداد ثمنها طبقاً للأسس المبدئية المعتمدة من السيد الدكتور / وزير الزراعة واستصلاح الأراضى فى حينه ، وباقي المساحة يتم تقديرها بمعرفة اللجنة العليا لتأمين أراضى الدولة وطبقاً للحصر على الطبيعة وجارى متابعة الهيئة لتنفيذ ذلك الاتفاق .

### التعليق :-

مازالت الادرة عند رأيها بضرورة التواصل مع الهيئة والحصول على عقد ملكية تلك الأراضى وسداد المستحق عليها تلافياً لصدور اى قرارات من الهيئة تجاه الشركة مع بحث ودراسة الفروق بين المثبت بالقوائم المالية وبين المثبت بقطاع الاراضى واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

### الملاحظة :-

تضمن الحساب مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه تمثل قيمة الدفعة المقدمة لمساحة ٤٠ ألف فدان بأرض جنوب الوادى - بتوشكى زمام فرع (٤) بنسبة ٢٠% من إجمالي قيمة الأرض البالغة ٢ مليون جنيه (بسر ٥٠ جنيه/الفدان) والمساحة تمثل قيمة ما تم تخصيصه لشركة مساهمة البحيرة من إجمالي مساحة ٢٠٠ ألف فدان تم تخصيصهم للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضى ( جنوب الوادى) من الهيئة العامة لمشروعات التعمير بالعقد المبرم فى ٢٧/٨/٢٠٠١ بسر ٥٠ جنيه / الفدان حيث قامت الشركة المصرية بتخصيص مساحة ٤٠ ألف فدان "سر الفدان ٥٠ جنيه " لشركة مساهمة البحيرة من تلك المساحة بنسبة مساهمتها فى راس مال الشركة المصرية وقد قامت الشركة بسداد قيمة الدفعة المقدمة بنسبة ٢٠% بنحو ٤٠٠

الف جنيه وانبها ضمن حساب الاستثمارات العفارية دون قيامها الشركة بتحرير اى عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح الاراضي (جنوب الوادي) التي تثبت ملكيتها لتلك المساحة... الخ.

### الرد :-

المساحة المخصصة للشركة والتي تبلغ ٤٠ ألف فدان من إجمالي مساحة ٢٠٠ ألف فدان تم تخصيصها للشركة المصرية لاستصلاح الاراضي (جنوب الوادي) من قبل الهيئة العامة للتعمير والتنمية بالعقد المبرم ٢٧/٨/٢٠٠١ ، ولم يتم تحرير عقود بين الشركة وشركة جنوب الوادي بالمساحة بسبب إلغاء الهيئة للعقد ويتم متابعة الشركة المصرية في اجتماعات مجلس الإدارة بأخر موقف للمساحة المخصصة للشركة وهو أن الدعوى القضائية المقامة ضد هيئة التعمير بالخصوص برقم ٥٣٢٠ لسنة ٧٤ق ومتضمنة مطالبة بتعويض ١٠٠ مليون جنيهه مازالت متداولة بالجلسات حتى تاريخه.

### التعليق :-

مازالت الادارة عن رأيها تحقيق اسباب عدم قيام الشركة بإبرام اية عقود بينها وبين الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضي (جنوب الوادي) لكي تثبت ملكيتها للارض المشتره منها مع ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد الشركة المذكورة بما يكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة وكذا بحث ودراسة ما تقدم واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والإفصاح عن موقف تلك الأرض بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية .

### الملاحظة :-

تضمن الحساب نحو ١٠٠,٦٠٣ ألف جنيه أرض الكوتة - الفيوم وقد تبين عدم قيام الشركة بتحرير أو إبرام اى عقود تثبت ملكيتها لمساحة مساحة ٨٥ فدان بأرض الكوتة بالفيوم والمشتره بالمزاد رقم (١١٨) فى ٢٢/٨/٢٠٠٥ بسعر ٢٦ ألف جنيه للفدان بإجمالي قيمة ٢,٢١٠ مليون جنيه من الهيئة العامة لمشروعات التعمير وقد تبين عدم التزام الشركة بسداد باقي الاقساط المستحقة عليها حيث وردت مطالبة من الهيئة بسداد باقي مقدم الثمن او مصادرة المبلغ المدفوع الامر الذي ترتب عليه عدم إبرام أي عقود تثبت ملكية الشركة لتلك الأرض..... الخ.

### الرد :-

قامت الشركة بمخاطبة الهيئة لسداد القيمة الباقية المستحقة على المساحة مقابل حصول الشركة على عقد الشراء وتم مناقشة موضوع تلك المساحة مع اللجنة المشكلة من الهيئة والشركة طبقاً لتوجيهات معالي وزير الزراعة واستصلاح الاراضي بحل المشاكل بين الهيئة وشركات الاستصلاح وتم مؤخراً مخاطبة الهيئة لخصم قيمة المستحق للهيئة عن تلك المساحة من مستحقات الشركة التي تم إقرارها عن أعمال فرع الهيئة بأسوان والتي تم تسليمها نهائياً وجاري المتابعة حتى يتم تحرير عقد للشركة بتلك المساحة.



ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة إجراء التحقيق اللازم لتحديد المتسبب في عدم التزام الشركة بسداد باقي الأقساط وبحث ودراسة ما تقدم وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك وكذا وقف التعامل علي تلك الأرض لحين التحقق من ملكية الشركة لها من عدمه.

الملاحظة :-

وجود العديد من الاراضى المتعدى عليها من الغير وفقا لبيان قطاع الارضى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ حيث تبين قيام الشركة بتشكيل لجان مساحية بالقرار رقم (٢٦٥) بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣ ، القرار رقم (٤٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ لإجراء رفع مساحى لكافة اراضى الشركة وحصر كافة التعديت الواقعة على أراضى الشركة على ان تنتهى أعمال تلك اللجان فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ما لم يتم حتى تاريخه (٢٠٢١/١٢) يتصل بذلك لم تتمكن الشركة من اتخاذ الاجراءات القانونية ضد معظم المتعديين على تلك الاراضى لعدم وجود عقود مبرمة بينها وبين الجهات التى قامت بشرائها منها تثبت ملكيتها لتلك الاراضى فضلا عن عدم تضمين حساب الاستثمارات العقارية قيمة بعض الأراضى المتعدى عليها حيث يتم إضافتها واستبعادها بحساب الاستثمارات عند واقعة البيع أو تقنين وضعها (أراضى غرب الطريق الصحراوي).

الرد :-

تم إعداد منظومة بيانات حديثة وشاملة خاصة بالأراضى على الحاسب الآلى لحصر كافة الأراضى المملوكة للشركة وبصفة خاصة أراضى التفاتيش الزراعية وموقفها (تعديت - وضع يد - ..... ) والتى تقع فى كافة المحافظات ( الإسكندرية - كفر الشيخ - الدقهلية .... ) وتم حصر مساحات عديدة من أراضى الشركة وتم عرضها على الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢١/٣/١٣ ، وجارى استكمال المنظومة حيث أن تلك الأعمال تأخذ وقت وجهد كبير.

التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها من ضرورة موافاتنا بما اسفرت عند اعمال اللجنة المشار اليها مع اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للانتهاء من حصر كافة التعديت على أراضى الشركة و اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديت عنها بما يكفل حفظ وضمن حقوق وممتلكات الشركة وإجراء التسويات اللازمة كل فيما يخصه مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة والافادة.

الملاحظة :-

علي الرغم من تحويل موضوع بيع الشركة لمساحة ١٢٠٧ فدان بامتداد منطقة الري التكميلي بغرب الطريق إلي نيابة الاموال العامة باستئناف الاسكندرية وقيدها بالقضية رقم ٧٤٦ لسنة ٢٠١٩ المقيدة برقم (٢١) حصر تحقيق أموال عامة استئناف الاسكندرية وطلب النيابة بموجب خطابها فى ٢٠٢٠/١/٥ بضبط كافة أصول عقود البيع المحررة من شركة مساهمة البحيرة .

مساحة امتداد الري التكميلي .

قامت الشركة بإثبات القسط المستحق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ على الأرض المباعة بنحو ٣,٦٨٢ مليون وتضمن إيرادات الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقيمة (إرباح - فوائد) القسط بنحو ٢,٩٧٣ مليون جنية .

#### الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة البلاغ المقدم لنيابة الأموال العامة حيث تم تحويله إلى نيابة وادي النطرون ولم يتم التصرف فيه حتى تاريخه - وتم إثبات القسط المستحق في ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن الأرض المباعة لحفظ حق الشركة حيث أن احتساب الإيرادات يتم وفقاً لمبدأ الاستحقاق وليس السداد والقسط الذي تم إثباته بالإيرادات تاريخه ٢٠٢٠/٣/١ .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها من ضرورة متابعة البلاغ المقدم إلى نيابة الأموال العامة في هذا الشأن والإفادة عن موقف هذه العقود وتحديد الموقف القانوني للشركة بشأنها مع موافقتنا بأسباب تضمين الإيرادات بهذه المبالغ وخاصة في ظل عدم تحصيل الشركة لأي مبالغ عن هذه الأرض خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ و إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .

#### الملاحظة :-

وجود بعض الأقساط المستحقة وأخرى متأخرة على بعض مشتري الأراضي والعقارات لم تسدد في مواعيد استحقاقها بلغ ما أمكن حصره منها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٦٩,٤٥٩ مليون جنية مستحق عنها فوائد تأخير عنها بنحو ٢٩,٨٩١ مليون جنية وفقاً لبيان قطاع الأراضي ولم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء المتوقفين والممتنعين عن السداد عدا أرض التفاتيش الزراعية.

#### الرد :-

قامت الشركة بتشكيل لجان دورية لتحصيل مستحقات الشركة ( أقساط مستحقة - متأخرات ..... ) من العملاء ويتم التنسيق بين القطاعات المعنية في ذلك ( الأراضي - القانونية ..... ) ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء الغير ملتزمين بسداد الأقساط المتأخرة ويتم رفع دعاوى قضائية لفسخ العقد لعدم السداد .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافقتنا بما أسفرت عنه أعمال اللجنة المشار إليها مع تحقيق أسباب ذلك وحصص الحالات المماثلة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مديونية الشركة طرف هؤلاء العملاء والإفادة .



تم تخفيض حساب الاستثمارات العقارية بنحو ١٦,٥٠٠ ألف جنيه بالخطأ قيمة تكلفة مساحة أرض القرية المحلية والبالغه ١٧٣٨٨١,٢٣ م<sup>٢</sup> بناحية غرب الطريق الصحراوى بمركز أبو المطامير- محافظة البحيرة والتي تم تخصيصها للشركة بالقرار رقم ٣٨١ ومحضر عنها عقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢١ بسعر ٤٠٠ جنيه للفدان دون سابق إدراج تلك الارض ضمن حساب الاستثمارات العقارية وقد قامت ببيع تلك الارض الى السيد/ عمرو على السيد سبله بقيمة إجمالية ٤٤,٣٤٠ مليون جنيه بواقع ٢٥٥ جنيه للمتر المربع بالإضافة الى ٣% مصروفات إدارية على أن يتم سداد ٥٠% من القيمة كدفعة مقدمة ، سداد باقى الثمن بنحو ٢٦,٢١٦ مليون جنيه على أقساط (شاملة فوائد البيع بالتقسيط) خلال ستة أشهر تنتهى فى ٢٢/١١/٢٠١٩ وقد تبين عدم التزام المشتري بسداد باقى ثمن بيع الارض (الاقساط المستحقة) حتى تاريخه (٢٠٢١/١) رغم قيام الشركة بتسليم كامل الارض له بالمخالفة للبند الخامس من عقد البيع المحرر معه ..... الخ .

#### الرد :-

تقوم الشركة بمتابعة الدعوى القضائية التي تم رفعها بالخصوص والمقيدة برقم ٤٠٧٩ لسنة ٢٠١٩ لفسخ العقد وتسليم الأرض للشركة ومصادرة المبالغ المسددة طبقاً لنص البند الخامس ( في حالة عدم سداد أي قسط في موعده يعتبر العقد مفسوخاً ) وتم إحالتها لإدارة الخبراء ومازالت متداولة حتى تاريخه ، ولم يتم تقييم قيمة المباني لكونها مقامة منذ الثمانينات ولم يتم استخدامها منذ فترة طويلة جدا وأصبحت متهاككة وآيلة للسقوط ، وسيتم تشكيل لجنة لمعاينة هذه المباني وتحديد قيمة لها وإلزام مشتري الأرض بسدادها ، كما أنه تم تسليم الأرض للمشتري بمحضر استلام على الطبيعة وعند صدور الحكم في الدعوى بتسليم الأرض للشركة سيتم استلامها دون أي تعديت عليها من المشتري أو غيره .

#### التعليق :-

مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحقيق اسباب ما تقدم مع ضرورة متابعة الدعوى المرفوعة على المشتري وموافقتنا بما تنتهى إليه والافادة وكذا ضرورة إتخاذ كافة الاجراءات الازمة ضد المشتري المذكور لازالة التعدى الواقع منه مع بحث ودراسة موقف الارض من حيث اثباتها في حساب الاستثمارات العقارية من عدمه و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء البحث والدراسة.

#### الملاحظة :-

- ظهرت قيمة الاستثمارات الاخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٤,٠٨٢ مليون جنيه بالصافى (نحو ٢,٤٠٠ مليون جنيه استثمارات في شركات شقيقة ، نحو ٧٣,٥٠٠ ألف جنيه استثمارات متاحة للبيع ، نحو ١,٦٠٩ مليون جنيه استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) ولم تقم الشركة بدراسة ما اذا

كان هناك دليل موضوعي على أن تلك الاستثمارات قد اضمحلت لتحديد القيم الاستردادية لها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ واثبات الخسائر الناجمة عن الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات بالمخالفة للمعايير المحاسبية المصرية في هذا الشأن (١٨، ٢٦) على الرغم من وجود مؤشرات وادلة على وجود اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات مثل عدم الحصول على اى تدفقات نقدية منها منذ عدة سنوات ، حدوث زيادة في اسعار فائد السوق على الاستثمارات ، حدوث انخفاض ملموس في القيمة السوقية لبعض تلك الاستثمارات ، عدم الاستدلال والتعامل مع بعض الشركة التي تم الاستثمار فيها منذ فترة طويلة ، ..... فضلا عن عدم قيام الشركة بالافصاح عن طبيعة المخاطر المصاحبة لحصة الشركة في شركة جنوب الوادي ، حصة الشركة في أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة ، طبيعة ونطاق اى قيود جوهرية على قدرة الشركة الشقيقة على تحويل الأموال الي الشركة في شكل أرباح الاسهم النقدية بالمخالفة للمعيار المحاسبي رقم (٤٤) (الافصاحات عن الحصص في المنشآت الأخرى) ومن مظاهر ذلك:-

- ظهر رصيد إستثمارات في شركات شقيقة بنحو ٢,٤٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو ذات الرصيد في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-
- ١- تضمن الحساب نحو ٢ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة ٢٠% من رأس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ٢٠٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه) ونشير إلي أن الشركة لم تحصل علي أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ كما لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار .... الخ.

#### الرد :-

تم مخاطبة الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى جنوب الوادى لاجراء المطابقة والمصادقة على الرصيد بالدفاتر في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وجرى المتابعة لنهو المطابقة والمصادقة.

#### التعليق :-

مازالت الادارة عن رأيها ضرورة قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى جنوب الوادى لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتي يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة مع ضرورة إثبات قيمة الاستثمار بعد تأثيره بنصيب الشركة في أرباح او خسائر الشركة المستثمر فيها وتطبيق ما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن مع بحث ودراسة موقف السلفة التي حصلت عليها الشركة من الشركة المصرية واجراء ما يلزم من تسويات.

#### الملاحظة :-

- ٢- تضمن الحساب نحو ٤٠٠ الف جنيه قيمة مساهمة الشركة في تأسيس الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة في ٢٠١٥/١٢/١٢ بنسبة ٤٠% من رأس مال الشركة المدفوع



وقد تبين في هذا الشأن ما يلي تم توقيع العديد من العقود بين الشركة وبين محل بعض تلك المشروعات منذ التأسيس رغم عدم تقنين وضع الشركة لملكية الاراضي محل بعض تلك المشروعات منها على سبيل المثال مشروع ١٢٠ ألف فدان سهل الفياضه حيث تبين أن تلك المساحة تحت ولاية إحدى الجهات السيادية..... الخ .

#### الرد :-

الشركة قامت بدراسة الموقف مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بعد قيام رئيس مجلس ادارة تلك الشركة بعدة تصرفات منفردة وقيامه بالادعاء بقيام الشركة بالمشاركة مع الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة في عدة مشروعات ونشر في إحدى الصحف اعلان ببيع مساحات بعدة مناطق وادعى انها مشروعات مشتركة مع شركة مساهمة البحيرة - فقامت شركتنا باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة والقانونية حيال ذلك - وقد تم في ٢٠٢٠/١٢/٣ حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة المصرية وتم تقديم خطاب رسمي تضمن عدة نقاط مطلوب استيفائها من الشركة المستدامة- كما أشرنا في خطابنا الى انه لم يتم موافاة الجهاز المركزي بالبيانات والمستندات التي طلبها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ لموافاتهم بمجموعة من البنود الهامة ( عدد ٣٧ بند) حتى يتسنى للجهاز القيام بمهمة مراجعة القوائم المالية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ - كما تم في اجتماع الجمعية قيام مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض خطابهم رقم ١١٠٣ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ وأرفق به مذكرة بشأن الجمعية العامة العادية للشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة التي انعقدت في ٢٠٢٠/١٢/٣ وكذا ملاحظاتهم على اداء الشركة وعدم موافاتهم بالمستندات والبيانات المطلوبة حتى يتسنى لهم القيام بمراجعة القوائم المالية كما هو موضح بعاليه- وقد قامت شركتنا بإخطار رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بخطاب رسمي بأن شركتنا تدرس التخارج من المساهمة في الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ عقد اجتماع ثنائي بين شركتنا والشركة المصرية لدراسة اسلوب التخارج وتم التأكيد على مطالب شركتنا ولكن لم يتم الاستجابة من الشركة المصرية وتم اتخاذ الاجراءات القانونية بارسال انذار باثبات الحالة باتخاذ اجراءات التخارج من الشركة المصرية كما تم رفع دعوى نذب خبير للاطلاع على المستندات الخاصة بالشركة المصرية وفحصها وكتابة تقرير بها

وبتاريخ ٢٠٢١/٤/٥ تم عقد اجتماع برئاسة السيد الدكتور/مساعد وزير الزراعة واستصلاح الاراضى للشئون الاقتصادية لمناقشة ملف الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وبحضور السيد الدكتور/ ياسر القاضى رئيس مجلس الادارة وحضور السيد اللواء/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحات المياه الجوفية - وقد تم خلال الاجتماع شرح

موقف شركتنا لتخصيص - تم بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ وردت شركتنا الخطاب المركزى السيد الدكتور / مساعد وزير الزراعة من السيد الدكتور / ياسر القاضى رئيس مجلس الادارة - وقد طلب السيد اللواء رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحات المياه الجوفية الرد على ماجاء بهذا الخطاب وقد تم عرض الموضوع على مجلس ادارة شركتنا وتم اخطار الشركة القابضة بالتصور الخاص على ماجاء بخطاب الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة لتسوية الحقوق مع شركتنا وذلك على النحو التالى :

موضوع : دراسة اتفاق بالتخارج من الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة وتسوية الحقوق العالقة بين شركة مساهمة البحيرة والشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة : طلبت الشركة الاتى :

أ- قيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة سرعة اعداد ميزانيات الشركة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ & فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وارسالها للجهاز المركزى للمحاسبات حتى يتم فحصها وعرضها على الجمعية العامة للشركة للنظر فى اعتمادها

ب- تحديد مكتب خبراء (محاسب قانونى متخصص) يتفق عليه من الشركتين ويحدد له مدة زمنية مناسبة لنهوض كافة الاعمال التى تنتهى باعداده تقرير تفصيلى بحقوق والتزامات الشركتين  
ج- اتخاذ الاجراءات القانونية فى أسهم شركة مساهمة البحيرة وفقا لما يقتضيه القانون المنظم لذلك

موضوع : تسوية ملفات التقنين لمساحات الاراضى التى تم تقديم طلبات بها لجهات الولاية - طلبت الشركة الاتى :

أ- قيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة باعداد بيان بالمساحات التى تم تقديم طلبات تقنين بها لجهات الولاية باسم شركة مساهمة البحيرة طبقا للاقرار الموقع من السيد الدكتور / رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة والذى ينص على : نقر نحن الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بأننا واضعى اليد الفعلى والحقيقى على مساحة عشرة الاف فدان بوادى النطرون و ..... ) وايضاح ماتم لكل مساحة من سداد رسوم المعاينة & رسوم الفحص & استيفاء شروط تقنين وضع اليد لتلك المساحات طبقا للقانون ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ (استصلاح - زراعة) - وعدم القيام بالاعلان لبيع تلك المساحات الا بعد نهوض واستكمال اجراءات التقنين \*

ب- نصيب شركة مساهمة البحيرة بعد نهوض اجراءات التقنين والتخصيص والتملك يكون ٤٠% من قيمة البيع لتلك المساحات التى سيتم تقنينها وتملكها



موصوح . لتسوية ملك مساحة ال ١٠٠٠٠ فدان التي هي ضمن مساحة ال ٥٠٠٠ فدان المحصنة لشركتنا بمنطقة غرب النوبارية أيسر ترعة النصر : الشركة توافق على بيع المساحة للشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بالسعر المحدد من قبل اللجنة العليا لتأمين اراضى الدولة وقيام الشركة المصرية لمشروعات التنمية المستدامة بسداد قيمة المساحة بالكامل .

### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء التحقيق اللازم فى هذا الشأن وذلك لتحديد المتسبب حال وقوع اضرار على الشركة جراء هذه المساهمة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمن حقوق الشركة .

### الملاحظة :-

ظهر رصيد استثمارات مالية متاحة للبيع فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٧٣,٥ ألف جنيه (بعد استبعاد الانخفاض فى قيمة الاستثمارات بنحو ١٠٢,٥ ألف جنيه) وهو ذات الرصيد فى ٢٠١٩/٦/٣٠ يتمثل فى قيمة مساهمة الشركة فى شركتي أسوان الوطنية للميكنة الزراعية ، شركة مصر لآلات التشييد والري بنحو ١٠٢,٥ الف جنيه ، ٧٣,٥ ألف جنيه بنسبتي ٥% ، ١٤% على الترتيب طبقاً لما هو وارد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية تبين بشأنها عدم قيام الشركة بإجراء أي مطابقة مع الشركتين المذكورتين فضلاً عن عدم حصول الشركة على أي عائد على تلك الاستثمارات منذ أكثر من ٥ سنوات ولم تقم بإجراء اختبار الاضمحلال فى قيمتها وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية الصادرة فى هذا الشأن.

### الرد :-

يتم دراسة تلك الاستثمارات في ضوء عدم حصول الشركة بالفعل منها على أي عوائد منذ سنوات لبيان مدى الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات من عدمه وفقاً للمعايير المحاسبية وكذا دراسة جدوى استمرارية الشركة في تلك الاستثمارات - وبالنسبة لشركة أسوان الوطنية للميكنة الزراعية : مازال المصطفى القضائي يقوم بإجراءات التصفية والشركة تتابع الموقف ويتم حضور ممثل شركتنا الجمعيات العامة الخاصة بشركة اسوان للوقوف على آخر موقف للتصفية تباعاً وآخرها الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٦ .

### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة اجراء المطابقات اللازمة مع شركتي أسوان للميكنة ، مصر لآلات التشييد والري ، اجراء اختبار الاضمحلال لبيان مدي الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات من عدمه وفقاً للمعايير

الملاحظة:-

- ظهر رصيد حساب المخزون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالصافى بنحو ٢٦,٢٩٢ مليون جنييه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ١٢,٩٦١ مليون جنييه) وقد تم جرد المخزون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومطابقة نتائجه بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد تبين بشأنه ما يلى:-

• اسفرت المطابقة التى قامت الشركة باجرائها بين الأرصدة الدفترية للمخزون السلعى بالإدارة المالية وأرصدة الجرد الفعلى عن وجود فروق لم يتم تسويتها فى دفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الامر الذى يظهر حساب المخزون فى القوائم المالية على غير حقيقته ..... الخ

الرد:-

تم تخفيض تلك الفروق عند ورود أذون الإضافة المتأخرة من المناطق تباعاً حيث أنها يتم استيفائها من جانب المنطقة والمراجعة الداخلية .

التعليق:-

مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة اثبات العجز فى أرصدة المخازن بحساب الأرصدة المدينة الأخرى وإثبات الزيادة بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى مع ضرورة بحثها وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يسفر عنه البحث مع ضرورة حصر كافة المبالغ التى تخص فروق المخزون عن السنوات السابقة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها بعد بحثها ودراستها.

الملاحظة:-

تضمن المخزون نحو ٣,٧٨٤ مليون جنييه تحت مسمى "تشوينات" خاصة بفرع الشركة بليبيا لم يتبين لنا طبيعتها فضلا عن عدم موافقتنا بحصر لتلك التشوينات كما أنه لم يتم جردها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نظرا للظروف الامنية التى تمر بها دولة ليبيا ..... الخ

الرد:-

تلك التشوينات رصيد المخزون بفرع ليبيا وتعذر تحليله بسبب الظروف الأمنية فى ليبيا وعليه تعذر اجراء اي جرد للأصول وللمخزون وكافة ممتلكات الشركة بفرعها هناك ، والشركة منذ بدء الاحداث فى ليبيا تم فى حينه موافاة وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومقرر لجنة متابعة مستحقات الشركات المصرية العاملة فى ليبيا بكافة مستحقات الشركة والمستندات الخاصة بفرع الشركة هناك وبيان بكافة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبى والمستندات الدالة على ذلك- وقد تم مخاطبة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي



لإعادة المطابيه لحفظ حقوق الشركة - وحيث ان الأوصاع مؤجرا بدأت في التحسن فإن الشركة تسعى للرجوع الى العمل هناك مرة أخرى والوقوف على حالة موقع الشركة هناك وحالة لاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي - حتى يمكن يتم إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع و عمل دراسة لتقدير مدى حدوث اضمحلال في أصول فرع الشركة بلبيبا وفقاً للمعايير المحاسبية واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث الرصيد وموافقتنا ببيان تحليلي له للوقوف علي طبيعته مع اثبات خسائر الاضمحلال في قيمته وواجراء ما يلزم من تسويات والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن.

#### الملاحظة:-

- بلغ رصيد المخزون الراكد وبطئ الحركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٢,٢٥٦ مليون جينه تمثل قيمة أصناف راكده مطلوب التخلص منها وبيعهها بنحو ٩,٧٦٣ مليون جنيه ، اصناف بطيئة الحركة لم يتم عليها اي حركة مخزنية خلال خمسة سنوات بنحو ١٢,٤٩٣ مليون جنيه وذلك طبقاً للدراسة المقدمة من قطاع المخازن ونشير الى انه تم تخفيض المخزون بنحو ١٢,٩٦١ مليون جنيه لمقابلة الاصناف الراكد وبطيئة الحركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

#### الرد:-

المخزون الراكد عبارة عن أصناف تخص معدات ووحدات تم تخريدها أو بيعها أو خامات لأعمال تم نهوها ، وتم تشكيل لجنة لبحث سبل التصرف فيه بما يحقق أقصى منفعة للشركة - أما باقي أصناف المخزون من قيمة المخزون فهي تخص معدات مازالت تعمل أو معدات تحت الإصلاح أو أصناف تخص عمليات بمواقع التنفيذ لم يتم الانتهاء منها بعد وهو مخزون استراتيجي يوفر عبء مزيد من التكلفة في حالة الاحتياج إلى ذلك المخزون وحفاظاً على المال العام ، وفي ٢٠٢٠/٦/١٤ اجتمعت لجنة دراسة المخزون والأصناف المستغنى عنها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر هذه الأصناف - وقد تم حصر الأصناف المطلوب التصرف فيها نظراً لعدم الاحتياج إليها للأسباب المنوه عنها بعاليه- وتم العرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٣٠١٧-٩ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/٧/١٣ ووافق المجلس على رأي اللجنة بالاستغناء عن تلك الأصناف واتخاذ إجراءات البيع لها .

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة العمل على التصرف الاقصادى بالاصناف الراكدة وتحقيق اقصى استفادة ممكنة من الاصناف بطيئة الحركة بما يحقق اقصى نفع وعائد اقتصادى ممكن للشركة مع ضرورة تقييم المخزون الراكد وفقاً لما يقضى به المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) الخاص بالمخزون.

الملاحظة :-

ظهر رصيد حساب العملاء واوراق القبض بالصافي بأصول الميزانية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مديناً بنحو ١٩٣,٣١٨ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ١٨,٤٩٦ مليون جنيه) ودائناً بنحو ٦٢,٤١٦ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة للعملاء والارصدة المدينة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ كما لم تقم الشركة بإجراء اى مطابقات خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة فى تاريخ الميزانية.

الرد :-

لم يتم الرد علي هذه الملاحظة .

التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافقتنا بالمصادقات والمطابقات التى تم ارسالها واجرائها بخصوص الارصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء كافة المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

الملاحظة :-

تضمن رصيد الحساب أرصدة متوقفة منذ أكثر من عشر سنوات ما امكن حصره بنحو ٢٤,٠٥٤ مليون جنيه أرصدة مدينة ، نحو ٢٠,٦٧٦ مليون أرصدة دائنة وقد قامت الشركة بأصدار القرار رقم ٢٣٢ فى ٢٠١٨/١٢/١٦ ، القرار رقم ٢٦٩ فى ٢٠١٩/٩/٢٥ بتشكيل لجان لدراسة هذه الارصدة والتي بدأت بمباشرة عملها ولم تنتهي من اعداد تقريرها حتى تاريخ الفحص (٢٠٢١/٩) .

الرد :-

تم حصر الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة بمعرفة الحسابات المالية ويتم دراستها وعمل المطابقات وإجراء التسويات الخاصة بها تباعاً وسوف يتم عرضها على مراقب الحسابات.

التعليق :-



مزايا الادارة عند رايها بضرورة موافقتها بما انتهت اليه اللجنة من تقارير في شأن حصر الارصدة المدينة والدائنة المتوقفة والتسويات التي ستتم عليها حيث لم يتم عرضها علينا حتى تاريخه او موافاتنا بها وذلك حتي يمكن الحكم على مدي صحتها وبالتالي الحكم على مدي كفاية المخصص المكون لمقابلة الانخفاض في تلك الارصدة من عدمه مع اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة.

### الملاحظة :-

وجود مشروعات تقوم الشركة بتنفيذها والبالغة قيمتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٢٤,٣١٤ مليون جنية بعضها تأخرت الشركة في تنفيذها والاخرى متوقف تنفيذها والبعض الاخرى متوقف تسليمها.

### الرد :-

تأخر نهو تنفيذ بعض الاعمال بسبب عدم توافر السيولة المالية في حينه - وتقوم الشركة حاليا بنهو تنفيذ الأعمال المتبقية بالمشروعات المسندة منذ فترة طويلة حتى لا يتسبب ذلك في سحب تلك الأعمال والتنفيذ بأسعار السوق الحالية مما يزيد من خسائر الشركة وبصفة خاصة الأعمال المتبقية بمشروع توشكي- كما يتم استكمال تنفيذ الأعمال التي تم الحصول عليها بعقود خلال عامي ٢٠١٧ & ٢٠١٨ وكثفت الشركة جهودها على تنفيذ الاعمال ذاتياً بدلاً من اسنادها لمقاولي باطن وبصفة خاصة أعمال التكريك ببخيرة المنزلة لصالح (وزارة الموارد المائية والري/هيئة حماية الشواطئ) & أعمال تكريك بميناء اللنشات بسيدي كيرير لصالح شركة سوميد& أعمال إحلال وتجديد محابس بالمشغلات بمحطات مياه (أطفيح - الجيزة) بمحافظة الجيزة والتي تم نهوها وتسليمها لجهة الاسناد في يناير ٢٠٢٠ - كما تم استئناف الاعمال في عملية أعمال استصلاح مساحة ١٥٢٣٢ فدان بوادي الصعايدة في ٢٠١٩/٩/١٠ بعد أن تم مناقشة المشاكل التي أدت الى توقف استكمال الأعمال بالمشروع منذ يونيه ٢٠١٤ خاصة مشكلة محولات الكهرباء التي لم يتم الاتفاق على تركيبها بمعرفة شركة الكهرباء بمصر العليا بسبب تردى الحالة الامنية بموقع المشروع & كما يتم استكمال أعمال المنطقة الصناعية ببياض العرب ببني سويف والمسندة من محافظة بنى سويف بعد أن تم توفير السيولة المالية حيث قامت جهة الاسناد بصرف قيمة التعويضات المستحقة لشركتنا المرحلة الاولى والثانية والشركة تعمل جاهدة على انهاء كافة المشروعات المتأخرة حتى لا تتعرض لأي غرامات تأخير او خسائر اضافية اخرى .

### التعليق :-

مازالت الادارة عند رايها بضرورة العمل على نهو تلك المشروعات في مواعيدها حتى لا تتعرض الشركة لابعاء مالية لا مبرر لها تتمثل في غرامات التأخير.

تضمن رصيد الحساب المدين نحو ٢,٢٦٨ مليون جنيه يمثل قيمة الايجارات المتأخرة والمستحقة على بعض الاشخاص بأراضي التفاتيش الزراعية ومرحلة منذ سنوات لم تتخذ الشركة بشأن معظمها أي اجراءات قانونية لتحويلها.

#### الرد :-

قام القطاع القانوني وقطاع شئون الاراضى باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تجاه كافة العملاء المتأخرين في سداد الايجارات المستحقة عليهم وكذا مطالبتهم بسداد تلك الإيجارات المتأخرة عليهم وسوف يتم موافاة سيادتكم بما تم الانتهاء اليه في هذا الشأن .

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة العمل على تحصيل كافة الايجارات المتأخرة ومتابعة الدعاوي المرفوعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنه من أحكام نهائية مع ضرورة موافاتنا بالاجراءات القانونية التى اتخذتها الشركة تجاه كافة المستأجرين المتأخرين عن السداد وتحديد المتسبب مع سرعة اتخاذ كافة الاجراءات التى تحفظ للشركة حقوقها والافادة.

#### الملاحظة :-

تضمن رصيد الحساب نحو ١٣,٠٣٦ مليون جنيه ضمن بند عملاء - فروع خاجية تمثل مبالغ مستحقة طرف الجانب الليبى عن مشروع وادى كيعام وسوفالين منذ أوائل السبعينات (طبقا لما افصحت عنه الشركة بالايضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠) عبارة عن المبلغ المتبقى من القسط الثالث والرابع من المستحقات المعتمدة بموجب اللجنة العربية للتسوية المالية تحت اشراف وزارة المالية بما يعادل نحو ٩٧٠ ألف دولار امريكى تم تقييمها منذ عدة سنوات بدفاتر وسجلات الشركة بنحو ٣,٥٩٨ مليون جنيه ، مستحقات عن مشروعات قائمة بما يعادل نحو ١,٦٥٥ مليون دينار ليبى تم تقييمها منذ عدة سنوات بدفاتر وسجلات الشركة بنحو ٩,٤٣٨ مليون جنيه ولم يتم إعادة تقييمها بدفاتر وسجلات الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ..... الخ.

#### الرد :-

قامت الشركة منذ بداية الازمة الليبية بمخاطبة الجهات المعنية ومرفق بها كافة المستندات الخاصة بمستحقات الشركة والاصول والمعدات واصناف المخزون بفرع الشركة بليبيا وذلك لحفظ حقوق الشركة - وبعد تحسن الاوضاع مؤخرا فى ليبيا تأمل الشركة العودة الى ليبيا مرة أخرى وستقوم الشركة بالتواصل مع الشركة القابضة حتى يمكن تحديد الموقف مع جهات الدولة المعنية للعمل الى رجوع الشركة الى العمل فى ليبيا - وبالنسبة لتلك المستحقات فهى عن اعمال منفذة منذ فترة طويلة و مؤيدة بمحضر اجتماع فى عام ٢٠٠٢ بحضور الجانب الليبى & وزارة المالية &



الشركات التي كانت تعمل في ليبيا ولها مستحقات ونم مناقسه ذلك وايضاها بالجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٣ وجرى التواصل لبحث موقف تلك المستحقات مع مسئولى وزارة المالية.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة فى هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمن حقوقها.

#### الملاحظة:-

ظهر رصيد حساب مدينون وأرصدة مدينة اخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦٣٥,٩٤٦ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص والبالغ قيمته نحو ١٨,٤٦٣ مليون جنيه) مقابل نحو ٦٢٦,٧٧٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين بشأنه ما يلى :-

- تضمن رصيد الحساب نحو ٤٦,٦٣٨ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات دون تحصيل.
- نحو ٢٧,٣٣٣ مليون جنيه تحت مسمى مواد منصرفه للمقاولين تبين ان معظمها ارصدة خاصة ببعض المتزايدين ، عملاء السن تم بيع بعض الاصناف لهم وصرفها من مخازن الشركة دون تخفيض حساب المواد المنصرفه وهذه الارصدة متوقفة ومرحلة منذ أكثر سنوات دون قيام الشركة اتخاذ اي اجراءات بشأنها.

#### الرد:-

لم يتم الرد من الشركة .

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بنتيجة بحث ودراسة تلك الارصدة والتسويات التي تد اجرائها بشأنها.

#### الملاحظة:-

تضمن الحساب نحو ٢٩٦,٩١١ مليون جنيه تحت مسمى فوائد بنكية مجنبة رصيد متوقف ومرحل منذ العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ تم إدراجها ضمن الارصدة المدينة بدلا من تحميلها على قائمة الدخل ضمن المصروفات التمويلية فى حينه تمثل فروق اعادة حساب معدل العائد (الفوائد المدينة) المستحق على التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من بنوك (الاهلى - مصر - القاهرة ) عن السنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٥ ليصبح ٨% بدلا من ١٣,٥% للبنك الاهلى ، ١٣% لبنك مصر، ١٢,٢٥% لبنك القاهرة إعتبارا من

تاريخ توقف الشركة عن سداد المديونية حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وذلك لحين إجراء التسوية مع تلك البنوك دون ان تتمكن من التحقق من الاساس التي قامت الشركة بالاستناد عليه لاعادة حساب هذا المعدل.....الخ.

### الرد :-

بسبب وجود نزاع قضائي مع تلك البنوك والاختلاف على عقد تسوية المديونية المستحقة وفور حسم هذا النزاع ونهو الاتفاق على تعديل عقد التسوية النهائية وعمل ملحق له مع تلك البنوك، سيتم إعادة احتساب الفوائد المدينة وتسوية الفرق واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والحصول على الشهادات المؤيدة للارصدة .

### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة موقف تلك الفوائد واجراء التسويات اللازمة في ضوء البحث والدراسة مع ضرورة الحصول من البنوك المذكوره بعاليه على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة الشركة لديها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى يمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات الموجودة لديها ( الحسابات الجاري- - الودائع لاجل - غطاء خطاب الضمان - التسهيلات البنكية - أرصدة خاطبات الضمان القائمة -الفوائد المدينة - ..... ) والافادة .

### الملاحظة :-

ظهر الرصيد المدين لشركة اليكس مارين كونستركشن / محمود علم الدين وشركاه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمبلغ ١٢١٥٩٢٠ جنيها وبالفحص تبين الاتي بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ اتفقت شركة مساهمة البحيرة مع شركة اليكس مارين علي المشاركة في وضع الاسعار والشروط اللازمة لعملية تكريك المنطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الدبية ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة من ك ٣,٥٠٠ : ك ٧,٣٠٠ وفي حالة اسناد العملية لشركة مساهمة البحيرة من الهيئة العامة لحماية الشواطئ " جهة الاسناد " تلتزم شركة اليكس بتنفيذ العملية بالكامل نظير نسبة ٨٢,٨ % من قيمة العملية وتحصل شركة مساهمة البحيرة علي نسبة ١٧,٢ % من قيمة العملية علي ان تتحمل شركة اليكس كافة استقطاعات جهة الاسناد واي غرامات تأخير او اي غرامات اخري تم رسو العملية علي شركة مساهمة بمبلغ نحو ٦٨,٨٥٥ جنيه جلسة ٢٠١٧/١١/٥ وبالتالى تحرير عقد مشاركة لشركة اليكس بموجب عقد مشاركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢ وموافقة مجلس الادارة برقم ٢٨٩ في ٢٠١٨/٤/٥ ..... الخ

### الرد :-

بسبب عدم توفر السيولة المالية المناسبة فى حينه للصرف على التجهيزات والصيانة والاصلاح المطلوبة لمعدات الشركة اللازمة للتشغيل أدى قيام ادارة الشركة الى عقد مشاركة مع احدى الشركات حتى يتم توفير السيولة المالية اللازمة و على ذلك تم موافقة مجلس الادارة فى حينه



الشركة المذكورة لأسباب خاصة بها وانعكس ذلك على تقصيرها في الاستمرار في العمل الى أن توقفت عن العمل تماماً اعتباراً من ١٨ / ٧ / ٢٠١٩ وقامت بسحب معداتها - وعليه قام مجلس ادارة شركتنا بدراسة الموقف وقرر اتخاذ الإجراءات القانونية فوراً لفسخ التعاقد والتشغيل خصماً على حساب شركة اليكس مارين كونستركشن وتحميلها كافة الأضرار القانونية والمالية التي تقع على شركتنا وإيقاف أي مستحقات لها - وفور الانتهاء من المشروع سيتم عمل التسوية المالية اللازمة ومطالبتها قانوناً بكافة المستحقات طبقاً للتسوية النهائية .

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بتحقيق أسباب عدم قيام شركة مساهمة البحيرة اتباع شركة مساهمة البحيرة باي طريقة من طرق الطرح المنصوص عليها بالقانون بدلا اسناد العملية لشركة اليكس بموجب عقد مشاركة وعدم التحقق من سابقة الاعمال لاستبيان مدي قدرة شركة اليكس من تنفيذ الاعمال المسندة اليها الامر الذي أفضي الي تقاعسها في التنفيذ فضلا عن اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الشركة طرف شركة اليكس مع تحميلها كافة الاضرار القانونية المترتبة علي سحب العمل .

#### الملاحظة

تضمن رصيد الحساب نحو ٢,١١٢ مليون جنييه ضمن حساب مدينو بيع أصول مختلفون بإسم شركة الشمالي (أحمد على أحمد الشمالي) تتمثل في قيمة خرده حديد قام المذكور باستلامها منذ عامين ولم يتم سداد كامل القيمة حيث بلغت قيمة الخرده المباعة نحو ١٠,٥١٧ مليون جنييه تم سداد منها نحو ٧,٩٥٩ مليون جنييه وقام بتنفيذ أعمال للشركة بنحو ٣٦٨ ألف جنييه ليصبح المستحق عليه نحو ٢,١١٢ مليون جنييه وذلك بالمخالفة لشروط المزاد..... الخ

#### الرد:-

تتابع الشركة البلاغ المقدم لهيئة الرقابة الادارية بالإسكندرية ضد السيد / احمد على احمد الشمالي.

كما قامت الشركة بتحرير المحضر رقم ٣٠١٥ لسنة ٢٠١٩ ادارى الجمرك ضد المذكور لقيامه باحتجاز البلدوزر D9N كاتربلر والمطالبة بتسليمه الشركة وقد تم حفظه اداريا وتم التظلم من قرار النيابة للمحامى العام لنيابات غرب وتم قيد المحضر جنحة برقم (٢٦٥١) لسنة ٢٠٢٠ الجمرك وعقدت جلسة يوم ٢٠٢٠/٩/٦ وفيها تم اثبات ان المقاول المذكور بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦ قام بتسليم البلدوزر المنوه عنه بعاليه للشركة وعليه مديونيات للشركة حيث تم اثبات قيمة الاصلاحات

وفى ذات الوقت تم اجراء تحقيقا اداريا داخل الشركة بهذا الخصوص وانتهى الرأى فيه الى مجازاة لجنة التسليم الخاصة بتسليم الخردة للمقاول المذكور بجزاء الخصم من المرتب بما يوازى اجر خمسة عشر يوما مع متابعة ما يسفر عنه بلاغ الشركة للرقابة الادارية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد المذكور بعالية للمطالبة بالمبالغ المستحقة عليه والتي قدرها ٢١١١٨٠٣,٥٠ جنييه - بالنسبة لقيمة الايجار التي لم يقم المقاول بسدادها : فقد تم تشكيل لجنة لحساب المستحق على المقاول وكذلك المستحق له نظير تنفيذه بعض اعمال المقاولات للشركة وسوف يتم عمل تصفية للحساب بعد سداد المقاول قيمة الخردة المستحقة عليه اولاً .

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيتها بضرورة متابعة وموافاتها بما انتهى اليه البلاغ المقدم الى الرقابة الادارية فى هذا الشأن والافادة وكذا ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد المقاول المذكور للمطالبة بالقيمة الايجارية للبلدورز ٩N كاتر بلر الذى قام بتسليمه بالشركة وذلك منذ تاريخه توقفه عن سداد القيمة الايجارية له حتى تاريخ تسليمه مع ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

#### الملاحظة

نحو ١٩,٣٣٦ مليون جنييه بإسم مديونية اراضى هيئة التعمير - بنية اساسية تمثل المبالغ المستقطعة من مستحقات الشركة عن أعمال قامت بتنفيذها لصالح الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ونشير الى أن الهيئة تطالب الشركة بنحو ٦٤,٤٩١ مليون جنييه مستحقات عن أعمال البنية الاساسية للاراضى المخصصة للشركة وتم الصرف فيها قبل صدور القرار الوزارى رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٩٥ لم تقم الشركة باثباتها فى دفاترها وسجلاتها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ..... الخ .

#### الرد :-

تم عقد عدة اجتماعات مع مسئولى هيئة التعمير طبقا لتعليمات معالى وزير الزراعة واستصلاح الاراضى وتحت رعاية الشركة القابضة والسيد الدكتور/مساعد الوزير للشئون الاقتصادية وقد تم مناقشة مستحقات الشركة ومستحقات الهيئة وتم تسليم ملفات بكافة الموضوعات المتعلقة مع الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٣م ومنها الملفات الخاصة بكافة مستحقات الشركة ( مساحة ٥٤٠٠ فدان المبيعة من الشركة الى شركة وسط الدلتا ثم آلت للهيئة ومستحقات الشركة عن الاعمال التى تم



نهوها وتم استلامها نهائى) وتم مناقشة ذلك فى الاجتماع الذى تم بتاريخ ٢٠٢١/٥/٨ مع معالى / وزير الزراعة واستصلاح الاراضى ووجه سيادته لمسئولى الهيئة بحل كافة المشاكل والمعوقات بين الهيئة والشركات وتم بناء على ذلك مخاطبة الشركة القابضة بكافة الموضوعات مع الهيئة (المستحقات - الاراضى - ٠٠٠) وتأمل الشركة حل تلك الموضوعات حتى يمكن عمل مقاصة بين مستحقات الشركة والمديونية المستحقة للهيئة - ويتم دوريا متابعة الموقف ويتم التواصل مع السيد المحاسب/ رئيس الادارة المركزية للشئون المالية والاقتصادية بالهيئة بالخصوص وجرى تحديد موعد لعمل ونهو ومطابقة مستحقات الشركة ومستحقات الهيئة.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة إجراء كافة المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية حتى يمكن لنا التحقق من صحة ارصدها المثبتة بالقوائم المالية مع إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقات من نتائج.

#### الملاحظة:-

تضمنت الارصدة المدينة فى ٢٠٢/٦/٣٠ نحو ٧,٠٣١ مليون جنيه تحت مسمى "مدينون بيع اراضي" والمبلغ يمثل الاقساط قصيرة الاجل المستحقة على مشتري اراضي الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقد تلاحظ تضمين الرصيد نحو ٢٩٢,٥٩٥ ألف جنيه تحت مسمى اقراض محلي قصير الاجل" وهو رصيد مرحل منذ سنوات لم يتبين لنا طبيعته.

#### الرد:-

هذا الرصيد عبارة عن الاقساط المستحق سدادها فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بتحليله واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه الاقساط والافادة.

#### الملاحظة:-

ظهر رصيد حساب تأمينات لدى الغير فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٣٥,٣٥٠ مليون جنيه دون موافاتنا بالشهادات المؤيدة لرصيد تلك الحساب.

#### الرد:-

يتم بحث وتحليل هذا الرصيد وخاصة أنه رصيد منذ فترة طويلة وتحتاج دراسته وبحثه كثير من الجهد والوقت وسوف يتم بناء عليه التحقق من صحته والحصول على الشهادات المؤيدة له .

### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بالشهادات المؤيدة لرصيد هذا الحساب حتى يمكن التحقق من صحته في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

### الملاحظة :-

ظهر حساب نقدي لدى البنوك في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مدينا بنحو ٦٣,٦٧٩ مليون جنيه ودائنا (سحب على المكشوف) بنحو ٨٥٤,٤٣٠ مليون جنيه ولم نواف بالشهادات المؤيدة لبعض أرصدة الشركة بهذه البنوك في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومن أمثلة ذلك (القاهرة الفيوم- بنك الراجحي الرياض - الاهلى المتحد - الاهلى طوسون - مصر العطارين - القاهرة سيزستريس - ..... ) حيث اعتمدت الشركة على بعض كشوف الحسابات البنكية فقط لبعض البنوك الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من صحة تلك الارصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

### الرد :-

تم الحصول على كشوف الحساب وعمل مذكرات التسوية اللازمة (بنك اسكندرية (طلعت حرب) - اسكندرية (دمهور)

- بنوك ( الاهلي المصري - مصر - القاهرة ) :

لم نتمكن من الحصول على أي شهادة أو كشوف حساب من هذه البنوك لوجود نزاع قضائي معهم ويتم حالياً نهو الاتفاق على تعديل عقد تسوية المديونية وعمل ملحق للعقد مع تلك البنوك

- بنوك الفروع الخارجية ( ليبيا - السعودية ) : بالنسبة لليبيا : نظراً للظروف التي تمر بها البلاد وإغلاق فرع الشركة هناك يصعب الحصول على أي كشوف حسابات أو شهادات - وبالنسبة إلى السعودية تم مخاطبة بنك الراجحي بالمملكة لموافاتنا بكشف الحساب و سيتم إفادة سيادتكم بالشهادة البنكية فور الحصول عليها .

### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بكشوف حساب تلك البنوك وكذا الشهادات المؤيدة لصحة هذه الأرصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى نتمكن من التقرير بمدى صحتها.

### الملاحظة :-

ضعف نظام الرقابة الداخلية علي أعمال البنوك والنقدية بالشركة ومن مظاهر ذلك :-



أ- ظهرت الأرصدة الدفترية للبنك العربي الأفريقي لقطاعات الشركة المختلفة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مدينة بنحو ١,٣١٩ مليون جنيه ، دائنة لبعض القطاعات الأخرى بنحو ١,٦٠٠ مليون جنيه وقد تبين ان أرصدة تلك الحسابات البنكية متوقفة ومرحلة منذ سنوات دون قيام الشركة باتخاذ اية اجراءات لبحثها ودراستها وتسويتها خاصة فى ظل افادة ب خطاب من البنك للشركة بإغلاق عدد ( ١٢ حساب ) وتصفير قيمتها ووجود عدد (٢ حساب) مفعل فقط.

#### الرد :-

تم تشكيل لجنة لبحث وتحليل تلك الارصدة الدفترية المتوقفة وقد تم مراجعة كشوف حساب البنك مع هذه الارصدة حيث تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ من شركة اكرو للشدات المعدنية وعليه سيتم عمل قيود تسويات واغلاق حسابات قطاعات (غرب الدلتا - النقل- الكراكات- شرق الدلتا - القاهرة الكبرى ) ومتبقى مراجعة حساب قطاع الطرق حيث تم مطالبة البنك بالمرفقات الخاصة بمبالغ الشيكات المحررة للجمعية التعاونية للبترول وافاد البنك بأنه جارى احضارها من المركز الرئيسى بالقاهرة ( مرفق صورة من محاضر اعمال اللجنة والخطابات المتبادلة مع البنك ) ومازالت اللجنة منعقدة وسوف تستكمل اللجنة اعمالها فور ورود المرفقات من البنك.

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رايها من ضرورة اجراء ما يلزم من تسويات على الحسابات كل فيما يخصه وكذا ضرورة وضع آلية للربط بين ادارات ومناطق الشركة المختلفة مع الإدارة المالية بالمركز الرئيسى لتجنب تكرار ذلك.

#### الملاحظة :-

ب- مازالت تقوم الشركة باستخراج شيكات من البنك المصرى الخليجى بأسم أمين خزينة المركز الرئيسى (الصراف/ حسن نصر الدين ) خلال العام بمبالغ كبيرة وذلك للصرف منها على مصروفات الشركة فضلا عما تبين من عدم تناسب هذه المبالغ مع الحد الأقصى المومن عليه لكل منهم البالغ مليون جنيه ..... الخ

#### الرد :-

تم تلافى ذلك ولا يتم استخراج شيكات مصرفية أو عادية بأسماء صرافين الخزينة .

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رايها بضرورة عدم اتباع الشركة لهذا الأسلوب لانه يؤدي الى انعدام الرقابة الداخلية على أعمال النقدية بالبنوك والخزينة ويعرضها للخطر مع ضرورة التنبيه بأن يتم استخدام الشيكات والتحويلات البنكية فى تدبير مصروفات الشركة على أن يقتصر الصرف الشهرى من العهد المستديمة على المصروفات

العاجلة والضرورية وضمنية القيمة والإفادة مع ضرورة تلافي أوجه القصور المشار إليها إحصائياً للرقابة على أعمال البنوك.

### الملاحظة :-

ظهر رصيد حساب غطاء خطابات الضمان في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مديناً بنحو ٥,٤٧١ مليون جنيه لم يتمكن من التحقق من صحة رصيده لعدم موافقتنا بكافة الشهادات الصادرة من البنوك المصدره لتلك الخطابات حتى يمكن التحقق من صحته في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

### الرد :-

لم نتمكن من الحصول على أي شهادة أو كشوف حساب من هذه البنوك لوجود نزاع قضائي معهم ويتم حالياً نهو الاتفاق على تعديل عقد تسوية المديونية وعمل ملحق للعقد مع تلك البنوك.

### التعليق :-

مازالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافقتنا بالشهادات المؤيدة لرصيد الحساب حتى يمكن التحقق من صحته في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

### الملاحظة :-

ظهر رصـيـد حـقـوق المـلكـيـة فـي ٢٠٢٠/٦/٣٠ (بالسـالـب) بنـحـو ٥٥٢,٩٤٧ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤٧,٦٦٤ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تضمنت حقوق الملكية نحو ١٨٥,١٤٧ مليون جنيه قيمة المتبقي من فروق إعادة التقييم بندي الأراضي والمباني والانشاءات الخاصة بالشركة داخل مصر وفقاً للتقييم المعد بمعرفة جمعية كومبيصل بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨ مما نتج فروق بنحو ٢٠٩,٨٤٦ مليون جنيه تم إدراجها في حينها ضمن حقوق الملكية تم تسوية منها نحو ٢٤,٦٩٩ مليون جنيه تمثل قيمة الأصول الثابتة المستبعدة حتى ٢٠١٦/٢/٢٩ دون أن تقوم الشركة بإجراء أي تسويات على رصيد الحساب بقيمة الأصول الثابتة (الأراضي، المباني، الانشاءات) التي تم استبعادها من دفاتر وسجلات الشركة إما بالتخريد أو البيع أو بأي طريقة أخرى خلال الفترة من ٢٠١٦/٢/٢٩ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ..... الخ .

### الرد :-

يتم عمل دراسة شاملة بكافة الأصول التي تم استبعادها سواء بالتكهين أو البيع وتسوية تكلفتها من حساب فروق إعادة تقييم وموجودة ضمن حقوق الملكية وفق للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن حتى يمكن إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .



### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن.

### الملاحظة:-

لم تقم بالشركة بالافصاح عن تغيير سياستها لمعالجة فوائد التأخير المستحقة عن عدم سداد مديونية التأمينات الاجتماعية في المواعيد المقررة قانونا .

حيث درجت الشركة علي اثبات الفوائد المستحقة عن عدم سداد تلك المديونية وتحميلها علي حساب المصرفيات من كل عام .

الا انه تبين تغيير الشركة لهذه السياسة وتحميل نحو ١٥,٧٤٩ مليون جنيه علي حساب الخسائر المرحلة من اجمالي الفوائد المستحقة في ذات التاريخ البالغة نحو ١٩,٣٥٨ مليون جنيه والباقي وقدرة نحو ٣,٦٥٩ مليون جنيه تم تحميله علي المصرفيات في ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون ابداء اسباب تغيير هذه المعالجة او الافصاح عن ذلك بالقوائم المالية بالمخالفة للمعايير المحاسبية المصرية معيار رقم ( ١ ) عرض القوائم المالية .

### الرد:-

تم تحميل ما يخص السنة من هذه الفوائد فقط - وسبق تحميل فوائد السنوات السابقة في العام الماضي وذلك طبقاً لمبدأ الاستحقاق .

### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها حيث لم تقم الشركة بموافاتنا باسباب تغيير سياستها لمعالجة فوائد التأخير المستحقة عن عدم سداد مديونية التأمينات الاجتماعية أو الافصاح عن ذلك بالقوائم المالية ويتعين العرض علي الجمعية العامة لاتخاذ ما تراه مناسباً في هذا الشأن حيث أدى تغيير الشركة لهذه المعالجة الي تحقيق ربح قدره ١,٠٢٩ مليون جنيه بدلاً من تحقيق خسارة بنحو ١٨,٣٢٩ مليون جنيه.

### الملاحظة:-

بلغت الخسائر المرحلة نحو ٨٣٠,٧٩٥ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ن نحو ٧٦٧,٥٨٦ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بزيادة ٦٣,٢٠٩ مليون جنيه بخلاف ربح العام البالغ نحو ١,٠٢٩ مليون جنيه لتصبح اجمالي الخسائر في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٨٢٩,٧٦٦ مليون جنيه في حين بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٠ مليون جنيه في ذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو

أكثر من ١٣ ضعف رأس المال (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة العام الى رأس مال الشركة ١٣٨٢%) الأمر الذي يستلزم معه دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في مدى استمرارية الشركة وفقاً لأحكام المادة رقم (٣٨) من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

#### الرد :-

سيتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في مدى استمرارية الشركة.

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة الإلتزام بأحكام المادة المشار إليها بشأن دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في مدى استمرارية الشركة.

#### الملاحظة :-

بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ المدرجة ضمن الإلتزامات المتداولة ، غير المتداولة نحو ٧٣,٨٦٨ مليون جنيه مقابل نحو ٧٤,٨٦٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين عدم قيام الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات على الرغم من تشكيل لجنة من الشركة بالقرار رقم (٧١) بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦ لدراسة موقف المخصصات بالكامل لم نوافي بنتائج أعمالها حتى تاريخه (٢٠٢١/٩) الأمر الذي نرى عدم كفايتها في الأغراض المكونة من أجلها ..... الخ .

#### الرد :-

تم اعداد مذكرة من القطاع المالي تحدد الأسس التي سوف تعمل على أساسها لجنة المخصصات المشكلة بالقرار الإداري رقم (٧١) في ٢٠٢٠/٣/١٦ استناداً على قانون (٢٠٣) لسنة ٩١ والمادة رقم ٤٨ من النظام الأساسي للشركة وتم عرضها على مجلس الإدارة بالجلسة رقم ٣٢٠-١٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٢، وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص وفي ضوء ذلك سوف تقوم الشركة بإعداد دراسة شاملة لكافة المخصصات المكونة بالشركة والظاهرة في القوائم المالية وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وموافاة سيادتكم بها - مرفق صورة مذكرة قطاع المالية بالخصوص لإبداء الرأي فيها والافادة .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاه كافة البيانات تحدد الأسس التي تم على أساسها تكوين المخصصات والمبالغ الواجب تدعيم تلك المخصصات بها في ضوء تلك الدراسة مع الإخذ في



الاعتبار النتائج التي سوف تسفر عنها اعمال اللجان المشكلة لدراسة الارصدة المدينة والدائنة المتوقعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات.

### الملاحظة:-

ظهر رصيد حساب بنوك سحب على المشكوف في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٥٤,٣٠ مليون جنية مقابل بنحو ٨٥٢,٥٩٨ مليون جنية في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تبين بشأنه ما يلي :-

١- تضمن الرصيد نحو ٤٦٢,٨٥٠ مليون جنية قيمة التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الشركة من بنوم (مصر - العطارين ، القاهرة - سيزستريس ، الاهلى - طوسون ) حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ جنية تبين بشأنها ما يلي :-

• لم تقم الشركة بحساب الفوائد المدينة المستحقة على رصيد التسهيلات الائتمانية المستحقة السداد لصالح تلك البنوك في ٢٠٢٠/٦/٣٠ لعدم ورود شهادات او كشوف حسابات بنكية من تلك البنوك لوجود نزاع قائم معها.

- بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣ قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مديونية بينها وبين كل من بنك مصر والبنك الاهلي المصري والذي بموجبه تمت الموافقة على تسوية المديونية المستحقة على الشركة لدي البنكين البالغة في حينه نحو ٣٩٥,٧٠٧ مليون جنيها تسوية عينية جماعية وعلى أن يتولي بنك مصر إدارة التسوية وذلك سداداً للرصيد المدين المتخذ اساساً لتسوية المديونية لدي البنكين بمبلغ (بنك مصر ٣٥٢,١٨٨ مليون جنية، البنك الاهلي ٤٣,٥١٩ مليون جنية) مقابل توقيع الممثل القانوني للشركة على عقد بيع وتنازل لصالح البنكين عن مساحة قدرها ٢١٣١٤٣٩ م<sup>٢</sup> الكائنة بناحية الصباحية حجر النواتية قسم سيدي جابر بمحافظة الاسكندرية (نقل ملكية قطعة ارض مساحتها ١١٦٦٦٩٤ م<sup>٢</sup> لصالح بنك مصر والبنك الاهلي بنسبة ٨٩%، ١١% على التوالي بسعر ٣٣٩١ جنية للمتر وهو اقل سعر اعتد به في تقييم حديث لقطعة الارض والذي تم بمعرفة مكتب المهندس/أمين احمد سعيد في ٢٠١٦/٧/٢١ ، نقل ملكية قطعة ارض مساحتها ٢١٤٧٤٥ م<sup>٢</sup> مقابل مبلغ ٥٠ مليون جنية والذي سيتم سداه من البنكين للشركة بنفس نسب توزيع مبلغ التسوية (٨٩% بنك مصر، ١١% البنك الاهلي) على أن تكون ملاصقه لقطعة الارض سالفة الذكر بالبند اولاً وامتداد طبيعي لها) وقد تضمن عقد (التسوية) الاتفاق العديد من شروط الادعان ضد مصلحة الشركة ..... الخ .

### الرد:-

تقوم الشركة بمتابعة البلاغ المقدم للنيابة الادارية بالإسكندرية ( نيابة القوى العاملة ) والمقيد طرفها قضية برقم ٢٧٦ لسنة ٢٠١٩ وقد قامت النيابة بسماع اقوال بعض المسؤولين بالشركة وقد قامت بعدها بإحالة الموضوع للمديرية المالية لندب احد المفتشين لبحث النقاط الفنية والمالية الخاصة بالموضوع وقد قامت

الشركة بتقديم كافة المستندات التي طلبها المفتش المنتدب بهذا الخصوص - وما زالت القضية لم يتم التصرف فيها حتى تاريخه - كما يتم متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة والتي ما زالت متداولة حتى تاريخه - وكذا يتم اجراءات مفاوضات للوصول الى اتفاق لتعديل عقد التسوية بما يكفل حفظ وضمن حقوق الشركة.

#### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها بمتابعة وبموافاتنا ما انتهى اليه متابعة البلاغ المقدم من الشركة الى النيابة الادارية لتحديد المتسبب فى هذا الشأن واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تحفظ حق الشركة مع تحديد الموقف النهائي بشأن التثوينات التي تمت على المساحة المخصصة للبنك وما هي الاجراءات التي اتخذتها الشركة للحفاظ على الحالة الأمنية بالموقع مع متابعة الدعاوى المرفوعة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما يصدر من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل حفظ وضمن حقوق الشركة .

#### الملاحظة:-

تضمن الرصيد نحو ٧٩٠ الف جنيه باسم بنوك أبو ظبى - العربى الافريقى الدولى) تبين أن معظم هذه البنوك لا يوجد اى تعامل بينها وبين الشركة منذ أكثر من عدة سنوات ولم تقم الشركة بالحصول على اى شهادات من تلك البنوك تؤيد تلك الارصدة المستحقة عليها لصالح تلك البنوك فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الامر الذى لا يمكننا التحقق من صحة تلك الأرصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

#### الرد:-

تم تشكيل لجنة لبحث وتحليل تلك الارصدة الدفترية المتوقفة وقد تم مراجعة كشوف حساب البنك مع هذه الارصدة حيث تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ من شركة اكرو للشدات المعدنية وعليه سيتم عمل قيود تسويات واغلاق حسابات قطاعات (غرب الدلتا - النقل- الكراكات- شرق الدلتا - القاهرة الكبرى ) ومتبقى مراجعة حساب قطاع الطرق حيث تم مطالبة البنك بالمرفقات الخاصة بمبالغ الشيكات المحررة للجمعية التعاونية للبترول وافاد البنك بأنه جارى احضارها من المركز الرئيسى بالقاهرة - ويتم متابعة البنك بالقاهرة لنها هذا الموضوع وما زالت اللجنة منعقدة وسوف تستكمل اللجنة اعمالها فور ورود المرفقات المطلوبة من البنك.

#### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأرصدة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى يمكن لنا التحقق من فى ٢٠١٩/٦/٣٠.

#### الملاحظة:-

ظهر رصيد أقساط القروض قصيرة الاجل التي استحققت ولم تسدد فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ (دائن) بنحو ٤٥,٨٨٢ مليون جنيه مقابل بنحو ٤٥,٩٤٢ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تضمن الرصيد ما يلى :-



نحو ٨,٢٠٢ مليون جنيه يتمثل فى نحو ٤,١٧٠ مليون جنيه قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣ وذلك لصرف أجور العمال يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها ١٣% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتى ٢٠١٥/١١ ولم يعاد تجديده والباقي يمثل قيمة الفوائد التى تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ (منها نحو ٥٤٢ ألف جنيه تخص العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠) وهى تقل قليلاً عن أصل القرض نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد أقساط القرض فى مواعيدها المقررة .

#### الرد :-

تم مخاطبة وزارة المالية للموافقة على جدولة المديونية والانتظام في سداد القرض والفوائد فور تحسن الحالة

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها الأمر حتى لا تتحمل لمزيد من الاعباء المالية التى لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم السداد. المالية للشركة - ويتم التواصل مع مسئولى القروض بوزارة المالية للوصول الى اتفاق بالخصوص .

#### الملاحظة :-

❖ لم تقم الشركة بالحصول على شهادة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية توضح اجمالى المديونية المستحقة على الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والخاصة بالقروض التى حصلت عليها الشركة من صندوق ابوظبى للإنماء الإقتصادى العربى ، بنك الاستثمار الاوروبى الممنوح للحكومة المصرية ممثلة فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والبالغة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٣٧,٧٣٥ مليون جنيه ..... الخ .

#### الرد :-

تم عقد عدة اجتماعات بهيئة التعمير لمطابقة مستحقات الشركة مع الهيئة ولم يتم الانتهاء من ذلك وتم مؤخراً مناقشة ذلك فى الاجتماع الذى تم بتاريخ ٢٠٢١/٥/٨ مع معالى / وزير الزراعة واستصلاح الاراضى ووجه سيادته لمسئولى الهيئة بحل كافة المشاكل والمعوقات بين الهيئة والشركات وتم بناء على ذلك مخاطبة الشركة القابضة بكافة الموضوعات مع الهيئة ( المستحقات - الاراضى - ٠٠٠ ) وتأمل الشركة حل تلك الموضوعات حتى يمكن عمل مقاصة بين مستحقات الشركة والمديونية المستحقة للهيئة ومن ضمنها القروض المستحقة لهيئة التعمير : قرض صندوق ابوظبى ب ٢٥ مليون جنيه وقرض الاستثمار الأوروبى ب ١٣ مليون جنيه - ويتم دورياً متابعة

الموقف ويتم التواصل مع السيد المحاسب/ رئيس الادارة المركزية للشئون المالية والاقتصادية بالهيئة بالخصوص وجرى تحديد موعد لعمل ونهو ومطابقة مستحقات الشركة ومستحقات الهيئة.

### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الحصول على الشهادة المؤيدة لصحة رصيد تلك القروض حتى يمكن لنا التحقق من قيمتها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع ضرورة سرعة قيام الشركة بسداد المديونية المستحقة عليها تجنباً لتحمل الشركة مزيداً من الفوائد نتيجة عدم السداد.

### الملاحظة:-

ظهر رصيد حساب دائنون وأرصدة دائنة اخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦٩٣,٢٨٧ مليون جنيه مقابل بنحو ٦٧٧,٨٥٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

❖ تضمن الحساب نحو ٢٥٦,٦٩٠ مليون جنيه باسم هيئة التأمينات الاجتماعية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل نحو ٢٢٨,٨١٠ مليون جنيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بفرق نحو ٢٧,٨٨٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :

تضمن الرصيد نحو ٢٥٦,٦٩٠ مليون جنيه قيمة اشتراكات التأمينات الاجتماعية (حصة العامل ١٤% ، حصة صاحب العمل ٢٦%) المستحقة على الشركة لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى تتمثل فى نحو ١٢٩,٩٨١ مليون جنيه اشتراكات سنوات سابقة لم تقم الشركة بسدادها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، نحو ١٢٦,٧٠٩ مليون جنيه مبالغ اضافية حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ تضاف على المديونية لعدم التزام الشركة بسداد قيمة الربط الشهرى قبل يوم ١٥ من كل شهر وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين على أصحاب الأعمال مقابل نحو ١٠٧,٣٥١ مليون جنيه مبالغ اضافية حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ بفرق نحو ١٩,٣٥٨ مليون جنيه مبالغ اضافية تحملتها الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة عدم سداد مديونية التأمينات الاجتماعية فى المواعيد المقررة قانوناً.

### الرد:-

المديونية المستحقة على الشركة لهيئة التأمينات هى نتيجة تراكم المديونية بسبب عدم قدرة الشركة على توفير السيولة المالية اللازمة لسداد كافة الالتزامات مما ادى الى عدم سداد حصتها فى اشتراكات العاملين بالتأمينات الاجتماعية حيث أن الشركة كانت تعمل على تدبير صافى اجور العاملين شهرياً مراعاة لصعوبة الظروف المعيشية للعاملين- الأمر الذى ترتب عليه تراكم المديونية المستحقة على الشركة طرف هيئة التأمينات الاجتماعية لعدم التزام الشركة بسداد قيمة الربط الشهرى - وقد قامت الشركة باجراء عدة مفاوضات مع الهيئة القومية للتأمينات حتى يتم السداد



وتقدمت الشركة بعرض قطعة أرض مملوكة للشركة بكفر الشيخ سداداً لأصل الدين مع المطالبة بإسقاط المبالغ الإضافية والغرامات الموقعة على الشركة وبتاريخ ٢٠١٩/٥/١٣ تم عمل محضر اتفاق مع ممثلي الهيئة بمنطقة شرق اسكندرية وتم سداد ١,٦٥٢ مليون جنيه في ٢٠١٩/٥/٢٨ لإثبات جدية الاتفاق - وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للبيع بالمزاد العلني لقطعة الأرض المذكورة بكفر الشيخ ولكن لم يتم الحصول على السعر المناسب ولم يتم البيع - وعليه تم التواصل مع هيئة التأمينات للاستفادة بالقرار رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠م لسداد أصل المديونية والإعفاء من الفوائد - وتم الآتى : قامت الشركة في ٢٠٢٠/٨/٣٠ بعرض نقل ملكية قطعة أرض ٨٠٠٠ م<sup>٢</sup> ملك الشركة للهيئة سداداً للمديونية مع الإعفاء من الفوائد حيث وافق مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٠/٨/٢٦ على ذلك - وفي ٢٠٢٠/١٠/١٢ تم موافاة الهيئة بمستندات الملكية للأرض وصورة من محضر التقييم لسعر المتر والمعد بمعرفة اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ولكن تم اخطارنا من الهيئة بإعادة عمل تقييم للأرض من ثلاث جهات مختلفة معتمدة من البنك المركزي المصري

- وبتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ تم الاجتماع مع السيد الأستاذ / نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بالقاهرة وتم التوصل الى عدة خطوات تم بموجبها سداد مبالغ لهيئة التأمينات الاجتماعية - كما قدمت الشركة ثلاثة تقييمات من ثلاث جهات معتمدة لمساحة ٢م<sup>٢</sup> ٢٠٠٠٠ مملوكة للشركة بناحية الناصرية العامرية بالإسكندرية وفي حالة موافقة الهيئة يتم نقل ملكية قطعة الأرض مقابل سداد جزء من المديونية & وكذا تم نهو الاجراءات اللازمة لعمل مزاد لبيع عدد (٣٤) سيارة مخردة مملوكة للشركة وتم توريد كامل قيمتها للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

- كما قدمت الشركة مقترح بمشاركة الهيئة في المشروع الاستثماري المزمع تنفيذه على مساحة ٢م<sup>٢</sup> ٧٢٠٠٠ بارض الورش بحجر النواتية سداداً لباقي المديونية - أو نقل ملكية مساحة ٨٠٠٠ م<sup>٢</sup> من تلك الارض للهيئة - وتم الرد من السيد اللواء / رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بخطاب مؤرخ في ٢٠٢١/٦/٧ بأن الموضوع معروض على لجنة مبادلة الارض بالمديونية المستحقة على الشركة وقد تم افادتنا مؤخراً من اللجنة تطلب استخراج بعض المستندات المطلوبة لانهاء اجراءات المبادلة وتسوية المديونية - وجرى استخراج تلك المستندات من الجهات المختصة ( حتى شرق الاسكندرية )

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة العمل على سرعة الوصول مع هيئة التأمينات الاجتماعية إلى حلول تجنباً لتعرض الشركة لإجراءات تصاعدية من قبل الهيئة المذكورة ضد الشركة مع موافاتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات بخصوص هذا الشأن.

## الملاحظة :-

تضمن الرصيد نحو ٣٥,٣٥٤ مليون جنيه باسم تأمينات مقاولين تبين ورود مطالبة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية (تأمينات مقاولين) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٨ بنحو ١,٣٦٤ مليار جنيه (منها نحو ٨٢٤ مليون جنيه فوائد تأخير) وقد قامت الشركة بإقامة دعوي قضائية رقم ٤١٢٨ لسنة ٢٠١٠ مدنى كلى شمال القاهرة لبراءة الذمة من مبلغ ١,٣٦٤ مليار جنيه واسترداد ما تم سداده بدون وجه حق وقضى فيها بالرفض بجلسة ٢٠١٥/٣/١٩ لعدم الاختصاص وتم إحالتها للمحكمة الاقتصادية مستأنف ومازالت متداولة.

## الرد :-

وردت تلك المطالبة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٨ من مكتب مقاولات إسكندرية بتقدير جزافي وبالفوائد المركبة بمبلغ ١,٣٦٤ مليار جنيه - وقد طالبت الشركة فى حينه توزيع الأعمال على كافة مكاتب الهيئة على مستوى الجمهورية نظراً لأن أعمال الشركة تتواجد بجميع أنحاء الجمهورية وطبقاً لمواقع العمل حيث أن الشركة كانت تسدد المستحق للهيئة عن اعمال المقاولات بتلك المكاتب بكافة أنحاء الجمهورية - وقد تم مراجعة تلك الاجراءات وتم مراجعة ماتم سداده بمكاتب التأمينات المختلفة بانحاء الجمهورية وأسفرت المراجعة عن اثبات سداد الشركة بمبلغ ٧٤,٥٦٢ مليون جنيه بناء على شهادة التأمينات ووجود رصيد دائن لها بمكتب أسوان ومكتب تأمينات اسكندرية وقامت الهيئة بالمطابقة والمراجعة بناء على ذلك - ومنذ تلك المطابقة لم يرد للشركة أي مطالبة بتلك المديونية وحتى تاريخه كما أن الشركة تقوم بانتظام بسداد التأمينات المستحقة عن كل عملية تقوم بتنفيذها أولاً بأول حيث أن جهات الإسناد لاتصرف مستحقات الشركة عن مستخلصات الأعمال إلا بعد سداد التأمينات المستحقة عن تلك الأعمال

## التعليق :-

مازالت الادارة عند رايها بضرورة موافاتنا بالمطابقة أو المصادقة التى تم اجراؤها مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وموقف مطالبة الهيئة للشركة بنحو ١,٣٦٤ مليار جنيه فى ضوء تلك المطابقة وكذا موافاتنا بموقف الدعوى المحالة للمحكمة الاقتصادية وماتم بشأنها.



## الملاحظة:-

تضمن الحساب في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٤,٥٩٦ مليون جنيه باسم جاري الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي وابحات المياه الجوفية وقد تبين بشأنه مايلي:-

١- تضمن الرصيد نحو ٢١,٩٥٥ مليون جنيه تمثل مبالغ تم صرفها للشركة من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٨، ٢٠١٥/٤/١٩ لصرف مرتبات العاملين لمدة ٤ أشهر ولم تقم الشركة بسدادها حتى تاريخه (٢٠٢١/٩).

٢- علي الرغم من اجراء شركة مساهمة البحيرة المطابقة علي الارصدة مع الشركة القابضة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقرارها بعدم وجود اختلاف علي أرصدة (القروض - خطابات الضمان - الحساب الجاري - حساب التأمينات للغير ) الا انه تبين لدي مراجعة هذه المطابقة وجود فروق بين الرصيد المدين لشركة مساهمة البحيرة بدفاتر الشركة القابضة والتي بلغت نحو ٢٨,٩٣٢ مليون جنيه في حين بلغ الرصيد الدائن للشركة القابضة بدفاتر شركة مساهمة البحيرة نو ٢٤,٥٩٦ مليون جنيه بفارق قدره ٤,٣٣٦ مليون جنيه .

وقد تبين لدي المراجعة وجود بعض الارصدة المستحقة للشركة القابضة لم يتم اثباتها بدفاتر شركة مساهم البحيرة وهي علي سبيل المثال :-

- مبلغ ٣٣٣٨٥٠ جنيه يمثل استكمال غطاء خطاب ضمان الغابة الشجرية الذي تم تسويله بمبلغ ٢٦٣٣٨٥٠ جنيه حيث انه كان مغطي بمبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط.

- مبلغ ١٢٢٥٠٠ جنيه قيمة ال ٣٥% لغطاء خطاب ضمان ابتدائي بمبلغ ٣٥ الف جنيه .

- مبلغ ٣٥٢٩٥ جنيه قيمة مصاريف نشر اللائحة الادارية .

- مبلغ ٢٨٧٠٧ جنيه مصاريف بنكية .

- مبلغ ١٦٧٠٠ جنيه مصارف ادارية .

- اظهرت المطابقة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وجود اختلاف علي حساب الارصدة المنقولة من الشركة القابضة للتشييد والتعمير للشركة القابضة لاستصلاح الاراضي وقرار شركة مساهمة البحيرة وجود هذا الاختلاف بمحضر المصادقة .

حيث انتقلت المديونية المستحقة علي شركة مساهمة البحيرة والبالغة نحو

٨,٠٠٤ مليون جنيه من الشركة القابضة للتشييد والتعمير الي الشركة القابضة

لاستصلاح الاراضي طبقا لآخر مطابقة في ٢٠١٣/١/٩ .

في حين لم تقرر شركة مساهمة البحيرة بهذه المديونية سوي بمبلغ ٣,٣٣٣ مليون جنيه من هذه المديونية بفارق قدرة ٤,٦٧١ مليون جنيه .

#### الرد :-

تمت المطابقة مع الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وتم عمل التسويات اللازمة .

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها حيث لم يتم اجراء التسويات اللازمة وكذا اجراء المطابقة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ كما جاء برد الشركة لذا يتعين تحقيق أسباب اجراء مطابقة مع الشركة القابضة والاقرار بعدم وجود اختلافات بين أرصدة الشركتين علي الرغم من عدم تطابق هذه الارصدة وبحث أرصدة الشركة القابضة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء هذه المطابقة أو المصادقة والافادة .

#### الملاحظة :-

تضمن رصيد الحساب نحو ٢٧,٢٠٧ مليون جنيه قيمة المتبقى دون سداد من المطالبة الواردة من محكمة الاسكندرية الاقتصادية للشركة والبالغ اجماليها نحو ٣٢,٦٦٣ مليون جنيه عبارة عن قيمة الرسوم القضائية المستحقة على الشركة عن الدعوى رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ ق اقتصادية اسكندرية والدعوى رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٧ ق كلى الاسكندرية المرفوعة من بنكى مصر والأهلى ضد الشركة والتي صدر فيها احكام نهائية ضد الشركة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥ ، ٢٠١٦/٦/١٩ بواقع ٢١,٥٤١ مليون جنيه ، نحو ١١,١٢٢ مليون جنيه على التوالي ، قامت الشركة بسداد نحو ٥,٤٥٦ مليون جنيه منها ليصبح الرصيد المستحق بدون سداد فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٧,٢٠٧ مليون جنيه.

#### الرد :-

يتم السداد بصفة منتظمة حسب توافر السيولة المالية وطبقا للاتفاق مع السيد المستشار رئيس محكمة الاقتصادية كما تم مؤخرا تقديم مقترح للسيد المستشار / رئيس قلم مطالبة الرسوم بالمحكمة الاقتصادية بالاسكندرية بأن يتم تخصيص مساحة ١٠ الاف متر مسطح من قطعة الارض المملوكة لشركتنا بالناصرية - العامرية بالاسكندرية أو قيام الشركة باتمام اجراءات البيع لتلك المساحة لصالح المحكمة لسداد المديونية المستحقة على الشركة - وتم مقابلة سيادته وتمت الموافقة على قيام الشركة ببيع مساحة ال ١٠ الاف متر مسطح لصالح المحكمة الاقتصادية

#### التعليق :-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة العمل على سرعة سداد تلك المستحقات .



## الملاحظة:-

ظهر رصيد مصلحة الضرائب فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ دائناً بنحو ١٩,٥٨٤ مليون التزامات ضريبية جارية، مدينا بنحو ١,٤٩٤ مليون جنيه - أصول ضريبية جارية وقد تبين بشأنه ما يلى:-

قامت الشركة فى ٢٠١٦/٢/٢٩ بتسوية الأرصدة المدينة الخاصة بمصلحة الضرائب البالغة نحو ٣٣ مليون جنيه تمثل مبالغ سبق سدادها خلال سنوات سابقة لمصلحة الضرائب عن مستحقات لها ولم يسبق تحميلها على المصروفات وكذا مبالغ محتجزة من المنبع من جهات الاسناد المتعاملة مع الشركة بواقع ١٣,٣٧٨ مليون جنيه ، ١٩,٦١٢ مليون جنيه على التوالي مقابل اقفالها فى بعض الأرصدة الدائنة المتوقفة بذات القيمة الأمر الذى لا يمكن معه التحقق من صحة رصيد مصلحة الضرائب والظاهر بالقوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نتيجة اجراء تلك المقاصة بالمخالفة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية وقد سبق الإشارة إلى ذلك بتقريرنا واخرها عن مراجعة القوائم المالية ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد تم عرض الامر على الجمعية العامة المنعقدة فى ٢٠٢١/٣/١٣ وأفادت الشركة فى ردها أنه سوف يتم إبلاغ مصلحة الضرائب بذلك واثبات رصيدها الصحيح باجراء مصادقة معها والحصول على شهادة من المصلحة تفيد الرصيد الصحيح الأمر الذى لم يتم حتى تاريخ الفحص (٢٠٢١/٩).....الخ .

## الرد:-

- ١- تم إثبات ضريبة القيمة المضافة على مبيعات الشركة اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠
- ٢- النماذج الواردة للشركة الخاصة بضريبة بكسب العمل ليست مطالبات ولكنها نماذج تقديرية جزافية تم الاعتراض عليها فى المواعيد القانونية وجاري عمل إجراءات إعادة الفحص للوقوف على المبالغ الحقيقية بالتنسيق مع مأمورية الضرائب ، وتم عمل التسويات السنوية للعاملين حتى عام ٢٠١٩ وجاري سداد المبالغ عن تلك التسويات
- ٣- لا توجد مديونيات مستحقة على الشركة بخصوص ضريبة الدمغة وفقاً لآخر نموذج (٩) حجز الوارد من مصلحة الضرائب مع العلم أنه تم فحص ضريبة الدمغة حتى عام ٢٠١٨ وتم سداد المستحق
- ٤- تم تقديم طلب للحصول على الشهادة المؤيدة ( شهادة الموقف الضريبي الحالي للشركة ) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٢ وتم تعديل بعض الأرصدة الواردة بشهادة المأمورية السابقة طبقاً للأرصدة المتاحة لدينا ( مرفق صورة ) ولم يتم موافاتنا بالشهادة حتى تاريخه نظراً لوجود تجديدات بمقر مصلحة الضرائب لكبار الممولين

٥- تم تقديم الاقرار الضريبي لضريبة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ولم يتم اعتماده حتى تاريخه.

#### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة بحث ودراسة ما تقدم وإظهار أرصدة مصلحة الضرائب على حقيقتها (مدينة - دائرة ) فى ضوء حصر كافة المطالبات الواردة من المصلحة والتسديدات التى قامت الشركة بها والحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة مع ضرورة الالتزام بأحكام قوانين الضرائب ذات الصلة ( ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ، ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ) والاتفاق مع المصلحة على جدولتها وسرعة سدادها تجنباً لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها فى تلك القوانين مع موافقتنا بالتسوية التى قامت الشركة بإجرائها مع مصلحة الضرائب العقارية والدراسة التى قامت بها الشركة لتقدير الاصول والالتزامات الضريبية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والافادة.

#### الملاحظة:-

بلغ اجمالى مصروفات الشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بقائمة الدخل نحو ١٠٧,٧١٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

- وجود خسائر تشغيل كبيرة وتدهور ملحوظ فى قيمة الأصول المستخدمة فى توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٧٩,٠٨٦ مليون جنيه وقد تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة وبعض الفروع الخارجية خسائر فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ منها مع تحمل الشركة مصروفات عنها (خامات - اجور- ....) على سبيل المثال قطاع تطوير الرى والصرف المغطي بالكامل ، منطقة ٦ اكتوبر ، منطقة مارينا العلمين ، الورش المركزية ، كسارات الضبعة ، كسارات السويس .

#### الرد:-

تبين هذا العام جهد الشركة لتحقيق أرباح فى قطاعات التنفيذ ( قطاع الكراكات - قطاع وادي الصعايدة - قطاع الفيوم وبني سويف - عملية محطة أطفيح بقطاع الورش الإنتاجية ..... ) - نتيجة التشغيل الذاتى لاعمال التكريك ببيحرة المنزلة - وبميناء اللنشات بسيدى كيرير بموقع شركة سوميد - وقيام الورش الانتاجية بنهو اعمال محطة اطفيح



ويرجع سبب تحقيق بعض المناطق وقطاعات الشركة خسائر إلى ان تلك المناطق تقوم بتنفيذ الأعمال المتبقية من المشروعات المسندة منذ فترة طويلة وبصفة خاصة الأعمال المتبقية بمشروع توشكي والبعض الآخر من المناطق التي لم تحقق إيرادات مثل قطاع تطوير الري ( الصرف المغطى ) فقد تم تصفية هذا القطاع منذ فترة وان مظهر هو تسوية تسهيل خطابات ضمان للعمليات التي كانت تابعة لهذا القطاع - ومنطقة ٦ أكتوبر تقوم بتنفيذ ونهو الملاحظات على أعمال الصرف الصحي بعملية التوسعات الشرقية بمدينة ٦ أكتوبر حتى يتم تسليم الأعمال لجهة الإسناد وتحرير المستخلص الختامي للأعمال .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة موافقتنا بدراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

#### الملاحظة :-

لم تقم الشركة بحساب وسداد قيمة المساهمة التكافلية بواقع ( اثنين ونص في الألف ) من جملة إيراداتها السنوية بالمخالفة للمادة (٤٠) البند التاسع من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.

#### الرد :-

يتم مراعاة ذلك عند تقديم الإقرار الضريبي النهائي وسيتم الالتزام باحتساب ٢,٥ في الألف من قيمة الأعمال لحساب المساهمة التكافلية واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة وسدادها حسب توافر السيولة.

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه.

#### الملاحظة :-

تضمنت إيرادات التشغيل للغير - إيرادات قطاع الكراكات نحو ٢٢,١٨٤ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ تمثل قيمة الإيرادات المحققة خلال العام عن عملية تكريك وتطهير الرواسب المتركمة بمينا سيدى كير "شركة سوميد" عقد ٢٠١٧/٢٤ وقد بلغت قيمة غرامات الاعطال المستقطعة من مستحقات الشركة (أعطال الكراكة ، أعطال المعدات المساعدة ) نحو ٤٣٢ ألف جنيه " فى ضوء ما امكن حصره" والنتيجة عن تعطل معدات الشركة بالموقع وتأخر الشركة فى صيانتها بالمخالفة للبند ١٠-١٤ من العقد الذى يقضى بإلزام المقاول "الشركة" بتنفيذ جميع أعمال الصيانة والإصلاحات لمعداته وبما لا يتعارض مع تنفيذ الأعمال.

### الرد :-

معدات الشركة مشتراه منذ أكثر من ٢٠ عام وأصبحت موديلاتها غير متواجد منها بالسوق حالياً مما يصعب الحصول على قطع الغيار الخاصة بها - و الوحدات الانتاجية الخاصة مثل ( الشفافات ) تحتاج لصيانه مستمرة

وبصفة خاصة عند فكها لنقلها من موقع تشغيل إلى موقع تشغيل آخر مما يستلزم اعادة تجميعها والذي يستغرق وقت - ورغم ذلك تقوم الشركة ببذل الجهد لاجراء اعمال الصيانة والاصلاح لها والمحافظة على تشغيلها رغم صعوبة الحصول على قطع الغيار الخاصة بها وهناك بعض قطع الغيار غير متواجدة نهائياً في السوق المحلي وأن الشركات المصنعة أوقفت انتاج قطع الغيار الخاصة بها - ولذلك فأن الشركة تقوم بأعمال الإصلاح و الصيانة في حدود قطع الغيار المتوفرة بالسوق المحلي - كما يتم إصلاح الاعطال لتلك المعدات والتي تحدث اثناء التشغيل أولاً بأول مما يؤخر اعمال الاصلاح والصيانة و الوصول للحالة الفنية الجيدة لتلك المعدات.

### التعليق :-

ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة تحقيق اسباب تأخر الشركة في صيانة معداتها الأمر الذي ترتب عليها تحميلها بتلك الغرامات واتخاذ اللازم نحو تحميلها للمتسبب في ضوء ما يسفر عنه التحقيق.

### الملاحظة :-

وافقت الشركة "مساهمة البحيرة" على منح خصم بنحو ٤٨٩,٣٦٠ الف جنيهه بنسبة ٢% من اجمالى قيمة العرض المالى للمناقصة ٢٠١٧/٢٤ البالغ ٢٤,٤٦٨ مليون جنيهه ليصبح اجمالى قيمة العقد نحو ٢٣,٩٧٠ مليون جنيهه على الرغم من رسو المناقصة على شركة مساهمة البحيرة كونها اقل الاسعار المقدمة.

### الرد :-

جهات الإسناد تطرح الأعمال في مناقصة ويتم تحديد قيمة تقديرية لتلك الأعمال وعند الترسية تقوم بمفاوضة صاحب عرض أقل الأسعار للوصول الى القيمة المسموح بها في حدود السلطات المالية لديها - وهذا ما حدث في تلك العملية حيث كانت أسعار شركتنا هي أقل الأسعار وطلبت شركة سوميد من شركتنا تقديم نسبة خصم حتى تصل القيمة للحدود المسموح بها وفي حدود السلطة المالية لديها وفي حالة عدم موافقة شركتنا على ذلك كانت ستقوم شركة سوميد بإلغاء المناقصة وإعادة طرحها مرة أخرى - وبالتالي فإن شركتنا قد قدمت تخفيض ٢% من قيمة العطاء لإمكان قيام شركة سوميد بترسية العملية على شركتنا.



### التعليق:-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة تحقيق اسباب منح هذا الخصم رغم رسو العملية على الشركة والإفادة.

### الملاحظة:-

عدم تحقيق ماكينة الصرف المغطى لاي إيرادات خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث تبين توقفها عن العمل بالكامل خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا ماكينة الصرف الرئيسي تبين توقفها عن العمل طوال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ عدا شهور ١٠، ٩، ١١، ٢٠١٩ بلغت فيها الإيرادات المحققة منها نحو ١٤٩ الف جنيه فقط.

### الرد:-

تقوم الشركة بالسعي من أجل تشغيل ماكينات الصرف المغطى سواء من خلال الحصول على تعاقد جديد في أعمال إحلال وتجديد شبكة الصرف المغطى أو تأجيرها للعملاء - كما يتم السعي من أجل استغلال كافة الأصول المتاحة للشركة ( المعدات والوحدات الإنتاجية المتخصصة).

### التعليق:-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة بيان اسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على استغلال الأصول المتاحة للشركة افضل استغلال حتى لا تمثل طاقات عاطلة وبما يحقق أقصى عائد اقتصادي ممكن للشركة.

### الملاحظة:-

درجت الشركة على التصرف بالبيع في بعض أصولها الثابتة من أجل الحصول على التمويل اللازم لمواجهة التزاماتها ومصروفاتها المختلفة وخاصة بند اجور ومرتبات العاملين لعدم كفاية إيرادات نشاطها الرئيسي في تغطية تلك الالتزامات والمصروفات حيث ساهمت الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والبالغة نحو ١,٧١٣ مليون جنيه (وحدات ادارية وسكنية مملوكة للشركة - معدات) في تحقيق صافي ربح في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١,٠٢٨ مليون جنيه حيث تم ادراجها ضمن قائمة الدخل بالمخالفة للمادة رقم (٣٩) من الأنحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

### الرد:-

كثفت الشركة جهودها للحصول على اعمال جديدة لزيادة إيرادات الشركة من التشغيل الذاتي حتى يمكن تغطية كافة النفقات والالتزامات المالية على الشركة - وقد تم بالجمعية العامة للشركة والمنعقدة في ٢٠٢١/٣/١٣ شرح وإيضاح خطة الشركة والتي هدفها الرئيسي العمل على تعظيم الربحية من إيرادات النشاط الرئيسية ورفع كفاءة التشغيل وتضمنت خطة الشركة في العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ أن تحصل على اعمال جديدة خلال العام بقيمة قدرها نحو ٧٣ مليون جنيه

وقد تم الاشتراك في نحو ٢٠ مناقضة خلال الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وقد أسفر  
الجهد عن حصول الشركة على اعمال جديدة خلال العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة  
١٢٤,٢٥٣ مليون جنيه كما تستخدم الشركة حصيلة بيع المعدات المخردة في اصلاح المعدات  
العاطلة ضمن خطة شاملة لإصلاح المعدات العاطلة - وقد أسفر ذلك عن تحقيق مجمل ربح بقيمة  
١٨,٢٦٤ مليون جنيه مقابل مجمل خسارة بقيمة ٩,٩٩٧ مليون جنيه العام الماضي ٢٠١٩/٢٠١٨.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة بيان اسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام باحكام اللائحة التنفيذية لقانون  
قطاع الاعمال العام و العمل على تعظيم الربحية من ايرادات النشاط الرئيسية.

#### الملاحظة:-

بلغت الايرادات المحققة من مبيعات مصنع انتاج المواسير P.V.C خلال العام المالي  
٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٨٦٥ ألف جنيه تبين بشأنها ما يلي :-  
درجت الشركة على اثبات مبيعات هالك المواسير ضمن الايرادات فى حين صحتها تخفيض تكلفة  
انتاج المواسير بها ونشير الى ان مبيعات هالك المواسير المثبتة ضمن ايرادات الشركة خلال العام  
المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت نحو ٥٢,٦٠٠ ألف جنيه .

#### الرد:-

هالك المواسير عبارة عن مواسير تالفة و غير مطابقة للمواصفات - وتقوم الشركة ببيعها خردة  
ويتم ادراج قيمة البيع ضمن الإيرادات المتنوعة .

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بقرار رئيس الجهاز المشار اليه مع بحث ودراسة ما تقدم و اجراء  
التسويات اللازمة فى ضوء ذلك مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة والافادة.

#### الملاحظة:-

عدم قيام الشركة باحتساب ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٤ % على مبيعات المواسير خلال العام  
المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن اصدار قانون القيمة  
المضافة على الرغم من قيام الشركة بإدراج ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٤% على التصنيع  
المباشر ضمن تكلفة المنتج.

#### الرد:-

تم مراعاة ذلك وسيتم اثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بسدادها حسب توافر السيولة.

#### التعليق:-

مازالت الادارة عند رأيها بضرورة الالتزام بأحكام القانون المشار اليه.



## الملاحظة :-

بلغت مبيعات الشركة من الأصول الثابتة المكهنة والخردة وأرصدة المخازن خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٥,٢٨٥ مليون جنيه وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية على

أعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:

- اعتماد الشركة على طريقة البيع بالمزايدة المحدودة " الممارسة" لكافة المزادات التي اقامتها خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغ قيمتها نحو ٢,١٢٦ مليون جنيه دون قيام الشركة بإتباع إحدى الطرق الاخرى المنصوص عليها فى المادة (٧٩) من لائحة المشتريات والمبيعات بالشركة والتي تنص على " يكون التصرف بالبيع للاصناف الواردة بالمادة ٧٨ بأحد الطرق الآتية: المزايدة العلنية على الثمن او المزايدة العلنية على نسبة مقدم الثمن للتسعير المقطوع أو البيع عن طريق المظاريف المغلقة أو الممارسة أو ...." ويحدد مجلس الادارة أى من هذه الطرق طبقاً لحجم العملية ونوعها ، قيام الشركة بتوجيه الدعوة للمتزايدين للدخول بالمزادات التي تقيمها عن طريق الاتصال التليفونى وبأعداد تختلف من مزيدة لاخرى دون وجود ضوابط أو آلية واضحة لكيفية توجيه الدعوة للمتزايدين للدخول بالمزادات التي تجريها الشركة الامر الذى ترتب عليه إقتصار التعامل فى المزادات على عدد محدود من المتزايدين ..... الخ .

## الرد :-

تم اللجوء إلى عمليات البيع بالمزايدة المحدودة نظراً لحالة الركود بالسوق وإحجام التجار عن حضور المزادات وتحقيق سرعة تنفيذ إجراءات البيع لتوفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات الخاصة بالشركة .

وقد تم بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢١ التعاقد مع خبير مئتمن ( شهاب سليمان ) ومرخص له قانوناً مزاولاً أعمال البيع بالمزادات طبقاً لأحكام القوانين المنظمة ، ويتم حالياً البيع من خلال المزايدة العلنية بمعرفة الخبير.

## التعليق :-

مازالت عند رأيها بضرورة بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام لائحة المشتريات والمبيعات بالشركة مع وضع ضوابط وآلية محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار وتضمن الرقابة على عملية دخول المتزايدين بمزادات الشركة.

## الملاحظة :-

تبين قيام الشركة بالاعلان عن بيع سيارات ومعدات خردة بالمزايدة المحدودة وعددها ٧٤ لوط كوحده واحده لا تتجزأ وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/٧/٢٠ ولم يحضر سوى شركة واحدة (شركة اليكس جيث للتجارة والمقاولات - محمود علم الدين) وتوصلت بعد المفاوضات بجلسة فى ٢٠١٧/٨/١٧ للبيع بمبلغ نحو ١١,٥٠٦ مليون جنيه وقامت الشركة المذكورة بسداد مبلغ نحو

٣,٥٢١ مليون جنيه فقط خلال الفترة من ٢٨/١٠/٢٠١٧ حتى ٢٠/١١/٢٠١٧ تتمثل في دفعات نقدية وسداد تأمين عن عمليات مسنده لشركة مساهمة البحيرة... الخ.

الرد :-

يقوم قطاع الشئون القانونية بمتابعة القضية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٩ نيابة ادارية حيث انها قيدت ارجاء تصرف برقم ١٠ لسنة ٢٠٢٠ وتم إحالة البلاغ من النيابة الإدارية للنيابة العامة بالطهارين للتحقيق في الموضوع وقيد البلاغ طرفها برقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠٢١ وتم سماع أقوال الشركة بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٢١ .

وبخصوص دعاوى الشيكات بدون رصيد والتي صدر بها احكام ضد المشتري فقد تم بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٢١ أخطار لكل من: السيد اللواء/ مدير أمن الاسكندرية & السيد اللواء / رئيس وحدة تنفيذ الاحكام بمديرية أمن الاسكندرية لضبط واحضار المتهم المذكور بناء على تصريح النيابة بهذا الخصوص.

التعليق :-

ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة متابعة البلاغ المقدم الى النيابة الادارية فى هذا الشأن اللازم لتحديد المتسبب الذي سهل للمشتري إستلام ١٣ لوط فقط من قطاعي توشكي وأبو سمبل قبل سداد كامل قيمة المزداد اثبات نحو ٧,٩٨٥ مليون جنيه قيمة باقى اللوطات التي لم يقم المشتري المذكور باستلامها مديونية عليه حتي يمكن احكام الرقابة علي عملية البيع مع تحميلة بقيمة الارضيات وفوائد التأخير نتيجة عدم الالتزام بالسداد فى المواعيد المقررة مع متابعة تنفيذ الاحكام التي حصلت عليها الشركة ضد المشتري ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته والافادة .

الملاحظة :-

عدم كفاية التأمين على أصول وممتلكات الشركة في ٣٠/٦/٢٠٢٠ بالمخالفة للمادة (٤٦) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية التي تنص على "يتم وضع نظام يحقق كفاية واستمرار التأمين على أصول وأموال الشركة بحيث يشمل ذلك التأمين على كافة موجودات الشركة ومتعلقاتها وممتلكاتها التي يتطلب الأمر التأمين عليها "..... الخ

الرد :-

يتم عمل دراسة شاملة للموقف التأميني لكافة أصول وممتلكات وموجودات ومحتويات مخازن الشركة بالإضافة إلى العهد المالية واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأمين عليها في ضوء نتائج تلك الدراسة بما يكفل الحفاظ عليها ضد كافة المخاطر وسوف يتم موافاة السيد مراقب الحسابات بنتائج تلك الدراسة .



## التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة إعادة دراسة الموقف التأميني بالشركة مع ضرورة التأمين على كافة أصول وممتلكات الشركة بما يكفل الحفاظ عليها ضد كافة المخاطر .

## الملاحظة :-

لم نتمكن من التحقق من أرصدة الفروع الخارجية نظراً لوجود المستندات الخاصة بها بالخارج .

## فرع الشركة بليبيا :-

١- لم يتم جرد الأصول الثابتة (الات ومعدات ، ووسائل نقل ، اثاثات ومهمات مكتبية) ، المخزون بفرع الشركة بليبيا والبالغ قيمتها بالصافي نحو ٦١١ ألف جنيه ، نحو ٩ مليون جنيه على الترتيب نتيجة للظروف الأمنية داخل ليبيا ونشير الى أن كافة الأصول من مباني وانشاءات ، الات ومعدت ، ووسائل نقل ، الاثاثات والمهمات المكتبية ، أصناف المخزون والتشويينات المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للتدمير والفقـد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا وفقا لما أفادة به الشركة دون ان تقوم الشركة باثبات خسائر الاضمحلال في قيمتها لمقابلة الأضرار التي لحقت بالشركة نتيجة أحداث الثورة بليبيا بالمخالفة للمعايير المحاسبية في هذا الشأن "معيـار الاضمحلال في قيمة الاصول" .

- لم يتم إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة

- لم تقم الشركة بتقييم تلك أرصدة حسابات الفرع " المدينة ، الدائنة " في

٢٠٢٠/٦/٣٠ ويتصل بما سبق ما تبين من عدم قيام الشركة بتكوين اضمحلال

لمقابلة الأضرار التي لحقت بأصول الفرع نتيجة أحداث الثورة بليبيا .

- لم نتمكن من التحقق من صحة رصيد حساب النقدية بالبنوك .

## الرد :-

بسبب الظروف الأمنية الموجودة في ليبيا تعذر اجراء اي جرد للأصول وللمخزون وممتلكات الشركة هناك والشركة منذ بدء الاحداث في ليبيا تم في حينه موافاة وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومقرر لجنة متابعة مستحقات الشركات المصرية العاملة في ليبيا بكافة مستحقات الشركة والمستندات الخاصة بفرع الشركة هناك وبيان بكافة الاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط الاتصال الليبي والمستندات الدالة على ذلك- وقد تم مخاطبة الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي لإعادة المطالبة لحفظ حقوق الشركة - وحيث أن الاوضاع مؤخرأ بدأت في التحسن فإن الشركة تسعى للرجوع الى العمل هناك مرة أخرى والوقوف على حالة موقع الشركة هناك وحالة لاصول والمخازن وكافة ممتلكات الشركة والمسلمة لضابط

الاتصال الليبي - حتى يمكن يتم إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع و عمل دراسة لتقدير مدى حدوث اضمحلال في أصول فرع الشركة بليبيا وفقاً للمعايير المحاسبية و إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها من ضرورة إجراء دراسة لحصر الأضرار التي لحقت بالفرع لاسيما في ظل استمرار سوء الأوضاع بليبيا حتى تاريخه ودراسة مدى اضمحلال تلك الأصول في ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع موافقتنا بما اتخذته الشركة من الإجراءات القانونية التي تحفظ حقها في ممتلكاتها بالفرع فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن ذلك .

#### الملاحظة :-

#### فرع الشركة بأوغندا :-

لم تقم الشركة باقفال أرصدة مشروع فرعها باوغندا علي الرغم من انه تم الانتهاء منه و عمل ختامي له وتسليم الاعمال بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦ هذا وقد بلغت اجمالى الخسائر التي حققتها الشركة بفرعها بأوغندا منذ بداية العمل بالمشروع المصرى الاوغندى والخاص بتشغيل وصيانة المعدات لمقاومة الحشائش المائية بدولة اوغندا وانشاء سدود حصاد امطار وشواطئ نهريه واحواض سمكية وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٨,٤٥٠ مليون جنية منها نحو ٣٤٠ ألف جنية تخص العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ الامر الذى يشير الى عدم جدوى المشروع الخ .....

#### الرد :-

تم الانتهاء من المشروع وتسليم الأعمال بتاريخ ٢٠١٩/٧/٦ و تم إغلاق الفرع - و جارى دراسة كافة الأرصدة المنوه عنها حتى يمكن عمل التسويات اللازمة - وقد تم التحويل بتلك الطريقة حيث كان مطلوب توفير مصروفات لزوم نهو الأعمال و تحرير المستخلص الختامي وتسليم المشروع وهى معتمدة من السلطة المالية .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها من تحقيق اسباب ما تقدم مع ضرورة ارسال المصادقات لكافة الأرصدة المدينة والدائنة و إجراء المطابقات اللازمة حتى نتمكن من التحقق من صحة تلك الأرصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مع تحقيق اسباب استمرار الفرع رغم تحقيقه للخسائر المشار اليها وكذا اتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف نزيف الخسائر من عام لآخر .



### الملاحظة:-

#### فرع الشركة بالسعودية :-

لم يتم جرد الأصول الثابتة (اثاثات وتجهيزات مكتبية) بفرع الشركة بالسعودية والبالغ قيمتها بالصافي نحو ٥٧ ألف جنيه الذي لا يمكننا معه التحقق معه من الوجود الفعلي لتلك الأصول..... الخ .

#### الرد :-

لم تتمكن الشركة من إجراء الجرد الفعلي للأصول المتواجدة بفرع الشركة بالسعودية أو إرسال أي مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة بسبب حظر السفر بسبب جائحة كورونا وسيتم عمل اللازم فور الرجوع الأمور لطبيعتها والشركة تسعى لاعادة ترخيص الفرع.

#### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها من اجراء الجرد الفعلى للاصول ومطابقة نتائجة على المثبت بدفاتر وسجلات الشركة مع ضرورة ارسال المصادقات لكافة الأرصدة المدينة والدائنة واجراء المطابقات اللازمة حتى نتمكن من التحقق من صحة تلك الأرصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وموافاتنا بكافة المستندات والشهادات المؤيدة لارصدة حسابات فرع الشركة بالسعودية حتى يمكن لنا التحقق من صحتها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

#### الملاحظة:-

وجود اختلاف فى المبالغ المسددة لبعض قطع الاراضى بمنطقة الضبعة والعلمين بين الدفعة المقدمة الثابت سدادها بالعقد وبين المورد لخزينة الشركة والمقيد بالحسابات المالية وحسابات الاراضى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بفرق قدره نحو ٦,٨٣٣ مليون جنيه..... الخ .

#### الرد :-

تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة للتحقيقات التى تباشر فى بلاغ الشركة لنيابة الاموال العامة بالإسكندرية والمقيد برقم ٥٢٩٩ لسنة ٢٠١٩ ادارى العطارين والمحال من قبل النيابة العامة لإدارة الكسب غير المشروع بالإسكندرية ومتداول أمام لجنة الخبراء وما زال قيد التحقيقات حتى تاريخه والتحقيقات الجارية تشمل كافة المخلفات التى تضمنها البلاغ المقدم لنيابة الاموال العامة .

#### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة متابعة البلاغ المقدم الى نيابة الاموال العامة فى هذا الشأن مع حصر الحالات المماثلة واجراء التحقيقات اللازمة بشأنها والافادة لتحديد المتسبب بشأن ما تقدم مع ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن

تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

#### الملاحظة:-

وردت مطالبة لشركة مساهمة البحيرة من شركة عسكر الدولية للتجارة العامة والمقاولات بدولة الكويت مؤرخة ٢٠١٦/٩/٢١ لسداد نحو ٩٥,٧٠ ألف دينار كويتي تُعادل نحو ٥,٢٤٥ مليون جنيه مصري بمبرر أنها تمثل حصة شركة مساهمة البحيرة فى المرتبات ومصروفات تأسيس وتجهيزات وبعض المصروفات الادارية لمشروع برج الشهداء(٢) بدولة الكويت وقد تبين هذا الشأن ما يلي:- بتاريخ ٢٠١٦/٦/٦ تم تحرير عقد اتفاق بين شركة مساهمة البحيرة ممثلة فى السيد المهندس/ رئيس مجلس الادارة فى ذلك الوقت وبين شركة النهضة الدولية للتجارة العامة والمقاولات بدولة الكويت بخصوص انشاء سور امني ومبنى لإدارة حماية السفارات بمنطقة غرب مشرقه بقيمة اجمالية نحو ٨,٥٧ مليون دينار كويتي تعادل نحو ٤٦٩,٧٢٢ مليون جنيه مصري وقد وقع السيد رئيس مجلس إدارة شركة مساهمة البحيرة العقد بتاريخ ٢٠١٦/٧/١١. .... الخ .

#### الرد:-

تقوم الشركة بالمتابعة المستمرة للبلاغ المقدم من الشركة للنيابة الادارية ضد بعض المسئولين بالشركة والمقيد برقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٩ - والذى مازال قيد التحقيقات حتى تاريخه.

#### التعليق:-

ما زالت الادارة عند رأيها بضرورة متابعة البلاغ المقدم من الشركة الى النيابة الادارية فى هذا الشأن لتحديد المتسبب فى هذا الشأن والإفادة عن موقف هذه العقود وما هي أوجه الاستفادة التي حصلت عليها الشركة منها ومدى تنفيذ هذه العقود من عدمه وتحديد الموقف القانوني للشركة بشأنها مع موافاتنا بكافة التفويضات التي صدرت من الشركة للغير للوقوف على مدى صحتها لاسيما في ظل انعدام الرقابة عليها تماماً مع ضرورة اخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات فى هذا الشأن تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته .

#### الملاحظة:-

لم تقم الشركة باخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات بكافة التحقيقات الداخلية التي تتم داخل الشركة، التحقيقات الخارجية التي تتم بمعرفة جهات خارجية مثل النيابة العامة - النيابة الادارية - الرقابة الادارية - الشركة القابضة - ..... ، المخالفات المالية التي وقعت بالشركة خلال الفترة من ٢٠١٦/٣/١ حتى تاريخ الفحص سبتمبر ٢٠٢١ وما بعدها تطبيقاً لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون



الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته رغم إخطارنا للشركة  
بتقرير مراقب الحسابات بكتابنا رقم ٤٨٧ في ٢٠٢٠/٣/١١ .

#### الرد :-

يقوم القطاع القانوني بإخطار الجهاز المركزي للمحاسبات بكافة التحقيقات المتعلقة  
بالمخالفات المالية علاوة على أن كافة البلاغات المقدمة للجهات الخارجية لم يتم  
التصرف فيها حتى تاريخه .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة الانتهاء من حصر كافة التحقيقات والبلاغات والدعاوى  
والمخالفات المالية حتى تاريخه و الإلتزام بأحكام المادة المشار إليها والإفادة .

#### الملاحظة :-

لا تمسك الشركة سجلات خاصه بالبيئة لبيان الأعمال التي تمت بشأنها والتكاليف المرتبطة بها  
بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون  
البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم  
(٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩ الأمر الذي لم يتسنى معه التحقق من سلامة إجراءات اقتناء الأصول المقنتاة  
بغرض الحفاظ على البيئة وأن تلك الأصول لا تتضمن أصول تؤدي إلى أضرار بيئية هذا فضلاً  
عن عدم توافر تقارير دوريه تضمن الإفصاح عن المعلومات البيئية.

#### الرد :-

تقوم الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة الخاصة بوسائل الأمن الصناعي شاملة الصحة المهنية  
والبيئية في جميع مواقع الشركة ( المركز الرئيس - الورش المركزية - قطاعات الشركة التنفيذية )  
، كما تقوم الشركة بالتعاون مع كافة جهات الإسناد المختلفة التي تتعامل معها الشركة في اتخاذ  
كافة الإجراءات الخاصة بحماية البيئة أثناء تنفيذ المشروعات المسندة لها من تلك الجهات .

#### التعليق :-

ما زالت الإدارة عند رأيها بضرورة الإلتزام بقراري رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجهاز  
المركزي للمحاسبات المشار اليهما.

#### الملاحظة :-

استمرار تأخر الشركة في إعداد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٢) من اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تقضي بأن تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنوياً

أحدهما ... والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر في (١).....(٢).....(٣) التصديق على الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر الختامية للشركة وبالمخالفة أيضاً للمادة رقم (٣٢) من النظام الأساسي للشركة حيث وردت القوائم المالية للإدارة في ٢٠٢١/٨/١١ رغم سابق الإشارة إلى ذلك بتقاريرنا السابقة. .... الخ .

#### الرد :-

الشركة قامت ببذل مجهود كبير وتكثيف العمل لتدارك تأخر اعداد القوائم المالية خلال السنوات الماضية وقد أسفر ذلك عن نهو و إعداد ميزانيات السنوات الثلاث واعتمادها وقد تم نهو و اعداد القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ فور الانتهاء من اعمال الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢١/٣/١٣ وتم ارسالها لادارة الجهاز المركزي للمحاسبات بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٤

- تم شطب الشركة شطب إجباري لأسباب خارجة عن إرادتها بسبب الظروف التي مرت بها الشركة والتي أدت الى تأخر اعداد الميزانيات والمراكز المالية في مواعيدها وسوف تسعى لإعادة توفيق الاوضاع واستيفاء الشروط المطلوبة لإعادة قيد أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية مرة أخرى .

#### التعليق :-

مازلنا عند رأينا من ضرورة الالتزام بأحكام المادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بتقديم القوائم المالية في مواعيدها وكذا تطبيق أحكام المادة رقم (١٥) فقرة (٩) من اللائحة المشار اليها بتقديم المراكز المالية كل ٣ أشهر في مواعيدها القانونية والالتزام بقواعد القيد الصادرة بموجب قرار هيئة سوق المال رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ والملاحظة مازالت قائمة.

#### الملاحظة :-

لم نواف من الشركة ببعض البيانات والمستندات الخاصة بأعمال المراجعة رغم طلبنا لها بكتابتنا المتكررة وآخرها بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦ ..... الخ .

#### الرد :-

تم الحصول على كشوف الحساب وعمل مذكرات التسوية اللازمة لكل من (بنك اسكندرية) طلعت حرب) - اسكندرية (دمهور) ..... اما بالنسبة لبنوك ( الأهلي المصري - مصر - القاهرة ) لم نتمكن من الحصول على أي شهادة أو كشوف حساب من هذه البنوك لوجود نزاع قضائي معهم ونحن بصدد نهو الاتفاق على تعديل عقد تسوية المديونية المستحقة لتلك البنوك وعمل ملحق للعقد .



التعليق:-

مازلنا عند رأينا من ضرورة موافقتنا بالبيانات والمستندات السابق الإشارة إليها حتى يمكن لنا القيام بأعمال مراجعة أعمال وحسابات الشركة.

تحريرا في: ٢٠٢١/١٢/١٩.

المدير العام

نائب مدير الإدارة

ع. خالد علي مصيلحي

(محاسب/عبد السلام عبد الحميد السنهوري)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

خالد علي مصيلحي

(محاسب/خالد مليجي مصيلحي)